

مَذَا كُنَّا بِنَايَنْطِقُ عَلَيْكَ كُمْ لِحَقِّ

وقف

كتاب

الشريعة العتراء

من تصانيف السيد العلامة المحقق الفهامة آية الله
العلماء افتخار الفضلاء لسان الجتهدين آية الله في العالمين
استاد الكل في الكل الهادي إلى خير السبل واحد الناس المقيمين
السيد محمد عباس دامت بركاته كطابت ملكاته شغف بهذا العلم
سيد الأيدى التكملة على الرفعة والاقبال للترسي على وسادة
والاجلال لا مبدل الكبر الشهير بالتراب السيد اطفح عيخان
بهادر سني إلى إني نرا اقباله وولاه
اجلاله ووقفه على كائن
المومنين مبتغيا لرضات رب العالمين
بعد طبعه في
الطبع

استمى بالصبر الصاقل لواقعهم بالصبر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فصل بعداء + ورتج مدادهم على دماء الشهداء
والصلوة على صاحب الشريعة القراء + والملة البيضاء + سيد الأئمة
واله الأئمة السلفاء أقابعد فقال لعبد العيب الذي يرد المشتري
عباس بن علي بن جعفر الشوشري بخراثرى اذا هم الله الزلال الكورى
هذه نبتة من المسائل + ثابت بالاجماع اوردج عند ببالد لائل
ذكرت الاول وما يحد وحن ولا بالقول المطلق + وهو به احق
وصدرت الثاني بالتحقيق + وكلا اوردجته في انظار قيق + وقتيتها
الشريعة القراء والطريقة السماع + والله ولي التوفيق قليلا ما قرئت
للسورة البنية + متوكدا عدت البرية + وهو محقق الرجاء ولا كنيته قبل اهل

الاسئلة المتغيرة بين حلقى الازواج بين مقتضات
ملازمة اعمال النفس المأثمة على من يتلقى الاكل من ارض
كان غايه كلام الله في خلافه فاشبهه بالحيثية
حاصلها ان السور يملك ان يفتوب به السور المست

كتاب الطهارة

قال الله سبحانه في كتابه الذي لا يمسه الا المطهرون
 ان الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين بيان اوجبنا حب وتجليه
 بالتكريم لاهل التطهير ولا يخفى ان من اعظم مدارج العبد
 ان يحالف نفسه ويعتق ذنبه ويحب ربه واعظم من ذلك ان يكون
 ربه هو الذي يحبه وبه وقعت البشارة لاهل الطهارة وذكر الشيخ
 الحزاعا على في الجواهر السننية نقلا عن الصدوق في العلل باسناد من
 انقلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الله عز وجل حتى عمى فرد
 الله عليه بصره ثم بكى حتى عمى فرد الله عليه بصره ثم بكى حتى عمى فرد الله
 عليه بصره فلما كانت الرابعة اوحى الله عز وجل اليه يا شعيب بن مبرك
 هذا بدا منك ان يكن هذا خوفا من النار فقد بخرتك واركن شوقا الى
 الجنة فقد بخرتك فقال يا الهى وسيدى انت تعلم انى ملكيت خوفا من نارك
 ولا شوقا الى جنتك ولكن عقدت حبك على قلبى فلست اضيق انك فاحمى
 الله جل جلاله اليه افا اذا كان هذا هكذا فمن اجل ذلك سلفوا كل
 متدين عن حاله الى ربه يقولون انك ابرار قد بخرتني حبسنا قال لشيخ

حرمه هذا إلى أن يرى الرتبة بالرتبة العلية والعلماء من الصوفية وغيرهم
 تخرجها الطيفه وتقررات شرفه وفيه امتثال هذا الكلام فيض من ذكره
 المقام أقول أنت خير بيان فله أوامرك كلام تام يحتاج إلى حذف
 وتقدير إذا قرأ من تفسيره على أن ما قد ذكر ابن أبيه بعيد لا يشاء
 الذهن البهيم ولا كماله لتعلم الكلام عليه ولا أن يكون من تفسير البطون وتأمل
 بالقبول ومن الرسول ومخرج أراجاع تأويله الرتبة العلية لا ينفع ولا ينفع
 والرضا بتوجيه الصوفية نحوهم بعيد عن مثل مولانا الحر والذين وضعوا رجع عند
 هنا في معنى الرتبة هو أن يضيحه ويبلغ فيه فالقاء الله سبحانه بالوت وعين
 للدينيا والآوليا المصطفين والكونه كاشفا للحجاب من البين ورفع الجلباب البعد
 والبين بانقطاع العادات النفسانية وارتفاع الطوائف الخبيثة فيفوز العبد
 بربه الرضا وهذه الرتبة والرفق وهو الصنع استر شيعي وظهر من الكتاب
 ليس الشوق إلى المحبة والخوف من سقر من طلب الرضا من أجل عله وفيه من
 الله الكبر والقدرة الرتبة على اللقاء وصاحبه للقاء والوجه ما قد ظهر وبذلك
 ينكر أيداه لوقوعه في رحم الله الجليل والاراهيم الخليل عند فاته ولكن الله
 واحدة أئمة الهدى فمن كان يجرعها بربه فليعمل عملها ولا يشك في عبادته

ربه احد اقول السيد المسمى محمد بن السيد فخر الله الخزانة
 الله عليه بعد اقل كلام ابن بابويه لا يخفى ان ما قاله رحمه الله انك لا
 تعرف في حديث غلام باسبوا في هذا ما جاز العرف الكلام عن ظاهره ولا
 فقال لا اقطع البكاء الى ان اراك او الا ان اراك بعد الموت وصلوا
 الى ان اموت وذلك ان لقاء الله سبحانه انما يكون بعد الموت
 والظاهر ان الذي حمله رحم على هذا التأويل هو قول شعيب وابراك
 فان الرواية متبعة عليه سبحانه انه ولكن هذا الجواز مشهور وقد وقع
 في القرآن والسنة كثيرا قال الله تعالى وَمَنْ يَمُنْ بِمَا نَزَّلْنَا
نَاظِرًا وقال مير المؤمنين ع كيف عبد ربك المارة انتهى بالحجوة
 فقد تلخص بما ذكرنا في العنوان من الاية والرواية ان
 غاية التوبة والطهارة اشرف غاية فمن ذنبك
 فاستغفره وشيا بك فطهره والعمل لا يستوفي حقه ومن
 دون الثقة ومن علم سلك الطريق الوسط ومن جهل
 فاما افرط او فرط فمن الغفلين من لا يبالى بالبول ولا
 يتجسس الا بالقول وكلمته لم يسقم ما جاء من الوعيد والتأويل

الشدید + فمن ابی استزهر عن البول فان عامة عذاب القبر منه ذكره
السید فی الناصیات وعید فی غیرها ومن الناس من غلب علیه الوسوی فظلم
فی التطهیر نفسه + ونزع عن الاشیاء كلها نجسته + وهذا مانع منافع
لما ثبت عن السادة الاطهار ان كل شی طاهر حتى تعلم انه قد
ومستلزم للرجح + وهو منقذ فی الدین لا یلم + واذا عرفت ما فی القبولین من
الفساد + فاتبع سبیل الرشاد + وكن مقتصد له اما مقلدا او مجتهدا +
واعلم ان الطهارة تقع بالاشتراك علی عینین احدهما الطهارة من النجاسة
والثانی الطهارة من حدث الركن الاول فی الطهارة الخبثیة وهما
لا یشترط النیة فی فتحها وان كانت شطأ فی مالها فتخرج عن العبادات وان جرت العادة
بذكرها فیها لما یتوقف علیها الصلوة وهی افضل لعبادات وحقیقتها إزالة العین
فلا یتحقق فی الاعیان النجاسة وبیشکل الکافر اذا سلم والیت اذا غسل
ولا یغسل الا بالعبد وهو مؤید لمن قال ان التماسه والطهارة خلاف
لما علی القیم وانماها یحسب نظیر للشارع + والشهر المنصور خلافه + فهاهنا
بما جاء فی نجاسة ما استخبه وتعافه + وهو طویل جلیل + یشعر به
ما ورد فی التنزیل + من قوله ان یاكل لحم اخیه میتا فاکرمه

الطهارات

احسانك منه في رواية عن الصادق انه امر محمد بن مسلم بقسمتهما وهرم النخيل
 واليا حتى لا يثيروا الهامة على حكمه عنه وخالف نفسه لا يستصفاها فاحذر الطهارة
 مع كراهية جميعا من الاجبا موثقة القدر لا جيل في ذلك البيان اعلم ان الله ووجه
 عن شخصه في الكرامة النقية وجاهد بها كما احبها الشيم ايضا بته على ذلك الاستاذ
 العدمه من احل الله في الكرامة وكيف تكافؤ الشيم والطهارة ويعاخذ الاصل العقل
 في القاسم قال قلت لابي عبد الله في العلم الذوات وتخرجت لليل وقد بال شيا
 فيضبط احد حاجز الجيدة فينصير على ان اصبغ فارتاح في فقال ليس عليك كذا
 في الوسائل عن علي بن حنفية عن عبد الله بن ابي بصير انه كان في حجازة ورجلا احماها انما
 التي يصير من صلتك جوها شيئا فان دخلنا على ابي عبد الله فاجابنا فقال انما
 في ذلك لا يستصفا ما كان في النحل والجلود احما هو في حديث ابن بكير قال انما
 ابا عبد الله عن الصلوة في جلا عال في الفضا في السجدة وغيره من الوبر والآخر لنا
 الكتابين عن احمد بن محمد بن رسول الله ان الصلوة في كل شيء حلال والصلوة في كل شيء حلال
 حلال وبالله عرفة وكل شيء من فاسد لا تسب تلك الصلوة في غير ما احل الله
 احل ثم قال ان راء هذا عن رسول الله ما حفظ ذلك في انما كان ما يوجب الحرام
 في ذلك وبالله وشعر في راء والبا وكل شيء من فاسد لا تسب تلك الصلوة في غير ما احل الله

٨
 على كل شيء من فاسد لا تسب تلك الصلوة في غير ما احل الله

[illegible]

الكلام في شرح الارشاد وعن ابي احمدي السدوسي لا فضل لثبته من قولك اني وكل
 خاوفي التذكرة عاين الحديث وهو صحيح ولا احتياط وانتم وهو كذلك الاجال من
 اهل البيت ع عبد الله ع قال لياس بن وثاب اني رأيت ابا عبد الله ع في المنام
 اخذني الى باب لا لا يتصاعن فارس قال لتبليده رجل ساله عن رجل عاين الحديث
 فيه فكتب وهو ضعيف الراوي لا ولا الكتابة ثانيا لا وقام لا حصل التقعيد بالثبوت
 مع انه وعاصم في رواية وهو بغيره جعفر بن ابي قال لياس بن وثاب اخذني الى
 وان كانت ضعيفة ايضا على انه يمكن من اجل افعال الخلق طبع الدجاج ومحمد بن
 الاستيعاب والنفقة كما فعله شيخ الطائفة تحقيق لا فضل له سائلة فضله على
 كالحق والردود فيها كما في الشرائع وعن العبد غير معتبر فان ادله بها في مطلق
 البوك الفاعل لا يتبادر وطاوع العبد وعمل الرجوع مما ينكره كيف وقد قل
 الاجماع على الطائفة الاعتبار وعدم اخذوا عن الحديث في باقي التذكرة من نسبة
 الخلفاء في بعض العينة ويشترطها بعد فيناه وانما قال الخواص من ابن
 الحكم في ابي بكر الخضر عن معتز لا اومع كانه لا خفا فيه وانما ما عاين لا احتياط
 في الخبر فانما يتجه الى دليل الحجة وفيه انه لا قال في التفسير ولا في هذا الدليل
 لقيام اصل الظاهر والبدل والاجماع للقول وثابت بان حماد لا فضل له

[illegible]

و انما نسب الخلاف الى الناس جميعا حتى جعله سببا في ابرق
والجواب ان اصرار علماءنا وهو من عدم الخلاف
مستند الى استدل عليه في النسخة واصل الطهارة وان الخلاف
مستند و فيه مرجح فيكون شافيا و حرج في غير ذلك
وان هو بالافضل لودعية طهارة و ترجيح فيكون ذلك
اقول انما الاستدلال بالاصحاح في الطهارة و فيه دلالة
تقرره منه كذا في الاصلين ان القرع عندنا اذا ذكره
في غيبة كذا في الاصلين في غيبة اذا ذكره
عنه اقول

اليعيد منها صلوة قال النكاح لم يعمد ولا يعيد وهو مفهوم حال الاعادة
والعدالة فيه مختصة بما ذكره ومع ذلك فليس الاعادة نصا في التجاسد
لاحتمال كونها من جهة استصحاب المصلحة فضلت ما لا يؤكل وحل النزاع
بفساد وعدم صلاحية حرمة استصحاب المصلحة لفضلة ما لا يؤكل حجة
لانها غير موجبة للفعل لاجتماع ابل غاية ما يلزم ازالة العين كيف ما كان
اقول ان طريق الفصل ان لم يكن متيقنا هذا لك فلا ضير في ذلك
بل يكفي كونه طريقا من الطرق ومسلكا من المسالك وكيف وهو الطريق
الواضحة الساتعة في ازالة الفضلة المأثمة على ان الكلام الاخير في
الاعادة والعقل غير مدكور هنا في كلام السيد فالكلام عليه غير جند
ولعل من لم يعمد التعليل والتشظيف وان لم يذكر في لفظة الشين قال السيد
ما حاصله والاستيفضة لخص من الذي ادعايتها الاطلاق والادعوى والعموم
قال النزاع في الاختصاص باظهرها ممنوعة كيف والبول حقيقة في المطلق قول ان
اراد بالمنع ما هو الحقيقة العرفية فيه فالسيد مانع
والمانع لا يتجه اليه المنع وان اراد الاستدلال ادعوى عدم الاختصاص
فهذا لا يستلزم منع ما هو مانع بل لا يجذب منعها لان كون البول

حقيقة في المطلق مسلم عند السيد مستلز لا خفية المدعى قطعا
ولكن النافذ هو العموم. والفرق بينهما معلوم قال المراقب والذرية
كون ما في الثوب المحسوس لا لأنسان لو سلم لا يجب الضواف
السوالات الفرضية اليه اقول ولا يتم ايضا منه والماس في غير
الاحتمال. وبه يضحى الاستدلال. وهذا هو الكلام في النصوص
الأمري بهما للصلوة. وأما البواقي. فأحق فيها مع التزاتي. وهذا
ان لو تكن خاصة. على نجاسة رامة. لكن لعل ذلك كان نظرا
الى ان نجاسة البول والغائط معلومة للانسان. راسخة في
غنية عن البيان. لتأكد التوثق منه ولا دفعه عن سيد
الانفس والجان. وشيوع ذلك في من آمناء الرحمن. ولو سلم
عدم نجاستهما في زعم سكان البوادي والقيعان. فلا يسلم اختلافهما
على صاحب الاعيان. فلذلك اعضوا عن نجاسته الاعيان. واقصر لها على ما
أمر الله بعبادته. من الاحتراز عنها في العبادات. وأمرهم عند التلوث بالفسق
والعاد. وذلك انهم استنبطوا عن تلك المسائل سلام الله عليهم بالعدالة. ولا
يحل لهم حكم النجاسة هو عن المسائل. وعلى هذا فالامر بالفصل والاعادة. أما

هو للنجاسة المستقادة * ومقتضى الانصاف * ان يستظل الى احوال * وكذا في
 الاخبار البائدة فضايل عمل هذا العمل التخييس ايضا فان الاحاديث يفسر
 بعضها بامضاء * ولان المجود على خير ليس من شان الفقير * وخبر تقيته
 خير من الف تزييره * وهذا لا يستعمل على وجه * وغاية السبيلين واحدة
 ولذا كررنا تلك الاخبار كيلا يبقى لك الاسطار * فمنها حسنة ابن ابي عمير
 قال وسالته عن الثوب يصيبه البول قال اغسل مرتين وبرد الله عن
 الثوب يبول على الثوب قال يصب عليه الماء قليلا ثم يعصر * ومنها الرضا
 فان كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء صبوا وان كان قد اكل فاعسل
 والصلام والحجارية سواء فهذا الفرق بين بول الرضيع وغيره بالصب و
 الفساح ليل على نجاسة بولهما * وخصة النجاسة في الاول وعلطها في الثاني
 كما ان كيفية التطهير بالتقية كما في الحديث الاول وبالثلث كما في حديث
 زورا * وكان يستنجى من البول ثلث مرات دليل على نجاسة البول ومنها
 صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى الكاظم * وقد سأل عن الحمامة و
 الدجاجه وشبابه بن نطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ
 منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء كثيرا قد راكبت ومنها روايته

عبد الله بن سنان غسل ثوبك من بول كل لا يؤكل لحمه والمطلق ومثل
 المقام، وأما هو بمنزلة العام، وعليه بناء الأحكام في المخرج المحل للزور
 كالماء المطلق والمضام والجاري والركب والنار والارض والمسجد
 وكذا صفة الإجماع الكلب، فإن الفقيه لا يفيض عنه البصر أو أراد
 أن يمتنع عن المطلب والأدع من الأمتة الأهلياب، بفصل الأبدان والإثبات
 قد شاع وذاع في أكثر هذه الأبواب، وبه يستدل لتفيس الأشياء من غير
 ارتباب، ولو تمتعت حكمة علياً لاستدل بالباب ومن استحب فضله غير الكمال
 يلزم مطلق إزالة العيب، والوارد في البوك العذبة الأهم، الفصل وهو لا يؤ
 فإن كان من جهة الاستصحاب لم يحل للأبواب الكان التفيس في عين
 المطلوب، وذلك أن ترجع بعض كلام التراقي إلى هذا الأمر
 وأنه لهذا السبب حكم على كلام الشهيد بالفساد، ولكن شغل آخر
 منه غير قابل لذلك عند المراتب، والله اعلم بما راد العباد
 الثالث للمنفى مما له نفس سائلة ميتا كان أو غير ميتا أو
 بحرياً تحقيقاً أما الحكم بنجاسته في الجملة وفي خصوص
 الإنسان، فبالإجماع المحقق المقصد بجماع وحسان و

٢
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

سنة ١٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

فَقِيلَ لَهُ وَأَنَا جَنْبٌ فَيَصِيبُ بَعْضُ مَا أَصَابَ جِسْدِي مِنْ النَّفْسِ
أَقُولُ لَكَ فِيهِ قَوْلٌ نَحْمُ هُوَ خَارِجٌ مَخْرُجٌ التَّقِيَّةُ عَدِيمٌ مَعَارِضُ لِلْحُجَّةِ
الْقَطْعِيَّةِ عَدِيمٌ فَإِنْ مِنْ هَوْلَاءِ نَاسًا عَدِيمٌ وَبِئْسَ مَا كَانَتْ تَأْخِي
فِي حَدِّ قَوْلِهِ وَاسْتَدْلَى مَا رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَفُوكَ
الْمَتَى مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ع وَهُوَ يَصِلُ ذِكْرًا فِي التَّذْكَرَةِ وَحَمَلَهُ عَلَى
تَوْقَعِهِ مَا لَيْسَ بِمَعْنَى مَتْنٍ وَهُوَ حَلْفُ جَانٍ عَاجِلٌ بِطَهَارَتِهِ عِنْدَ
الْجَفَاءِ عَدِيمٌ كَابِي حَيْفَةٍ وَاصْحَابِهِ وَأَمَّا مَا لَا نَفْسَ لَهَا لِذَلِكَ بَابُ
وَالْحَيْثَانِ فَمَنْ تَطَاهَرُ عَلَى طَهَارَةٍ لِلْوَصْلِ لِحَالٍ مِنَ الْمَعَارِضِ
وَلَوْ جَرَى مِنْ مَوْضِعِ الْوَفَاقِ عَدِيمٌ تَبَادُلٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَدِيمٌ
قَالَ فِي التَّذْكَرَةِ مَعْنَى مَا لَا نَفْسَ لَهَا طَهَارَةُ طَهَارَةٍ مَيْتَةٍ وَدَعَا كَفْرًا بِهَا
دَلِيلًا عَدِيمٌ وَإِنْ كَانَ دَلِيلًا مَا يَدَّ عَلَيْهِ الرَّابِعُ الْمَيْتَةِ مِنْ فِي النَّفْسِ
وَالنَّظَرِ فِيهَا فِي عَدَّةٍ مَقَامَاتٍ الْمَقَامِ الْأَوَّلِ مَيْتَةٍ غَيْرَ الْأَوَّلِ وَنَحْنُ
إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ ذَا نَفْسٍ سَائِلَةٌ لِلْوَجْهِ الْمَقُولِ كَمَا عَنِ
الْخَلْقِ وَالْمَعْتَبَرِ وَالْمَنْتَهَى وَفِي التَّذْكَرَةِ عَدِيمٌ وَالْأَخْبَارُ فِي
نَحْوِهَا كَثِيرَةٌ كَالْمَتَوَاتِرِ عَدِيمٌ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَطْلَبِ

١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

جسد الميت فقال ان كان غسل الميت فلو غسل اصاب ثوبك منه وانا كان
الموت يغسل الميت فغسل اصاب ثوبك منه وحصل الموتوعين اذ لم ينقل
بعد غسل الميت لجرته وثانيها التفسير الواقع في اخذك الرواية كما في نسخة الكافي
يعني اخذ ابوالميت فيه مما ان يكون من اللواك والشهاخوخة من موضع الاجماع
وهو ما بعد البرد وحيث ان الاجماع وقع على الجاسة بالموت كما سنبين وهو شل
ما بعد البرد كحل بعد البرد خاصة فالواقع غير ناضج والناظر غير واقع . ولما كان
من انهم عرفوا بان نجاسة الميتة ما هي لاجل الموت من غير خلاف . فاجابهم
تحققها بعد البرد انما يكون مع هذا الاعتراض . وعلى هذا فالاجماع الاول للناظر
غير متنا . ولا خصا صها بهنا . ان كان يدعى ان الموت لا يتقدم على ثوبه
وهذا باطل الاستلزام . جواز ان يغسل الحي ويلين . ولا شك انه اذا تم تجهيزه وقد
اجيزه . بل التحية التحجيل التجهيز . ورايهما كفى الباس فسل من الاجزاء من
متجمل لانه كان في رية تقبل ولانا الصادق عليه السلام بعد فاته وتكثرت
اليس في ان يغسل الميت بعد ايموت ومنه من فعله الغسل قال انه اذا بردها
لجلته فغسلها . وفي رواية اخرى ان يابس من الانجاس كما اشار عليه السند اقول
وهذا كما ترى فان الرواية يمكن شكاها في جواز اللبس ما غرضنا من الغسل على الجاسة كما يدعي

كذلك شعرا الكلب الخنزير وادعى الاجماع عليه تحقيق في طهارته ولا نفخة
 خلط وفي تفسيرها اختلاف وقال في الصحاح في لغة فقهاء النون والعلاء و
 الحاء الملهة لا نفخة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الحول الحجد
 ما لم يكل فاذا اكل فهو كرش وفسر في القاموس لشيء يستخرج من بطن
 الحجد الراضع اصفر فيصغر صورة فيغلظ كالجبين فاذا اكل الحجد فهو
 كرش قال وتفسير الجوهري لا نفخة بالكرش وهو ما في الجواهر لا نفخة بكسر
 الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء تشديداً يميزها عن الالف واللام لا نفخة بفتح
 في كرش ما كرش من الحيوانات كالحول والحجد في اوائل الساج قبل ان
 يطعم غير اللبن وفي الغريب نفخة الحجد بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء
 وتشديد هاء وقد يقال نفخة الصا وهو شيء يخرج من بطن الحجد اصفر
 يعصر منه مبلل في اللبن فيغلظ كالجبين ولا يكون الا كلف في كرش يقال
 هو كرش الانه وادام ضياء في ذلك الشيء نفخة فاذا اقطع ودعى الغضب
 قيل استكرش في صارت نفخة كرشا وفيها العلة بربما يوافق الغير وادام الحجل
 ينمو ذلك الجوهري على ما حكى عنها والطاهر من الروايات من العلامات
 يشهد لعرف ونوع عن الجميع التام قال في ذيل حديث طويل قال قتادة اخبرني

النفخة كرش في لغة النون والعلاء و
 الحاء الملهة لا نفخة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الحول الحجد
 ما لم يكل فاذا اكل فهو كرش وفسر في القاموس لشيء يستخرج من بطن
 الحجد الراضع اصفر فيصغر صورة فيغلظ كالجبين فاذا اكل الحجد فهو
 كرش قال وتفسير الجوهري لا نفخة بالكرش وهو ما في الجواهر لا نفخة بكسر
 الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء تشديداً يميزها عن الالف واللام لا نفخة بفتح
 في كرش ما كرش من الحيوانات كالحول والحجد في اوائل الساج قبل ان
 يطعم غير اللبن وفي الغريب نفخة الحجد بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء
 وتشديد هاء وقد يقال نفخة الصا وهو شيء يخرج من بطن الحجد اصفر
 يعصر منه مبلل في اللبن فيغلظ كالجبين ولا يكون الا كلف في كرش يقال
 هو كرش الانه وادام ضياء في ذلك الشيء نفخة فاذا اقطع ودعى الغضب
 قيل استكرش في صارت نفخة كرشا وفيها العلة بربما يوافق الغير وادام الحجل
 ينمو ذلك الجوهري على ما حكى عنها والطاهر من الروايات من العلامات
 يشهد لعرف ونوع عن الجميع التام قال في ذيل حديث طويل قال قتادة اخبرني

عن أبي جريح فبسم الجعفر وقال رجعت مسألك إلى هذا قال ضلكت عني فقال
باسم فقال أتدري بما يجعل من انقحة الميت قال ليس بها بأس بل لا انقحة ليس
لها عرق ولا يهدأ دم ولا لها عظم إنما يخرج من بين فم ودم ثم قال إنما
الانقحة بمنزلة حاجنة ميتة اخرجت منها بيضة فكل تلك البيضة
قال لا يا أمي كلها فقال له ابو جعفر ^{عنه} قال إنما من الميتة قال فإن حُضِنَتْ
تلك البيضة فخرجت منها دجاجة تأكلها قال نعم قال فأحرم عليك البيضة
وإنك ^{عنه} حاجنة قال قل ذلك الانقحة مثل البيضة فاشترى أبي جريح
بدينار دينارين للمسلمين ولا تسئل عنه إلا أن يأتيتك من خير لم عنده
ثم وفدوا على اذله وغيره منهم اختلفوا في تفسيرها على ما كان أحد
انها شئ اصغر يخرج من بطن الحجد الرصيم وثانيها انها لبن مستعمل في
السحرة وهي راجعة إلى الاول ^{عنه} وثالثها انها كرش الحجل والحجد
ولابعتها اتحادها وان الاختلاف باختلاف الحالات بمعنى انها شئ
اصغر لم يأكل فاذا اكل فهو كرش وبها يحصل الجمع بين العبارات وقولها
الشيء النجس في الجمل هو هذا والاحكام ظاهر النصوص بل يحجم الطهارة و
بما ضدها الاصل في المدرك انموذج في كلام الامام الخاتمي ولكن

[illegible]

[illegible]

المتنوع مستند لأجماع الأحاديث كثيرة معصام وغير هابين أمر الفصل
 الصلاة من الرعان وغيره حتى الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت
 أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذ الرعان والرقى في الصلوة كيف
 يصنع قال يقتل فيضال نفرو يعود في صلوة تدروا لا الاستبصار وقيل عن
 التهذيب أيضا وفي الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال
 سأله عن الرجل يكون به النال والوجع هل يصلي له ان يقطع النال و
 في صلوة أو ينتف بعض لحم من ذلك ليجرحه ويطرحه قال ان لم يتبين ان
 يسيل الدم فلباس وان تحوف ان يسيل الدم فلا يقطعه وفي الصحيح
 ثوب حم عاتق وغيره أو شئ من منى فقد تركه الى ان أصيب له الساء
 فأصبت وقد حضرت الصلاة ونسيت ان بثوب شيئا وصلت فوافي ذكر
 بعد ذلك قال تعيد الصلاة وتغسل وإذا عرفت ذلك فقد كنت
 انك لا شك في صل المسئلة والاحبار الحنفية لم يطرحوه وما ولم
 لان مضمونا لا يقول به احده مع ان كثيرا منها ضعيف السند تحقيق في
 تبين المقصود بما ذكر من القيود والتفريق في عدة مواضع الموضع الاول
 كما نقلت في هذا السطح ظاهر من غير شك في الاتصال وخروج فوقه لأجماع

٥٤
 مكره وفتره
 ٥٢
 مكره وفتره
 ٥١
 مكره وفتره

اتخذوا في أبي حنيفة وإصحابه فاما دليلنا على طهارة السمك والذئب فهو بعد
 إجماع الفقهاء المحقة عليه قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه وقال الله عز وجل
 في المنتهى على ما نقل عن دم السمك طاهر وهو مذهب علمائنا واستدل عليه
 بما روي في أدلة أقواها أنه لو كان نجسا لكان نجسا للثوب باحترا على غيره كالحجر الذي
 هذا الدليل قد ارتضاه المصنف في الناميات وتوضيحه على أقاؤه بعض الأصحاب
 أنه لو كان نجسا لا يمكن أن لا ينجس من لحمه لأن اللحم لا ينجس من لحمه وليس ما يذكر حتى يكون
 يخرج من به السفوف نجسا وما بقى طهارة ويقل بترك حتى يخرج مما ذكره فقيل لا ينجس
 أنه متى يغير كذلك مع أنه لا شك أنه يخرجنا أكله ميتا بعد خروجه من الماء
 حيث لا فصل له وما يورث طهارة الأصل والخبران عليهما كان لا يوجب
 بدم ما لم يترك يكون في الثوب فيصلى فيه يعني دم السمك وهو محل
 أكله كما هو قضية الدليل المنقول عن المتصنف عما قريب قيل نعم وما هو
 بعيد وتما القول في حله في محله الموضوع الثالث
 قال الله سبحانه وأود ما مسفوحا وفيه اشعار بطهارة الدم
 المختلف بعد لقائه المعتاد من الذبائح المحللة وهو أقرب
 واما جملة المذهب كالسيد السند والشيخ والسيد العلامة في القصة

طهارة الدم المتعلق بهما العروق و نواتج الحلب الفلج

کتاب خطرات

وغديرها في غيرهما وان كان في كلالته الاية الشريفة عليها ما لم من اجل ضعف
 معزوم الصفة كما اشار النزيل المير ولكن قد نقل الاجماع على طهارته وقول الشرح
 والمختلف والمقبر والحدائق وفي الخلاف عن في المناجيات ويدل عليها ايضا
 الى اذ كر حلية اللحم وهو لا ينفك عن الدم ولو غسل مرارا واستحلى المسلمون
 لدهوا واعصارا ولكن يجب الاجتناب من الدم المتراجع الى الداخل وكما
 اشار اليه السيد العلامة لعل من اجل فليس له طهر ولا حرج في الشا من الكلب
 السابع التحذير ولا خلاف في نجاستهما ولا في نجاسة الماء المالا السيد الرضي في
 فلاحيات فيما لا يتخلل منها الحيوة ولا في اصنافهما الا كلب الماء فقرا لما اصل
 الخس في طهارته وهو كذلك للاصل ولعل مشوبت حقيقة فير بل قال العلامة
 في تذكره كلب الماء طاهر الاصل خلافا لابن ابيس ولا يجوز حمل اللفظ على
 الحقيقة والمجاز في قرية انتهى ولان التبا من نظرحيث وقع مطلقا
 البرق في الحقيقة ابن الجاه ورواية ابن ابي عمير كذا خنزير الماء فهو كلب
 قال لاد شعرك كلب طاهر هكذا مخرج لا يخرج من الجندية واما
 ما ورد في صحيحه زارة وموثقة ابنه من نقل الباسع الحبل يكون
 من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر ويتوضأ من خللك الماء

[illegible]

لما ثبت عندهم موضع أصواتهم قبل نقل الإجماع على استماعه عن البسيط والخطي
بل يظهر من كلام بعضهم الحكم بن جابر استماعه أهل الخلو قال في التلخيص
الخير خمسة ذهب إليه علمنا إجماعهم إلا ابن بابويه وابن أبي عمير قول عامة
العلماء أيضا إلا لا يؤد ويرى واحد يقول: شافى بقوله تعالى وما الخمر
الميسرة إلا لدم رحس والرحس لغة الغيب وهم ذلك كله فقد نقل الحكم
عليه السلام عن جهم من الأصحاب منهم المقدس إلا دليل الحق والخوفا
كأما أكثره أيضا موافقة لاهل أصول الاستصحاب وحملهم لأخبار المجتهد
التي تسمى الاستصحاب وانت تعلم أن طرق الجمع بين الأخبار كثيرة منها ما
العامة وموافقة الكتاب وإن الحكم منهم كانوا موافقين بالتأثير ونهايتهم
والحكم يبطلون صلواتهم والاستصحابهم كان لا يأتى من الأئمة إلا طاعة
التاسع الفقاع وهو ما يوجد من ماء الشعير يخبس بالإجماع كما في
التذكرة والفنية وظاهر البسيط وعن الخلف والمتم في ليس من
الحكم فيرأسكارة وقد ورد في الشائهم من الأخبار في خبرهم في
الناس كل مسكر ما أثم بالإصالة فهو حرام بخلاف العبد في موافق للفرق
الحكمين على ارجح القولين العاشر لكافة المقصود بالذك منه

الاستصحاب

هذا في خبره بالآثار من طائفة من الأئمة في قوله
سما قال يجوز فعل الصلاة في غير المسجد

الباب ١٠ وبالمستقيضة الناهية عن الأكل من ما أتت به من مطلقا وقبل غسل
وعن طعامهم مطلقا وعن مصافحتهم ومستمعهم وعن الصلوة في الشبابة
بشرا من نصر حتى ينسل والرقود مع علف راش واحد بالرسايات
المخصصة لطعامهم بالحبيب وسنابق الدالة على جاسة النواصب
معلومات أهل الكتاب أعدى عدو لنهيتنا وعترة الأهلين هو نقل
القول بطهارتهم أيضا عن بعض الأصحاب مكان الجند للصيد أحد
قوله على حكمي عنهما أن تحت الحكاية به ومن جفأ إليه ولم يحتره عليه
صاحب الكفاية ملاصول الأئمة وطعام الذين أتوا الكتاب حل لهم
لأن الطعام عام في الألوان والأقسام والجواب عن الأصل هو
ما ذكر من النقل وعن الآية هو أن العموم غير معاوم بل قال بعض
أهل اللغة أنها محنطة خاصة كما في الصحاح والقاموس عن المجلد من
العلوم وعن الحليل أن الغالب في كلام العرب أن الطعام هو
البر خاصة كذا في نهاية ابن الأثير ونقل عن الصبيح المنيذ إذا أطلق أهل
النجاء لفظ الطعام عنوا به البر خاصة وفي نسخة الفقيه عن قول الله عز وجل
طعام الذين آمنوا الكتاب حل لهم قال ابن القيم وفي رواية ابن الحارث وعنه قول الله

ولهذا ذهبوا إلى أن الأكل من ما أتت به من مطلقا وقبل غسل
٣٢
الطعام من كسبهم المنيذ هو على كفاية المشهور في الأصول

وطعام الذين لا يذبحون قال الحبيب في حقهم قتيبة وطعام الذين لا ذبحوا الكتاب لا فقال
 كان النبي يقول انما الحبيب والتقصير من اهل الكتاب لعلوا اهل المدينة منهم
 وبالمجان والعلوم من سيرة الشيعه جيل بعد جيل انهم كانوا يتنزهون عن النقاش
 واليهود يعرفون بذلك عند الحالفين كما ان مخالفتها كانوا مختلفين بهم
 من قديم الاصحاح حتى ان ثانياهم كان يرجع الى كتب الاخبار فاودع
 اخبارنا ما يدل على ما ردهم الى الحل على التفتير فيخط عن درجة الحقيقة
 اما ترى ان السيد جعل القول بجناستهم من صفات امة مميزة بنبيه
 المرحوم اهل الكتاب من حان بفلسطين منهم وحقه هذا الزمان لا لهم
 استبدوا ببقولهم حكماء يونان وهم مشركون او ملوحدون ولاهم في
 كل علمانية على حدة ولكن الكفر منة واحدة القسم الاول المتخلفون
 الاسلام كانوا صاب هم المعانين يفضل اهل البيت عليهم السلام
 وكلهم تحسن وخير والخوارج من هذا الجحش بل هم شرهم واصرهم
 وكانوا وهم القائلون على ما ليس من الوهية او افضليته من خير البرية
 القسم اربع الابد ومنه من انكر بعض زوايا الدين واستشكل
 المقدس الادبيل في جاسر جميع الكتابات والنواصب والخوارج

السيد العلامة ونعم قال: المسئلة لا يخرج عن اشكال: والاحتياط مطلوب على كل حال. ومنه ما دللنا على اكل القول بخباسته عن الصدوق والسيد والخطبة لرواية ابن ابي عمير لا تقتل من البس التي تجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يظهر الا سبعة ايام. ومنه ما دللنا على ان كراهة ولدا زنا واليه وكذا النفلان وكل ما خالف الاسلام به والرد بالكرهية لغيره من النظائر المذكورة في المقام. والاحتياط الجرم بين الحقيقة والمجاز. والجواب عن الاول بانها نافية للطهارة لا الطهارة وعن المستلزم بضعفها بالارسال بان المراد بالكرهية القدر المشترك على طريق عموم المجاز وامارة التجوز والبالغة فيه ظاهرة وتعمدوايات اخرتها ما اوله. وبذلكها تطول المسئلة وكيف ما كان فالمشهور طهارته ومنها المسوخ غير المشهور والفق ولكن الجارية والحديد والمشهور في جميعها الطهارة وهي مقتضيات لاصل السديد ولا عبرة بما بدله من الاخبارية والافرية من التخصيص الشديد للسيد وفي الحرم والنصوص والاجماع المنقول. فما يشعر بالانجاسته فعلى غيره معناه للتعريف محمول. كما لم يأت انه نجس بمسوخة ومسوخة وان لم يقبل التأويل فطرح. ولذلك لم يعمل

وسألت عن الصبي يبول على الثوب قل يصب عليه الماء قليلا ثم يمسح به
 ويحسبه ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال اذا اصاب ثوبك من الكلب
 رطوبة فاغسله وان مسترجا فافا صُبَّ عليه الماء وليضعف بمن
 الدخيل لغة وعرفا اما ترى ان نذر يبع ان يقال غسلت الثوب واعدت
 او غسلت البدن وما ذلك مع ان ذلك في البدن كالعصر في
 الثوب بل رد مثله في لفظ الحديث في الرضوى وان اصابك بول في ثوبك
 فاغسله من ماء جار مرة ومن ماء راكذ مرتين ثم اعصره او ما يتحقق الغسل
 في الجارى بدون العصر ما ذكرته جاز فيه ايضا وغاية ما يفهم من الروايات
 ان الصب يغائر الغسل واما ان وجبه المغائرة هو هذا فلا يجوز ان يغمر
 بالاستيلوع والمجربان والا تفصل في الغسل دون الصب نعم لو استدلل
 بان العشر شرط في الغسل تحصيل اللبادة اليقينية كان له وجه ولكن
 الى الدليل الاول ومن بعد ان الغسالة نجسة ولا يتحقق
 خروجهما من دون العصر وفيه بحث هو انه لا يتم الا على
 القول بنجاسة الغسالة على الاطلاق ولو سلم غير وجهها
 ربما يحصل بالمجان بقاء الكلام في ملوثة الحل بالنجاسة

وهو انما يشترط كما في اصله لا الا على وجه
 وهو انما يشترط في وجهه لا الا على وجهه

العصر في حقيقة الغسل ومرا الكلام فيه والسيد في الذكر قوي المرح
واحاط بالنقد وجزم به سيد علماء العصر وعندى لاحتيالاً
في قدود الغسل والعصر وعن غير البول بفلسفة واحدة لصدق
الامتثال وهو مختار الشهيد وغيرهما كما في البيان والروضة والذ
والحدائق والرياض وعن غيرها وللبدن بصب الماء عليه مرتين في
البول ومرة في غير والا حوط التثنية مطاقاً واما التطهير بالكتف
يحتاج الى عصر بل يكفي وضوء المتنجس في تحصيل الماء محل الجاسة وثمة
عينها استدراك بول الاطال في اصل الجاسة كبول الرجال
الان بول الرضيع نجاسة خفيفة يصب عليه الماء ولا يحتاج الى العصر
لشبهة المجبرها الاخبار الضعيفة بل عليه الاجماع كما في الذكر لفظ
عن الخلاف واستفاد عدم الخلاف من كلام المحقق للمعتبر مستنداً
السالم عن العارض وحسنه المحلبي اما رداه في الوسائل والجواهر وغيرها
في الحسن عن الحسين ابن ابي العباس قلت باعبد الله عن البول يصيب
قال صب عليه الماء مرتين فانها هواء وسئل عن الثوب يصيب البول قال غسله
مرتين وسئل عن الصبي عاء الثوب قال يغيب عليه الماء قليلاً ثم يغسله فلا ينجس

المطلوب في الصدر لا مبرأ العصب في بول العصب في مقابلة الامر بالفصل
 مرتين في مطلق البول فلا يحتاج هنا الى الفصل للمهود ولا الى التقية
 يحتاج الى ذلك لان كرا العصب في باب عند الحل على الاستجاب حكما فعله
 بعض الاصحاب على ان السيد في اللادك ضعفت لرواية الحسين بن ابى
 واكنان محلل للتأكل يظهر من تركيته المنقولة عن ابن داود عن البصري
 ما حسن كرا عن المتني او محيطة كرا عن غير الشيخ المعاصر في الجاه
 كما كان فلفاية العصب في جود مذهب الاصحاب مواد في الرضى الاجل
 عليه في الناصريات وهو المحجة في الباب مصانفا الى السقيضة منها ما
 منها الرضى وان كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء عسبا وان كان قد
 اكل فاعسله والغلام الجارية سواء ومنها رواية السكوني لبن الجارية
 وبولها فيسل منه الثوب قبل ان يطعم لان لبنها يخرج من مثانة اخرى
 لبن الغلام لا يسل منه الثوب ولا بولها قبل ان يطعم لان لبن الغلام
 من العسدين ومنها رواية علقمة فيسل من بول الجارية ومنهم على
 بول العصب ما لم ياكل طعاما ومنها علقمة فيخرجه ان النبي
 اخذ الحسن في حجره فقال عليه قال فقلت له لو اخذت ثوبا علقمة

انما ارادك فاعسله فقال انما يغسل من بول الانسان لا يفتى ويغفر من بول الدابة
 ذكرها في الناصريات فالسابقة عن امير المؤمنين عن النبي في هذه عن
 زينب وكتاب بنت الجون في هذه الاجابة يختص عمدا بالحكم
 بغسل البجل مطرا وغسل بول ملائكة كل لحم ثم انما كانت احوالها مختلفة
 في حكم اغسله والجارية وكذلك اقوال علماء الفقه الناجية فمنهم من
 قال بالنفقة في مبيها ومنهم من حكم بالنسوية والآل هو قول لاكثرهم
 الاظهر في الاصل والاطلاقات والاقتضار على لغة المتيقن وتخصيص
 ما دل على الصراحة والى الحكم بالنسوية الواقعة في الرضوى وغيره بانها
 في اصل النجاسة لا في الاكتفاء بالصبي عن العصر كما فعله المحقق في النجاسة
 وهو بعيد في الطهر واكثر الشجر في الاستبصار بانها بعد اكل الطعام
 هو غير بعيد وعمل طاهر على بن بابويه في عنوان الله عليه وسلم
 بين بول الصبي والصبي فحصل كطيف كحد المباح ان يغسله ويغسله
 ظاهر في المسئلة وفق الفقيه عن الرضا عليه السلام يغسل من المجرى ان
 يدخل فيه الاغارة وسمعت بعض المشايخ ان يقول الغيوب اكلها بالخشب ثم
 لا يغسله او يغسله في غير ذلك ووثق ويعني ان من العبادات والقربى وكان

الحديث في النفقة المرفوعة ما يدل على الاستبراء او الغسل
 في هذه المذاهب في الاصل في الذكر انهم قد اختلفوا في هذه المسئلة
 ٢٢
 انما يغسل في بول الصبي ما كان من الاجسام الجارية به او غيره
 انما يغسل من بول الصبي ما كان من الاجسام الجارية به او غيره
 انما يغسل من بول الصبي ما كان من الاجسام الجارية به او غيره

يستتره من قتل الكافور اذا وقع على قوب طاهر وهذا من خواصه
والجنون فنون بتحقيق الثوب المصبوغ بالماء المتنجس يطهره باليابس فجاء
لان الماء يتلون بوصوله الى اجزاءه فكيف يطهرها وهو مضطرب وهذا ما
صاف به ومن ادعى الخادف فحق ليل وصف غير خاف الا ان يكون
بالكثير ويستهلك ثوبه عند التطهير واما اذا جف فتطهيره بالكثير غير
اذا وصل الماء على الجلد في الاجزاء واعلموا بل اذا وصل ليد الماء على
الكثير في شرج سواء قال المحقق ^{الذي} في مستند الشيعة بعد تسوية بين المصبوغ
بالمتنجس الى ثم وغيره وبين حالتي الرطوبة والجفاف ونقل الاطلة الفاعل
الاضافة في قليل من الماء الواصل الى باطن الثوب لا يوجب انتقال تطهيره
مطلقا فانه لا يغير بعض ذلك الماء ولكن يطهر بغيره اقول من يريد ان
الماء الواصل قد تغير وبعضه باق على حاله والفرق ان المصبوغ طهره وكما
يلاحظ ما دامت الرطوبة فيه او يابس كلقة المتجذبة اذا ورد عليها الا
وهي قدرة فانها تكونه ولو انقضى مرارا كما علم اختصارا
قال مع ان لنا مع ما فيه الاضافة الحاصل للمطهر مع الاطلاق
الا بعد ان بعد صدق الفصل اقول المطهر انما هو الماء والفضا

[illegible][illegible]

بما على الاطلاق + وهو لا يتغير بالافتقار + فان وصوله مطلقا الى اللب
 عزيز معلوم بل الوصول كذلك معلوم مع ان مقتضى الاستصحاب شغل
 الذمة اليقيني الحكم بنجاسته ما لم يعلم وقوع التطهير الشرعي بوصف
 المرعي + ولا مدخل في هذا الحل + لعسول على ما صنفنا الى ان بعد الجنا
 ايضا يبقى في الشوب جزءا جازما من العيون فقد لا يفصل هذه الاجزاء
 ولا يعلم وصول الماء اليها وان وصل حصل الاصالة المتقدمة فلهذا
 حاله في الحالين اقول هذا كلام حسن لفظا ومعنى + وليس في مخالفة
 معناه ولكن الكلام + في غير هذا المقام فان اراد الاستدلال على
 خاص وما ادعى عامه + وان اراد الايراد + على من قال بطلان ^{المعبر} في
 في بعض المواد + فلا يفيده ابداع جزئي لا يمكن فيها إزالة العيون +
 اذ لا تناقض بين جزئيتين + فصل تطهير الاناء بسبب
 الماء فيه حتى يصل النقص في فراغه منه وبإزالة اذ كان
 مشبها او يشق قلعه وقيل بالعموم وببر صرح الشبه ^{لثنا}
 في الروضة فصل لولوج الطيب في الاناء غسلتان
 قبلها ماسة بالتراب لطاهر ولو تكرر الولوج قبل التطهير

لأنه فان لم يصل الماء الى

٢٢

الاناء في الماء

عليه هذا الاسم شرعا والاحكام الشرعية معلقة على مستقيها فلا
اعتبار بتسمية اهل اللغة قال وفيه بحث لا نرا اذا كان حقيقة لغوية فهو
حقيقة شرعية لان الاصل عدم النقل اقول الاجبة
في التوجيه هو ان يعم تسمية الخنزير في اللغة بالكلب * لصديق
السلب * وان استعمل في العرف فالاستعمال اعم من الحقيقة
ولاشتق لهما نفعان متباينان وقد جاء اطلاق الكلب على
الاسد ايضا ولا ريب في اخلاصهما في الحكم بل على بعض افراد
الانسان قال شيخنا البهائي احل الله في روض الجنان شعري
كلارك عاديات بل في باب * ولكن فتوى اظهرهم شيئا
والشهور سبعم غسولات في التطهير * عن ولوغ الخنزير في
العداء مرة واختار السيد السند لقول كاظم عليه السلام
وقد سئل عن خنزير شرب من انا قال يغسله سبع مرات
وعن المحقق حملة على الاستحباب والاجتزاء بثلاث بل واحد
والاحوط الاول واما التقدير فلم نقف عليه في ولوغ
الخنزير * فصل اما الطهارة فاولها الماء قال الله سبحانه

فانزلنا من السماء ماء طهورا وهو عمد في التطهير سواء نزل من السماء
او من زم من الارض وذاب من الثلج او كان ماء بحرا او غديرا قلا
في التذكرة وهو في الاصل طاهر مطهر اجماعا من الحبث والحديث
الاشهر عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن العاص انهما قال
في ماء البحر التيمم احب اليانا منه وعن السعيد بن المسيب اذا نجست
البرق فوضا منه ويد فعد اجماع وقوله في حديث ابي هريرة من
لم يمسح البحر فلا طهره الله فاعلم لا تطهير يغير الماء فيما
عدا ما استثني كالاستنجاء وخلا فلا صحاب الاداء. فالسائم
فتوى ورواية في مجزئهم المحل كما في شرح الوقاية. **فصل في**
ان الماء اما يفتقر في اقسامه معناه الى الاضافة او لا فالثاني يطلق
والاول مضاف الى الطلق طاهر مطهر من الحديث والحبث
ولما باعتبار مدة قاة الحبث اربعة اقسامه جار وراكذ و
ماء البرء وماء الحمام. لانه اما نيم من الارض او لا لانه
اما سمي في لعون بئر او لا الاول هو الثالث والثاني هو
الاول وغير السابغ اما واقعه في لحياض الصغار في الحمام

او في غيرها الاول هو الرابع والثاني هو الثاني وقد علم
بذلك ان الجاري اذ العرلين له ماد كخمر الكد والمنشع
اعلم ان يجري على الارض او وقف ومنهم من خمس القسمين طلق
ومضاف والمطلق جار وغير جار وغير الجاري يدر وغير يدر وغير
البر قليل وكثير ومنهم من يستعملها في التقسيم السور والمشته
والمستعمل وهو ادر لاجل لاقسام غير اقلية وان كان للذكر الاستعمل
اشمل فافعلنا من الترميم هو الاجمل ^{في بعض الماء اذا غمر} مسئلة
النجاسة وطهر او نونا او يحمره لما استفاد من نقل الاجماع و
الروايات الصريحة منها النبوي المتفق على وليته كما علم ^{في بعض الماء} في
في سرائر وعن ابن ابي عقيل دعوى توازلا خلق الله الماء
طهورا لا ينجس شئ الا ما غير نونا وطهر او يحمره وخلق كثير
منها عن ذكر اللون غير موجب لا كان لان الاطلاقات و
الاجماع والروايات الاخر كافي في اعتبارها كما ان خبر ابن
الفضيل وهو بمفهومه حال على حكم اللون لا يوجب الكار
الوصفين الباقيين والحكم بطرح في جميع اصناف الماء عند

له وهو من سائر من الضيق والاسات او صلاحة
من الحيات الى ما قاله اسرارة فليكن في اللون
١٢

التغير باختلافه واما اذا لم يتغير فيختلف الاصناف وويتحقق كذا في
النفس فلا يشمل ما تقتري جوارها ابا المتنجس ولكن الاحتياط في
الاجتناب عن التغير الحاصل في الاخير ويا حدى الصفات
المعمودة فلا يتعدى الى ما عدلها كالحجارة والبرودة تحقيق
هل يعتبر التغير المحس في الماء او يكفي التقديرى اذا كانت النجاسة
مساوية لاصناف قولون المشهور هو الاول المنقول عن العلامة
هو الثاني ويمكن ان يستدل له او لا بان سبب النجاسة هو وقوعها
في الماء على قدر خاص يكون من شأنه التغير وليس بها التغير
نفسه فانه قد يحصل بالمجاورة ايضا ولا يكون منجسا للماء
ولا نه هو ظاهر قوله عليه السلام مخلق الماء طهور الا بالنفس
الا ما غير لوننا وطعمنا او رائحته فانه عذر عن المتنجس بما غير
وما عذر بالتغير والمعنى ما من شأنه التغير وهو مفهوم
قوله عليه السلام لو غلب الماء على ريح الجيفة فتوضا
منه واشرب فان نحو ذلك لم يغلب الماء على ريح الجيفة
فلا تتوضا منه ولا تشرب ومعلوم ان الماء في صورة الغرض لم

في الكبريتية تسمى بنفسه ووجهه ووجهه التغير في
باب التوضا ووجهه في التوضا ووجهه التوضا

انقلب على اوصاف الجباسة ولو لا سقاء الموضوع ولكن جعل تقدير الماء
امارة ومعياري المقدار المختص فاذا وقعت الجباسة في الماء على ذلك
المقدار ومنع المانع من ظهور الاثار فقد انعم الحكم بالجباسة
ولا وجه للاذكاره قال العلامة متر في مختلف علمها نقل عن ان تقدير
الذي هو منط الجباسة حار مع الاوصاف فاذا فقدت وجب
تقديرها وتقدير السيد في المدرك بانها إعادة للمدعى انتهى والذم
ذكرنا دليل مستقل يمكن ارجاع كلام العلامة متر اليه وحسن فلا
يراد عليه الا ان يذكر ما ذكره بجملة العلوم في المصايير لمحاصلك
المطلوب في تقدير الصفة مع بقاء الماء على اطلاقه ومعلوم ان غلبة
عين الجباسة على الماء تقتضي استهلاكها فيها ومعه يخرج الماء عن
الاطلاق هناك ان اريد غلبة العين بنفسها وان اريد غلبة امرجته
الصفة فتعبر ان الحسية متغيرة بالعرض والتقديرية عين المتنازع
على ان اعتبار هذه الصفات لو كان للكشفها عن الغلبة كما ادعاها
المستدل نعم اعتبار غيرها من الاوصاف ايضا فانها في الكشف
عن الغلبة مثلها مع ان اعتبار التقدير في الجباسة يقتضي اعتبار

ان يكون فصل الدين من غير صلاحي في الدنيا
في التفسير من الماء العذب لانه كما قلنا فيكون الدليل على
وهي اعتبار ان يكون الزمان في الدنيا من غير صلاحي في الدنيا
المراد بغيره الجباسة لانه كما قلنا في الدنيا من غير صلاحي في الدنيا
طبعها فثبت ان ذلك هو المراد بغيره الجباسة لانه كما قلنا في الدنيا من غير صلاحي في الدنيا
فثبت على ذلك في تفسيره في التفسير من غير صلاحي في الدنيا

في الماء ايضا فيجب تقدير كوسطا في العذبة واللاوحة والرقوة ^{المعظم}
 فان لها اثرا بيا في قول التقدير وعد مد والظاهر من كلام القائلين بالتقدير
 اعتبار في النجاسة خاصة دون الماء او ان يقال ان النجس هو العين ^{مط} مع
 الصفة لا المقدار وحده ولا الصفة وحدها وذلك ان احد النجاسات ^{ستين}
 اذا كانت اثنتان مثله فريما كانت مقيدة ^{مط} منجسة بمقدار اقل بالنسبة الى
 المقدار النجس من الاخرى وهذا حجة بريها على المنع من تقدير
 النجاسة بقياسها وسيظهر لك تاسيس اساسها فان الحال اذا كانت
 هذا فلا يدخل المقدار النجس الصفة النجسة تحت ضابط يستعمل
 به حال النجس عند فقد الصفات فكيف يكفى التقدير به من دون
 العلم بما يحصل به التقدير وتلينا بان النجاسة المسلوكة الاوصاف منجسة
 قبل وقوعها في الماء فممكن لك بعد الوقوع ايضا بمقتضى الاستصحاب في
 يجرى النزول اليقين فان العين لا ينزول لا يتيقن مثله ويمكن الجواب عن
 حلة ومعارضه بان النجاسة اذا وقعت في الماء الكثير كما هو المعروف
 نزول عند التنجيس لكثرة الماء فلا محل لاستصحاب بريها ^{مط} حيث
 ظهورية الماء حتى يجرى النزول اليقين وهو التقدير الحسن اذ ليس

والتأثير بما نقل عن فخر المحققين من ان الماء مقهور بالنجاسة كانه كالماء
 لم يقصر الماء مقهور المتغير بوقوع النجاسة على تقدير النجاسة
 قضيته صادقة تنعكس بعكس النقيض على طريق القدر ماء كالماء تغير
 بوقوع النجاسة على تقدير المخالفة صاد الماء مقهور وهذا العكس
 عين المطلوب ورد بان القضية الاولى كانت اول المسئلة من ان الماء
 يقول بعد مضيورة الماء مقهورا مع تغيره بالنجاسة على تقدير
 المخالفة فكيف يكون عدم التغير التقديرى كالماء عدم مضيورة الماء
 مقهورا قول ان تقدير المخالفة له معنيان احدهما ان يفرض
 شئ مسلوبا لاوصاف فضا كانياب الاحوال فتاثيرها ما يكون العز
 واقصا بوجود منشأ انما عذر كلامهم الراد انما يتم على المعنى الاول
 وبناء كلام المستدل على الثاني فلا تقفل ذلك لان النجاسة اذا
 كانت صاحبة الاوصاف والتغير الحاصل بسببها على مضيورة الماء
 مقهورا وعدم العلة لعدم العلول فيكون عدم مضيورة الماء
 مقهورا لعدم التغير الحاصل بالنجاسة على ذلك الفرض الاول
 وهذا ليس من باب المصادرة بل نكارة من قبيل المكابرة وهذا

على عكس النقيض على طريق القراءه صواب فيقول ان
 هذا هو الذي لا يقبل الجواب الاول ثانيا مع ذلك ان النقيض
 فكل من كان انسانا جديان كل ايسر يكون من الانسان
 ٥٢
 على طريق القراءه من اجل تقييد الجواب الثاني بالاول
 انما الاول انما يتم على تقدير العلة والنجاسة
 حاشي على الانسان جديا لا شئ ما ليس به انسان

والقوة للقول الاول + شتهرة واعتضاده بالاصل الوصل + ونحو قوله
 اذا تغير الماء تغير الطعم فلا تتواضعه ولا تشرب ولان احكام الشبه بناء
 على الظاهر والضعف اكثر اذلة القول الثاني كما سمعت لان التغير حقيقة
 والحشر بالانفاق + والحقيقة هي الاصل في الاستعمال لا اطلاقه بل نقول اللفظ
 واحد ولا بد له من حمل على الحقيقة في ذات الاصل لا حمله على الخارج فافقه
 مهم الجمع بين الحقيقة والحجاز وهو غير مجاز وما اشترنا اليه اصناف
 سر الدلائل من ان كل من الفاعل والفعل مادة وصوره واوصاله اهل
 في التاثير والتاثر وضبطه لا يخلو عن تعشش وبناء التسمية الفاعل على السوية
 ونفهمه فما ذكر في التعليل من ان الدار على غلبة العين فهو وجه فغيره
 هو للنص في الدلائل على جهة الحجج وذلك ان الماء اذا تغير بالنجاسة حكم
 بتغيره في اللذة السواء + مهم عدم العلم بكيفية طينتها ولا بكيفية الماء مرودة
 انه يتغير مادة بمقدار كثير + بسبب اسباب التغير + وقارة لا يتغير بها هو
 القول في عدم التغير + وقارة يتغير بمقابل من الاول اذا تصف بسبب اخر
 فلو جعل للقدرة + هو للعلم + وجب الفحص على النظارة ودونه غير القضا
 وشرط الحد + وكيف العلم بها التامينة + جاء للقدرة تقدير استهية

٥٣

هذا هو الوجه الثاني في التغير
 في قوله اذا تغير الماء تغير الطعم
 في قوله ولا تشرب
 في قوله ولا تتواضعه
 في قوله احكام الشبه
 في قوله بناء على الظاهر
 في قوله والضعف اكثر اذلة
 في قوله التغير حقيقة
 في قوله والحشر بالانفاق
 في قوله والحقيقة هي الاصل
 في قوله في الاستعمال
 في قوله لا اطلاقه
 في قوله بل نقول اللفظ
 في قوله واحد ولا بد له
 في قوله من حمل على الحقيقة
 في قوله في ذات الاصل
 في قوله لا حمله على الخارج
 في قوله فافقه
 في قوله مهم الجمع
 في قوله بين الحقيقة
 في قوله والحجاز
 في قوله وهو غير مجاز
 في قوله وما اشترنا اليه
 في قوله اصناف
 في قوله سر الدلائل
 في قوله من ان كل من
 في قوله الفاعل والفعل
 في قوله مادة وصوره
 في قوله واوصاله اهل
 في قوله في التاثير والتاثر
 في قوله وضبطه لا يخلو
 في قوله عن تعشش وبناء
 في قوله التسمية الفاعل
 في قوله على السوية
 في قوله ونفهمه
 في قوله فما ذكر في التعليل
 في قوله من ان الدار على
 في قوله غلبة العين
 في قوله فهو وجه فغيره
 في قوله هو للنص في الدلائل
 في قوله على جهة الحجج
 في قوله وذلك ان الماء
 في قوله اذا تغير بالنجاسة
 في قوله حكم بتغيره في اللذة
 في قوله السواء + مهم عدم
 في قوله العلم بكيفية طينتها
 في قوله ولا بكيفية الماء
 في قوله مرودة انه يتغير
 في قوله مادة بمقدار كثير
 في قوله بسبب اسباب التغير
 في قوله وقارة لا يتغير بها
 في قوله هو القول في عدم التغير
 في قوله وقارة يتغير بمقابل
 في قوله من الاول اذا تصف
 في قوله بسبب اخر فلو جعل
 في قوله للقدرة + هو للعلم
 في قوله وجب الفحص على
 في قوله النظارة ودونه غير
 في قوله القضا وشرط الحد
 في قوله وكيف العلم بها
 في قوله التامينة + جاء
 في قوله للقدرة تقدير استهية

والتقدير كل فرد من أفراد النجاسة شر الطول وسبب ما وقع محال كليا لا للكل ولا لشيء
 تقدير اوصاف النجاسة الحالية لا يفيد لا بعد تشخيص جهة من جهة من جهة الشدة
 والضعف حاله من حالات غير متناهية وما ادركه حقيقة بل لا مدخل للمفسر
 الكامل في تعيين محل المحال ولا في انزال الشك والريب على ما نشأ من عدم
 العلم باليقين فلذلك نعلم بان التقدير بحسب حق الاعتبار وعليه المداواة و
 المشكل على الله واضحة السبيل لا يلزم فيها الاحتياط كما قيل بل لا يمكن هنا
 الاحتياط لعدم الاحتياط وللخص ان احتياطها ارات النجاسة و
 بها فلذلك جعل الشارع امارتها واناط الحكم به دون التقدير فانها
 يكشف عنها تارة ولا يكشف عنى عهد فاحسب حق بالاعتبار واخر
 وغاية ما لزموه وسلم وسلم على هذا التقدير هو ان يحكم بطهارة ما كثر
 وقعه النجاسة المخفية في الواقع ولا خفي فان الواقع ليس من الحكم
 عند الشارع سيماني باب النجاسة والطهارة كما سبقت اليك الاشارة
 نعم وكان ما بغينه معلوم الحال والصفة ووقعت في النجاسة على
 قدم معتد به على حالها التي كانت عليها عند انصافها بالصفات فلا احتياط
 في هذا المحل الخاص بالتقدير وهو غير عسير والصلو عند العالمين بخير

مستعمل كانت النجاسة ذات لاوصاف الغيرة وكان الماء في مضمونها بقصد الشئ
 المنصور لان الغيرة قد تم في الواقع غاية الامر انه مستورد والتقدير ليس وقوعه بالظهور
 فالتشابه المبرور في مضمونه والغرض من المسئلة في افعاله متحقق الاحتياط وان
 اشتبه على بعض الاحتياط الا ان لا يرى انما يشبه العفة فيظهر الاثر للبصر كما اذا تم
 الدم في المجرى واذا عرف هذا فالجاء اشتراط العفة فيه للكثرة وقوله ثلثه
 الشرب في الرخصة والروغن واختاره في السالك وقد اشبهه على احسنه الا ان
 في ظاهره مظهر مطلقا والاحتياط في الاشتراط الثاني هو انما الاكل في الشرب في الغيرة
 والاجتماع للحكمة كما في الشرب في الخلد وافر البراج في شرح المجلد عن ظاهره في
 بلن حرة وفوقه كما على عنده في الصباغ المخلو وفيه مستنياه هذا الكثير والاد
 يدل على الماء بعد اجراء الطائفة قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء فلهذا وعمن الجوز
 حكم الجواز لا يفسد في تصف من النجاسة الا ما تغير به واحد او صنفه عن اعتد ولا
 يخرج الجواز بالثبات او منهذه فيهما انما يخرج قوله لا الكثير من الاكل فدل على الحكم
 في الجواز في الكثير والقليل وان الاجماع الذي حكمه فيه العزم وعن الدرر والبيان
 الترخيص بعد شتم الطائفة في الجواز عن الذكر ولا يخرج الجواز بالثبات او اجزاء ولا يعتبر
 الكثرة في الشهور لم ينفذ في المخلو من سلف انهم مستند الاجماع قوله في غير المخلو

الادوية الحار التي تفر البسوس او يجرى ام لا وطلاء
 العين عليه فلتا غلبا وحقيرة والاسح
 ٥٥
 انشتر اذا كرسه سوادهم
 اختيارا لعلامة الك

الرضا في قوله الماء العذب لا ينحسر عنه وعن دعاءه السلام في الماء العذب والبرق
 والعذرة والودى من مائة وسبعة عشر لا ينحسر عنه ولم يتغير أو صاغر أو لونه وريحه
 ووعده الصالحون في صحبة جود بن سرفاق في ماء الحمام هو عذبة العذب في رواية ابن السكيت
 ان ماء الحمام الذي يجره بعض بعضاء من القنفذ الرضوخا على وحكم الله ان كل ماء حيا
 لا ينحسر عنه واستشهد به على طهارة الماء مطلقا بالرواية المتقدمة في الباب من الطب
 في الماء العذب لا ينحسر عنه بعد ما عرفت على الطهارة في الحكم لظواهره بعد ما تمت
 من اجماع علماء الذهب وهو السنة السهلة اسمى السنن وعلى الشرح حسن
 الشيخ للعالم عن والده السيد التلوي الرجوع عن ذهبه ليد من اشهر الكليات وقال
 القول لظواهره مطلقا كما هو المشهور والذي استقر عليه كلامه رسالة الخميني
 وطهارة البرق في قوله على ما شهد به بالصايفه فانضج في الشمس لم يفسد
 ويحمد الله على الاطلاق والراي قليل وكثير اما العليل فيجب سحر
 طهارة العفاسه طبقت كلمة على انما هو الله عليه من علم الاشكال التي من انما برز
 انما من الارض في ما يبيع الكثرة والعدل لظواهرها قبل التاويل في الشرح العظيمة
 بل في قوله الاستبصار والامر بالاعتناء والاجماع كما كشف للنام في جواهر الاحكام عن
 السيوطي والشيخ في خمسة من هذه العلماء الا ابن ابي عمير من انما من الجواهر وقال

السيد في المدارك اطلق علمائنا الا برأى العقل ان الماء القليل هو ما
 نقص عن الكمية تنجس به ماء البجاسة سواء تغيد بها ولم تغيد الا ما استمر
 مضافا الى منطوق قول لعبد الله وقد سئل عن فضل الكفا فقال احسن
 نجس لا تنوضا افضله اصابك خلك اغسل بالتراب ولو مرة الحديث وقوله
 الحشر وقد سئل عن الرجل يدخل في الماء وهو قد رقا اليك الماء وقول
 الكاظم رحمه الله ان جعفر قد سئل عن الحمامة والدجاجة واشباههن
 قطا العذرة ثم دخل في الماء يتوضا منه للصلوة قال لا اتيكوا الماء الا وقد كبر
 وقطع الماء يظهر ولا يظهر في وجبت ماء ولم تعلم فيه نجاسة فتوضا وستر
 وان رعبت فيها بنجاسة فتوضا منه ولا تشرب الا في حال الاضطرار فاشرب منه
 فتوضا منه فليست الا اتيكوا الماء كالحديث مضموم قوله في صحيح محمد بن
 مسلم اذا كان الماء قد ركب نجاسة شئ مشبه بمحمود بن عمار وقوله
 فيما رواه في الاستبصار عن لعبد الله اذا اصاب الرجل جارية فدخل
 يدها في الماء فامسكها فامسك يدها من الخنجر وبالحل فاصل السلسلة
 مما لا ريب فيه وسند نقل عن العلامة الطباطبائي في كذا لا يقوية ولما ما
 روى عن الصادق من ان الماء طاهر لا نجس الا ما غلظت له وطهر او

في البحث الفاسد

علم جليل
وقد نظر في
المؤثرين من
فريقين
في كبر القاد

الشيء فالمراد بالحق لا يتم في عموم كلامه وعلى التسليم فلما وقع على العلم
وأما قول الباقر عليه السلام قد سئل عن الرجل يقرأ القرآن فيسقطها فارة أو غيرها
فيقول قال إذا غلبت عليه على طمأنينة فإياه وانقلب عليه فوضا منه وأشر فإياه
عن ابن الماء في القربة والجرح وما يمكن على حد الكثرة أما الكثرة والقل
فلا يخفى بالتحديد وتحديد لا يختلف فيه على ما سئل عن تحقيقه ولا ريب
وما سئل رجل بالمرأة لم يسلمة ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه
السلام قال المرأة ما سئل رجل في الدار وعملها المعتبر بالإجماع عليه
هل الجارية لا يسأل على العمل يسأل ابن أبي عمير ولا يصح ولذا عتبه عن أبي الحسن عليه
واختلف في تعيين الرجل ما كانه عراق وهو لا يكثر منه طمأنينة للفتنة والفتنة
لللبس وضمان النهاية هل يختار ابن أبي عمير وابن أبي عمير في الفتنة والفتنة
تقدير ما تلتزموه أو من قال الله من هو مثل ونصف للرجل وهو للمصدق في
الفقيه عن الرخصة للصلاة الأول في علي القول في عموم قوله عليه السلام من قال الله
قد روي لأعلام القدر في العلم أهوا حقال وهو ينفذ العلم والهداية جميع ذكر القدر
في المتعلم في مقام الاستدلال فقال الأصل الجارية كالأخبار خيرة ما تنفع الإنسان الخيرية
بالأخبار خيرة الزيادة على الأصل وليس في النص ما يفيد فيجب العمل عليه بالأصل

السالم من المأخوذ انتهى ولأن الأقل متيقن بالزائد مشكوك فيه وأصل
 العديد ينفى فيه ولائها لمناسبتا في المساحة من رواية الأشبار الثلثة
 وبجمع بين الروايتين المذكورتين ما رواه في الاستبصار الصحيح عن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله قال قلت له العديد ما يحجتم تبول فيه الماء قلت نعم فيه
 الكلب يغتسل فيه الجنب قال وكان قد ذكر لكم خمسة أشياء والثلثة منها
 طل إذا المراد فيها الماء وهو ضعف الماء وجمعت لإطال الثلثة مع الإشارة
 إلى أن الزيادة في كلامه من وزن في حفظ المظهرين فقلت شعري وطل في راس
 درهم كما تعلموا وللمدينة قصبة وللمواقيل ومساحة فكان كل من قطا
 ثلثة أشبار ونصف قليل بخلاف النصف بزيادة أبي سعيد بن جابر عن أبي عبد
 الله قال للثلثة أشبار وثلاثة أشبار وهو قول الفقيهين من التخييل والحمد لله
 العاصم في الغتلة وقول الشهيد الثاني في الروضة وهو الحق في غنة الزوائد
 وعن المحقق الشيخ علي حاشي المختلف ورجحه المقدس لا بد من شرح
 الإرشاد ونفي الهمالي عنه البعد في الجبل المتين على ما كان عنه ونقله السيد
 الاستاذ العلام عن أبيه البنية للشهور والأول هو حوط وبترواية
 أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذكر لم يكون قد رآه قال إذا

أشاره الذين تحبوا على الرجل أن يمشي في
 الطريق والحال في ذلك
 ٥٩
 في رواية أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يمشي في الطريق
 وحال في ذلك
 في رواية أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يمشي في الطريق
 وحال في ذلك

البحراني ضعيفه وفي مقام الاستدلال غير مفيد، ولكن انجبارها
 بالشهر في العظمة ووجه سديد، فتم في تحديد الكرا قال آخر
 مرأيتناها بالترك اجد، اذا اشهر الاقوي من بينهما ما ذكر
 من قولين مكشرا أحدهما ثلثه واربعون شبرا الا ثمن شبر والشيء
 مستوي مخلقة ومبلغ الاخير سبعة وعشرون شبرا كما حصل لك
 عليها الاخلاد، وعلى التقديرين فنجتمع الماء ذو اضلاع، لا أن
 البعد الثالث غير مذكور فيما ورد من اجزاء الشبر والذراع، فنجعلها
 المحدث الاستر ابا دى على الحوض المستدير، حذرا من الحذف
 والتقدير، وجرى على تشنيع اصحابنا الاصوليين على دابر وادابر
 وما جرى أن ذلك متأثر في كثير من اصحابه، كما اعترف به
 الشيخ البحراني، ولكن رضى بهذا العمل الاستاذ البهبهاني، وهو متشكل
 الترجيم بين القولين الفاضل الخراساني، وعندى كما مر اليب
 الاشارة، أن الترجيم للقول الاول ولا وجه للتخصيص بالاستدلال
 فان انحياض المصانع والقدران على انواع، مستدير وفواضح
 فالهوم اول، لهوم البلوى، مسألة هل يعتبر الكثرة

وعدم الاتصال به تساوى سطوح الماء او مطلق الاتصال به ولا
 مع الاحتراز دون التسليم اقول به والترجيح لا يخلو من اشكال بل هو
 الاحالة على تحقق الوحد في معرف اقرب واسلم فانه هو الحكم
 فيما لو يعرف بالشرع الاقرب والله يعلم تحقيق كل طهر القليل بانما
 كذا قيل لا يستظهر المحقق في الشرائع وجزم به العلامة في المذكور وروى
 اليه الشيخ في الخلاف على ما حكى عنه ونقله الشيخ للعاصم في جوابها الكلاوم
 عن المعبر والمختلف والنتهى والقواعد والذكرى وكشف اللثام
 وغيرها قال ونسب المحقق الثانى الى المتأخرين انتهى وهو الظاهر
 وقيل نعم كما نقل عن شيخه فقه منزه علم الهدى في الرتبة وعن
 ثانياً المحققين نسبتهم الى اكثر المحققين لنا الاستصحاب والشهرة
 بين الاصحاب واثره منفعل بالنجاسة في نفسه فكيف يدفعها
 عن غيرها ولهم الشربة بين وقوع النجاسة قبل البلوغ وبعد البلوغ
 الاستهلاك ولكن فيه منعا ظاهرا فان الماء قبل البلوغ لم يكن
 قاهرا ولهم ايضا كذا ذلك لما حكم بطهارة الماء الكثير عند وقوع
 النجاسة فيه لا مكان وقوعها قبل الكثرة وترد بان امكان السبق لا

يعارض أصالة الطهارة فإن قيل الأصل لهذا الأصل هو أن كل
شئ طاهر حتى يعلم أنه قدس وهذا العلم بالقدس حاصل به فاصل
الطهارة من ذلك + ولذلك لو وجدت في الماء القليل + لم يحكم بهذا
الأصل الأصلي + فله فرق الآ بالكثرة وهي لا تمنع من النجاسة إلا
إذا كانت النجاسة متأخرة وهو غير معلوم قلنا نعم الحديث حتى
تعلم أنه قدس + والعلم به لم يثبت به بل المعلوم هنا أن الماء فيه قلة
وهو غير مضى + والفرق بين القليل والكثير ظاهر + هو أن القليل
ينجس بقاءة النجاسة سواء فيه التبليغة والبعدية وأما الكثير فلا
يتنجس إلا إذا كانت الكثرة متأخرة + وهذا الكثرة متحققة لا يتنجس
مشكوك فيه فلا تكون متأخرة + ومع هذا كله فاعل الرأى في هذا
الفرق الأخير + هو الطهارة إذا وجدت النجاسة في الكثير + وبما هو
في التذكرة واستوحى ما في الكفاية + والمسئلة طولية العولق فيما
ذكرناه كفاية + تحقيق إذا تكرر الماء الكثير فهل يطهر بعد زوال
التغير عنه بنفسه قليل كما في الشرائع + ونفى الخلاف فيه الشيخ
المعاصر + في الجواهر + إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع + وعن

العلامة في النهاية انه تردده وعينه انه نقل الخلاف في المنتهى فيه
 عن الشافعي واحمد. ولم ينسب الى احد من اصحابنا وقيل نعم لا
 الاقل للمشهور العظيمة بين الاصحاب. وهو لعدم في الباب.
 المتعدد لا بالاستصحاب. وبما نذكر ان وصف النجاسة بالتغير
 معلوم. ومنه لا يعتبر عند الشارع غير محتم. فلا بد من النجاسة
 وهو المعنى بالاستصحاب. وما يترأس ورودك عليه من ان الله
 على النجاسة انما هو تعليق الحكم على التغير والفرض ان الماء قد
 زال تغيره فكيف يجري الاستصحاب فاجواب ان الدليل غير
 مختص بما ذكرت بل من الاذلة ما استعمل على الشرط مثل ما رواه في
 القمذيب ونسب في الوسائل الى الكليني مشد عن حريز عن ابي
 عبد الله عليه السلام انه قال كلما غلب الماء على ربح الجيفة رقت
 من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فاحتموا منه ولا شرب
 وما رواه في الوسائل عن ابى خالد القعاطي وقد مر شرط منه في جمع
 اباعبد الله عليه السلام يقول في الماء يمتد به الرجل وهو نقيع
 فيه للينة والجيف فقال ابو عبد الله ان كان الماء قد تغير ويح

او طهر او لو نمر فلا تشرب ولا توشوا منه وان لم يتغير ربحه وطهر فاشرب
 ونوشا منه وهذا الشرطية معلومة الصدق بعد نزول التغير
 ايضا فلا قدح في الاستصحاب + بل التثبت بدو ضم في الباب +
 فان الاستصحاب يجري في محل الادتياب + فيكيفه كون المنزل الشرعي
 غير معلوم + وهذا العلم حاصل بانه معدوم + قال في الجواهر بل
 يكفي في المطلوب عدم تحقق صدق لعدم اقول هذا عبارة عن
 لا يلزم بها ما قصد + بل كلام سقيم + معناه لا يستقيم لان
 ظاهره يدل على ان عدم تحقق صدق عدم الشرطية كاف في المقصود
 لا يحتاج الى امر زائد + وهذا معنى في نفسه فاسد + ليس له محصل
 فكيف المتروكي بكلمة بل + وذلك لان صدق الشرطية حاصل في
 المقام + وبدونه لا يتم الدليل على المرام + اللهم الا ان يقال
 ان مراد بالعدم عدم التغير اي زواله والمعنى انه يكفي في المقصود
 عدم العلم بزوال التغير بمنزلة شرعي وهذا العلم حاصل بعدم
 نزول العلم بالعلم الشرعي وهذا امر زائد على قدر الكفاية ولكن
 فيه تكلف لا الى غاية + وتجشم بلا نهاية + وما اخترنا في العبارة

ان هذا الكلام ليس كذلك فلا فائدة في امر الاستصحاب
 فيكون من غير هذه العقدة ومما لا ريب في قول اردكان
 في ان الزمان السابق فهو يوجب في السابق الصواب عدم
 العلم بطول المظنة ١٢ سنة دام قلمه

واضح في المطلوب + وقع على حسن اسلوب + على ان نقول مقتضى
ما علق فيه الحكم على الوصف الظاهر نفى الحكم عن فاقده ذلك ^{صحت} ^{الوصف}
والماء في فرض المسئلة ليس فاقد التعديل قد تلبس به انما لا
زال عنه ثانيا فان قلت عودا على بدء + وكنت في البحث
للمورد الاول كالردء + انهم قد اشتروا في جريان الاستصحاب
بقاء الموضوع وهو ما شكوك فيه لان الظاهر ان الموضوع ليس
هو الماء مطلقا بل الماء المتغير وهو غير باق وبعبارة اخرى ان التعديل
وصف وجودي يحتمل ان يكون لم يدخل في بقاء الحكم وقد زال بعد
تحققه وفي مثل هذا المقام + في اجراء الاستصحاب كلام + لان
دليل الحكم الاول مفقود وغايره ما يعظم ان يكون دليلا عاما على تمام
كل حكم ثبت في الحالة الاولى الى الحالة الثانية هو مثل قوله عليه ^{السلام}
اليقين لا يزول لا يبقين مثله وهو لا يجري الا فيما اذا كان ^{الاشك}
من جهة الرفع كما قيل + فيكون التسوية بين الماء المتغير وغير
المتغير حكما من غير حيل + قلنا هذا كلام غير نافع + بعد
ما سمعت من اجماع الواقع + اذ ليس فيه تحريف رافع + ولو

له في تقديره اني رافعه وليس مراد من شكوك
44
من ان يوصف في تمام الحكم كما يجب ان يكون

أصبحت فالأيدى أحمد فروع + بأن مدخل التقي في بقائه النجاسة يخرج
 بل عدم مدخلية فيه مضطوع + فان الماء بل المائع مطلقا اذا
 لقي نجسا + بقى متنجسا + ليس له ردافع + حتى اذا طرأ الرفع
 حسب قوة الشارع + فان كلما ثبت داعم الى وجود قاطع + و
 لا فرق في ذلك بين القليل والكثير + غير ان اللدقة في الاحتراز
 مشروطة بالتقدير + فائدة الشيطان التي لا تغتر لا تؤثر +
 واما التنجس اذا حصل فيستمر + ومعارضة المداوى بعد التنجس
 لا تنفع ولا تضر + ولو توهم ما ذكره الباحث لعمري ان يقال + على
 طبق ما قال + ان الكافر اذا رفع يده من الماء القليل + بعد
 وضعه فيه ولو الى زمن طويل + كان التسوية بين حالتي الماء
 حكما بلا دليل + واما ما خلق من لئلا يرجع الى الاستصحاب فيما اذا
 كان الشك في مدخلية الوصف في بقاء الحكم فان سلمنا فلا
 مدخل له فيما نحن فيه فان مدخلية الوصف منفية باصل
 النفي ولما سمعت من اخبار تثبت بها نجاسة الماء بالتحقيق
 من غير اشتراط ولا تعليق + بل من المعاو وميل هذه العقل التي

لوفر من وقوع التغير في أن من الآفات لخبس الماء من يد وذلك إذا
وليس نجاسته موهنة بقاءه إلى زمان فإن قلت ان قولهم
كلما ثبت طهر إلى وجود قاطع + مما لم يقرر عليه دليل قاطع + بل
كلما ثبت جاز بقاؤه وفائده فلا بد لدوامه من دليل سوى الدليل
على الحدوث قلنا لا حاجة بنا ماسة إلى تحقيق العلة اذ يكفينا ان
من الاشياء + ما يقف ثبوته بالبقاء + عادة كحيوة زيد اذا غاب
عنا ساعة او يوما او ازيد ومنها ما قضاه ثبوته بالبقاء بشرع
واسمى دليل قاطع + احكم من الشارع + ومن ذلك الطهارة والنجاسة
فان قضية اولهما آتاهما باقيتان عند لا مالم يمنع مانع + بل حكم
الشرع في التبيين بالبقاء + شرع سؤله + وبالحجة لو ان
شككنا في دوام ما عد الطهارة والنجاسة من الحوادث + فلا
نشك في وجوبهما حتى يستنهض كلام الباحث + لان مقتضى
توقيفية هما ان شيئا منهما لا يزول الا بغير يقع على الوجه المعتاد في
الشرع الاظهر + فلو لم يدم لكان من غير شيئا اخر + هذا خلف
ومن المعلوم ان ليس هناك دليل قطعي + على ان زوال التغير

الاحياء ان يجعلوا لها وجهاً تدخل به تحت العموم وهو المخرج
للوحدة لا يدخل تحت قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قدراً لم
يغسسه شيء وأورد عليه ان اريد به امتزاج جميع الاجزاء لم
يتحقق ذلك قطعا ولا اقل من عدم العلم ببقائه يتصور الحكيم انطواء
فان اريد به امتزاج بعضه مع بعض فيكون ذلك البعض الميزاج
مظهرا لامتزاج وغيره بمخرج الاتصال هذا خلف وتحكم السبب
المذكور اشتراط الدفعة وفيه ان الدفعة الحقيقية متعكفة بل متعكفة
قطعا والعرفية المجازية لا تجدى نفعا وما قام عليها دليل
برهان وما اتقن الله بها من سلطان واخرون لما اطلعوا
على جليلة الحال وسمعوها في الامتزاج والدفعة من القيل والقال
اجتروا بمخرج الاتصال هذا مبني الاختلاف على نفي الامتزاج
وذكر الاولون في الاستدلال ما قاله صاحب الجواهر قبله ولا
الجمال من ان كيفية التطهير حيث لم يكن منصوبا عليها بل
مشارا اليها فالاصل اعتبار كل ما يشك في اعتباره للتطهير حتى
يحصل العلم بالمتيق المتفق عليه وقد بسط شيخنا المعاصر صاحب

الجواهر في هذا الباب حتى أدنى إلى الاطباب وما أتينا
صاف ولم يذكر سوى وجوب ضفاف والقوة عند القول
بالاكتفاء بمجرى الاتصال وان كان الاحتياط في اشتراط الدفعة
العقوبة بقوة واستيلام اذا كان المظهر خاسم عال واعتبار
الامتزاج المحصل للاستيلام ولا يحصل به اما الثاني فظاهر
واما الاول فللمخرج ثلث اورحها ثاني المحققين وثاني الشهيدين
احدها الاصل وثانيها عدم تحقق الامتزاج على اذ كونه
انما ونقل عن الحق الثاني مثله وهذا لفظه ان اريد به امتزاج
مجموع الاجزاء بالجميع لم يتحقق الحكم بالطهارة لعدم العلم بذلك
بل ربما علم عدمه وان اريد به البعض لم يكن المظهر للبعض
الاخر الامتزاج بل بمجرى الاتصال فيلزم اما القول بعدم طهارة
وهو باطل قطعاً للوجع على انه ليس راء الامتزاج المذكور شرطاً
لظهور الجميع او القول بالاكتفاء بمجرى الاتصال فيلزم القول بطلانها
وثالثها ان الاجزاء المدعوية للطهارة تظهر بمجرى الاتصال قطعاً
فقط الاجزاء التي تليها الاتصالها بالكثير الطاهر وكذا القول في

بقية الاجزاء وأورد على الاول ان التمسك بالاصل هنا
لا معنى له فان يقين التماسك الموجب لصالته بقاءها حتى ثبت للزئيل
معارضه يخرج عن ذلك الاصل كذا في الحدائق والجواب ان الاستسقاء
ينقطع بعجم ما دل على مطهرية الماء فان الطهر على كل حال هو الماء و
اشتراط امر انك فيه ومع سكوت الشارع عنه وقعد البيان منه في اصل
العدم فالتمسك بالاصل انما هو لنفي الزائد على الاتصال ولا يخرج
عنه ما قال به واورد على الثاني اننا نتخاروا ولا امتزاج المجموع
بالمجموع لكن لا بالمعنى الذي ذكره بل بمعنى حذو طهرها على وجهه انك
الماء النجس لا يظهر له اثر بالكلية كذا في الحدائق وفيه ما اورد على
نفسه فقال لكن لا يخفى ان عدم ظهور اثر النجس بالكلية كما يحصل
بالاستهلاك والاضمحول في الماء الطاهر كذلك قد يكون سببه
تشابه المائتين وان لم يحصل فيه استهلاك ومنه فالقول به مطلقا
مشكل لا بد عوى الاجماع على الطهارة بذلك وفيه ما لا يخفى نعم
لو كان سطح الماء الكثير او مع من سطح القليل والفق عليه فانه يحصل
العلم بالاستهلاك والداخلته انتهى وفيه ما يخرج من اجزاء الدخول

فيكون الدليل خف من المدعى + قال وثاناً تحتار امتزاج البغض
 ان الباقي يظهر قوله انه متى كان طهر الباقي بمجرد الاتصال يلزم
 القول به مطلقاً صنف ومحو الفرق ظاهر فان الحكم بالطهارة
 والتجاست تابع للدلالة الشرعية وليس للعقل فيه مدخل بوجه و
 نحن انما حكمنا بطهارة الاجزاء الباقية بعد الاحتراز لما ذكره من
 الاجماع على حصول الطهارة للجموع بذلك وهذا لا يستلزم الحكم بطهارة
 ما لم يحصل فيه امتزاج اصلاً بمجرد الاتصال لعدم شمول الدليل
 المذكور له اقول فيه ان الراد قد الزمكم التحكم والخلف كما ذكره في
 اعتذار عن اول المحذرين وسكت عن الاخر وعذر عن الاول
 ايضا ليس من الجواب في شئ انما هو تغيير الدليل عن الجواب
 فان مساق الدليل كان افلا استحصال الوحدة بسبب لامتزاج
 يحصل في عموم الاخبار اندراجها والآن جعل مساقه تحصيل
 التيقن من الطهارة وهو راجع الى تحصيل البداءة وقد مر متا
 جوابه اشارة واما حديث الاجماع ففيه اشكال كما عرفت مضافاً الى ان
 اردتم بما ذكره المحقق انه فله عظم الداء انما المظهر هو الماء اما

بحد الاتصال وبشرط الامتزاج والاول خلاف المقصود والثاني
 في هذا البعض مفقود + وان اردتمو اتفاق الطائفة على طهارة
 المتزج فمقد هذا الاجماع المستند اليه + ليس اعتبار شرط الامتزاج
 بل نقل الزائد عليه + فان الخصم انما وافقكم على طهارة المتزج لخصم
 الاتصال في ضمن الامتزاج + فيلزم مكران يظهر غيره من غير الامتزاج
 او الرجوع الى قول الخصم بعد سبق اللجاج + والحاصل ان الامتزاج
 عما ذكره هذا الحق المجيد + الا ان يجاب عن بعض الالتزامات
 كالزام التحكم بجعل ما هو واسطة في الاثبات كالاجماع واسطته في
 العرض او الثبوت + وعن بعضها كالزام الخلف بالسكوت + وعنه
 انه يمكن المعارضة على هذا التقدير بان يقال اختلاط البعض كرام
 للاتصال + لان الماء سيال + فليترتب القياس هكذا على
 هيئة اول الاشكال + كلها اتصال لكر المطهر بالقليل المتنجس
 امتزج بعض جزاء المائتين وكلها امتزج بعض جزاء المائتين
 طهر المتنجس باعتراف الخصم فليتم ما هو المرام + ولو بطريق
 الالزام + والفرق بين هذا وبين الالتزام الذي نقلناه عن

قالوا اغسلوا وما الغسل الا بالماء + وقد وقع منهم ذلك بحيث لا يمكن
 له الاحصاء + الا انهم اوجوا مثل العصر او القعد في عدة اشياء
 وقد نقدح من ذلك ان هذه الخصوصيات في مطلق الماء +
 قابلة للانعفاء + وهذه طهارة وثيقة تسمى تنقيح المساط + وهو الذي
 عمل به رئيس الاخباريين + العاملين باليقين + وهو ما فزع من جهة
 الاحتياط + ثم ان طريق الاحتياط ليس حجة شرعية في مقام
 على خلاف الدليل غير مرغية + وبالجملة الماء مطهر مطلقا + اجماعا
 محققا + غاية الامر ان من الاشياء ما لا يظهر لنقص في المقابل + لا
 في الفاعل + كالنجس من الاعيان + والمتنجس من الادهان +
 منها ما يحتاج الى امر نائذ على الملة فله + قد يتنزه الى الابد + والعام
 المخصص حجة في الباقي + فيجتزى فيه بخرج التذوق + ولا يجزى النجس
 عن كلفيته لعدم العلم به بل العلم بعد صوره والتقليل كلفيته له
 عن السادة القادة مع شدة الحاجة وهذا البعض هو الماء
 ففسر اذا تنجس فانه لا يخلو الامر فيه من ان يكون للطهر الماء
 او غيره او لا يكون له وطهر اصد التان باطل بالاجماع والثالث

لذلك والخرج الشديد + نعلان عدم تطهر مع كونه مطهر البید
وما اصل الطهارة اذا تنجس به وغیر المطهر فوجبه الی صفة
فقین الاول مقصد القول علی السلام + الماء یغیر لا یطهر
فان الظاهر من مصادره ان الماء یطهر نفسه وغیرة لا جماعا وقوله لا یطهر
لا یطهر غیره للجماع واعتراف المنعم وهو الاقرب فی التفسیر + لا
ما ذكره هذا المحدث الخبیر + وبالتفسیر الذکور ترجح الفاضل العزیز
احمد الله دار السلام + فح لائل الاحکام + ومن العجب ما سمعت
سالفه و آتقاه من آن الضیاع لفاسان ثو الشیخ الجرائی + مع
اتفاقها علی الاخبار تیر و ادعاء الاطلاق علی الخفایا والمعارض +
اختلغا فقال الاول ان القلیل لا ینجس والثانی ان الكثير لا یطهر فکما
علی فی تقيض + وهذا تضاد فک انراطه والله الهادی الی
سوی الصراط ثم قال فی الحدائق والتمیز الفصل فی المقام ان يقال
لما كان الحكم الذکور غیر منصوص فالواجب غیر رعاية الاحتمال الذکور
یحصل ببقین البراءة لما عرفت فی المقدمة الرابعة من ان الاحتیاط
فی مثل هذا الموضع واجب هو لا یحصل الا بالاقول بالامتراج علی

الطهارة وان غلبت البکرة على شئ كان في ذلك نقصان
في الطهارة والواجب في كل شئ ان يقال ان تقيض كل شئ
الشيء من كل شئ
١١٠

وجزئته تلك الماء النجس في جنب الماء الطاهر يؤيد ذلك ما قد
من معنى حديث الماء يطهر ولا يطهر انتهى موضع الحاجة من كلامه
أقول قد سمعت أن مطهرة الماء عموماً معلومة قطعا من معرفة
عرفا وشرا عا. سيما الكربة فإنه مطهر لا ينجس إلا بالتغير. غاية
الأمر أن نخرج ما أخرجه الدليل وبقي الباقي على حاله. وهو مطهر
الماء سيما الكربة للنجس فإنه طاهر سواء كان هو الماء أو
غيره كأن يدن من الخشب مثاله. ولو أنه حاكم على الاشتراط لكان
لهان الخطب. ولكنه يصدد الوجوب. لأنه المطلوب وهو
بأصل عدم مسلوب. ولتبيينه بأحسن أسلوب. وهو أن
لغوب. فنقول أصحابنا الأصوليون اختلفوا في أصل البراءة
هل يعبر بأجزاء في نفس الأجزاء الشرائط المشكوك فيها أم لا فصاحب
القوانين جزم إلى محته وذكر لذلك وجوها من الأدلة القوية
منها أنا لو تركنا أعمال الأصل المذكور في نفس الأجزاء والشرائط
لزم الإجمال في ماهية العبادة إذ لا يسلم كلها أو جلها عن جزء مشكوك
أو شرط مشكوك فيلزم أن لا يتعلق التكليف بما لا يرد من أن

لا تكليف الا بعد البيان واستغفر بعض معاصره وهو موقوف بالاعتقاد
عليه فقال ما لم يصر انه يمكن رفع الاجمال باعمال اصل الاشتغال ^{بظاهر} بحسب
والايمان بما شك فيه ولو سلم ان اصل الاشتغال لا يعين الماهية فليس في
انه يعين ما يجب الاثبات به انتهى محصله وفيه ان الاجمال في الخطأ إنما
صفة من صفة عند الخطاب هو الحكم لا شك انه على هذا التقدير لا ريب
والايمان بالمشكوك هو فعل المكلف فلا يحصل به العذر للشارع في الاجمال
وقم في كلامه في الظاهر وفي الواقع هو ايضا فلا يخلو ان يكون الاثبات بالمشكوك
مع الاعتقاد بانه مشكوك او مع عدم الاعتقاد اصلا والحال انه مشكوك
فلا مجال في اصل كلام الشارع واقع غير مرتفع وان كان مع الاحتفاظ بانه
ملقى من عند الشارع فهو شريع ومنها كونه لم يصح التمسك بالاصل
المذكور هنا لم يصح التمسك به في شيء من الاحكام الشرعية اذ لا
فرق بين علمنا باننا مكلفون بالصلاة ولا تعلم ان جزءا من اجزائها
اولا وبين علمنا باننا مكلفون بجميع الاحكام الواحدة في الشريعة
ولا تعلم ان حكمنا بانها اولاً فمن قيل قد علمنا بعض الاحكام
فنتنفي ما لم تعلم بالاصل قلنا بمتلذذ في المقام واستغفره للعالم

المذكور بان لا يرب في ان صحة بعض اجزاء العبادة منوطة
 بوقوع بقية الاجزاء ففضيلة الاشتغال بها عدم البداءة بخلاف
 سائر المواضع فلا امتثال ببعضها لا يمتثل بغيرها وفيه
 اما اولها فان من الاشياء المكلف بها ما لو فعله ان له اجزاء ام لا
 واما ثانيا فان هذا الفرع لا يجدى نفعا لان مدله على ان هذا
 المكلف به بعينه مركب فلذا صار صحة بعض اجزاء المنوطة بوقوع بقية الاجزاء
 وليس له مدخل في اصل الاشتغال ولا شك ان الشريعة باسرها لم تكلفها
 وهي كبر من اجزاء مشتركة في وجوب الامتثال ومنها ان الحاضرين اذا
 امرهم الشارع بعبادة ثم يقسمها لهم بان ذكر لها اجزاء وشمل لفظ لم يوافقوا
 مكلفين الا بالقدار المبين وان احتمل عند هم ان يكون لها جزاء اخر فذلك
 اذ علمنا ان افاقه امرنا بعبادة وقضاء على اجزاء وشمل لفظ لم يوافقوا
 لم نعتز على المزاك لم تكلف به فان التكليف انما هو بحسب ما تبين
 وتظهر فيه معاصر لان الحاضرين يمكنهم التمسك بعد مجاز تاخير
 البيان عن وقت الخطاب والحاجة فاما من عداهم فقد يتقدم
 وصول البيان اليهم مع وقوعه فلا يجد حكم العقل بوجوب الاضطرار

في موارد الشك في حكمه قالوا ونقول ظاهر الاختصاص في مقام البيان
يعطى الاختصاص فامان يقولوا عليه واما غيرهم فربما لا يستلزم بيان
مفيد فلا يكون له مستند على الوجه فيها ما نقصنا فان للتأخيرين
كثير لما يخالفون ابن بابويه وغيره من القدماء الذين هم لغيرهم
بمنزلة الحاضرين كما تستمع في طهارة اليد من مخالفتهم للشرع^{الشرعية}
المستعمل القديمة وانهم لم يأخذوا بها لخطب عمدهم^{الضابط}
ولم يفكر في شأن القدماء وهم الوسائط ولم يتقدروا ان يكون معهم
ما هو من العمل باخبار الطهارة^{المتعمد} وبالملة فالمرحى على صاحب
العقائدين وهو وارد على هؤلاء الاساطين واما حلق فان البيان
ان لم يتيسر اصله فبعد الفحص البائع فلا تكليف وان يتيسر لا على
الصحة الذي اتفق على الحاضرين فالتكليف بالوارد المتيسر^{الاول}
المستتر وان يتيسر على وجهه فكذا ان قيمه التأخير مانع للحاضر^{المتعمد}
هو مانع لنا وحاطره ثم ان هذا ادلة اخرى قد رضى بها هذا
المعاصر^{الاول} قطع العقل بالبراءة عند عدم امانة على
الاشتغال وقيمة التكليف بدون الاعلوم والا فهم الثاني

استصحاب البراءة الثابتة في حال الصف وشبهه الثالث ما
 دل من القرآن والحديث على نفى التكليف عند عدم الدليل
 فلا يلزم قولهم لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما فان آياتها لا يصدق
 فيما لا ينصب اماره عليه وقوله تعالى ليهلك من هلك عن بينة
 ويحيى من حي عن بينة فان قضيته تخصيص المهلك والحيدة
 بصورة وجود البينة نفية ما عند استغنائها وقريب منه قوله تعالى
 خلك ان لم يكن ربك مهلك القرى بظلم واها لها عاقلون والثالث
 كما روى في الصحيح عن الصادق ع قال قال رسول الله ص رفع عن
 امتي تسعة وعلم منها ما لا يعلمون وفي الموثق ما يحجب الله تعالى
 علم عن العباد فهو موضوع عنهم وفي رواية عبد الاعلى قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن لم يعرف شيئا هل عليه شيء قال لا
 فان الرفع والوضع وعدم شيء عليه نوع من البراءة وهذا الا دلة
 ذكرها المعاصر في اصل حجية هذا الاصل فكانت عند لا مختصة
 بغير ما نحن فيه ولكن كوجه للتخصيص فلا محيص به وهذا
 الاختلاف واقع كثيرا في باب العبادات دون المعاملات فمهم

من منع إجراء في المعاملات أيضا وان هؤلاء لشدة مقلوبون
ونحن بالعموم قائلون + وان كان غرضنا لا يتعلق هنا بالعموم كما
هو المعلوم + فان التطهير من النجاسة المحببة ليس من العبادات
وان ذكر فيها بالعرض + لكونه مقدمة للعبادة بحسب الفرض +
واذا تمهد هذا فنقول كلما شكلنا في شيء هل هو جزء من الماهية
او لا فنيها باصل البراءة والعدم + وبذلك نكلما اشتراط من
الدفعة والامتزاج قد أحل والصوم + والا فلو فتح باب التشكيك
فادى كما ينبغي + لان الشكوك النفسانية ليس لها حد +
في ان الامتزاج هو يحصل بمجرد الالتقاء + او يحتاج الى علة
ثم هل يقتضي الارتفاع خرب الماء + وظهور قلب الاجزاء + ثم
هل يكفي ايقاع المرح كيف شاء + ام يجب الاستعداد + او الجحيم
وبين الاستواء + ثم هل يجب مراعاة اللواكيات بينهما والترتيب +
ثم للترتيب امر مرتب + وعلى هذا القياس + حتى قلب عليه
الوسواس + فيظن انه لا يمكن التطهير من النجاس + والظاهر
بالايجاب + يلزمهم ارتكاب مرفض الى عجب عجاب + وهو ليتو

لنماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس + يرتفع به الجناية اذا ارتفع
 فيدر جس + ثم اذا خرج منه فقد نجس + اذا اخرج من الطاهر
 حيث لا في اول جزء من النجس لما يحصل الامتزاج بين المطهر والنجس
 فلا يبيح في صيرورة التلذذين واحدا واما يقولون بطهارة النجس
 الاجزاء الامتزاج فيلزم من ان يكون ما قبله بعضه نجسا وبعضه
 طاهرا وكذلك يلزم من ان على اشتراط الاستلقاء في المكثر المطهر
 وهذا الامر الجيب قد جعله صاحب الجواهر من المقدمات
 التي توضع امام المطلوب + ومن شأنها ان تكون ثابتة واثبتة
 ما لها منكر + ومن اعجب العجائب ان هذا المحقق الارب + لا يستبعد
 هذا الامر الجيب + ويقول لا مانع من عقلا ولا شرعا والحق
 انه يخالف اماما معا + اما الاول فلا ان الماء جسم متصل وحده في
 سبيل + وذلك مانع من تنجس بعضه دون بعض مع الاتصال
 وعدم تغير بالنجاسة + ولا اختلاف في اللفظ والذرة والاساس
 واما الثاني فلا ندرك ان كانت الاجزاء النجسة باقية فيه لكان حاملا
 للنجاسة + وللنجس المثبت + ووضعت هذه الصورة + كان حكمها

له معنى في كتابنا في الامتزاج + في تبيين هذا ذكره صاحب
 المشي في كشف ما من استعاضا بالبدن في
 شي من الاجزاء في الامتزاج + في تبيين هذا ذكره صاحب
 في الامتزاج في كتابنا في الامتزاج + في تبيين هذا ذكره صاحب
 في الامتزاج في كتابنا في الامتزاج + في تبيين هذا ذكره صاحب

حكم الشبهة المحصورة + كما يظهر بعد الحوض + في الاجزاء الظاهرة
 المشتبهة بالنجس المحصورين في الحوض + فيلزم اجتناب المائتين
 كما اجتناب الاناثين + لان هذا هو المشهور + في حكم المشتبهة المحصورة
 ويطلبون الدوزيين + من اوضح الامور + فان الماء اذا بلغ كرا لم
 يجس شئ ولم يحل جنباً كما هو المقطوع الماثور + واذا كان كذا فهو
 طهور + قاهر غير مقهور + فيجب ان يطلب + لان يجنب
 والحاصل ان السبني كما اشارنا اليه هو وحدة الماء فكان عليه
 ان ينكرها ما لم يحصل الامتزاج حتى يتم للطلب + ولا يلزمه
 ارتكاب هذا العجب + وما اذ قد سلمها فلا محيص + من
 العويص + وبعد هذا اكله فقد ثبت ما ادعينا + من ان
 الاتصال كاف في التطهير + لنحوه عن هذه المحاذير + وعلو شدة
 وموافقته لسهولة الشريعة الغراء + وللاثر السهل للسماء وهما
 تقوى + بهذه الدعوى + عدم ورود نص بهذه الشرائط مع
 عموم البلوى + ومع ذلك كله فالمسئلة لا تخلو عن اشكال +
 فالاحتياط اهم على كل حال + بدخر وجاعن الخلاف الواقع في

... بل اصل الحوض واحد + اولي فان بقا
 ... وبما بين

هذا الحكم العرفي وفي أصل الاشتغال به تدبيري قد علمت ان
 الدفعة الحقيقية متعدية به والعرفية لم يقع على شرطيتها ليل
 موزى بالمعنيين غير معتبرا به نعم لا بد من ان يدوم الجريان به
 لوفى طويل من الزمان به بان لا تتخلل فترة وانقطاع في حين
 الاحيان وذلك ان تعدد الجريان بهذا الوصف قسما من الدفعة
 لمساعدك العرف وذلك لان صدق الفاء الكثرية توقف عليها
 وبدونها فالمدى المتنجس قليل غير كثر فالمتنجس بحد ذاته لا يطهر
 بل الامر بعكس به فهو يتنجس بحد ذاته المتنجس به تعقيب
 قال السيد الاستاذ العلامة به اعلى الله في ازالة القامة مقالة
 في بعض تحقيقاته به المسند جته في تعليلاته به على كلام الفائق به
 الموسوم بالوجيز الرائق به اعلم ان العمدة في معرفة الطهارة
 الاول هو الاستدلال بظهورية الماء والاقتصار فيها على قول
 الشرايط ونقول الزائد بالاصل والثاني استعمالها بالمعجزة
 اكثر المتعلقات التي قال بها احد من العلماء تخصيصا للبراءة و
 نقول الزائد عليه بالاجماع وهو اوفى بطريق الاحتمال الا ان سلك

الطريق الأولى أقرب من طريق النظر فإن النجاسة والظهاره وأن

كانتا من الأحكام التوقيفية لكن العمل فيها على الظن الاجتهادي
ساقط والاستصحاب يمكن دفعه بالمعوت فان منع عموم الطهري
فلما ان نقول على المتزل انه مطلق والمطلق فيما قد فيه البيان
الشعري في حكم العموم ولو لم يعتمد على العموم الاطلاق هنا لم
يكن الى انزاله النجاسة فيما لم يرد فيه النص التخصيص لسبيل صان
الكثرة خصوصيات هذا المبحث مستنبطة من الظواهر الاجتهادية
والالتزام الاحتياط في جميع ذلك مستلزم للرجح المتقاربة وقد
اجاد فيما افادوا في بما يتم به الملم وان اردت مزيد الاحكام
فانظر الى دلائل الاحكام فذللك قد تكف عن التفتي عليك
واسد ليك ان القائلين بالاتصال بهم لهم وجبة من
الاستدلال على ان نفس الاتصال هو الالماء ثابتة بالاجماع
واعتراف الخصم وبداية العقل وشهادة العرف وبأن أقل ما
به الاجزاء وباستقرار غير الماء من الاشياء بلي
الظهور باستعمال الماء واتصاله وبما له من ضرورية الالماء

٨٤

الطريق الأولى أقرب من طريق النظر فإن النجاسة والظهاره وأن
كانتا من الأحكام التوقيفية لكن العمل فيها على الظن الاجتهادي
ساقط والاستصحاب يمكن دفعه بالمعوت فان منع عموم الطهري
فلما ان نقول على المتزل انه مطلق والمطلق فيما قد فيه البيان
الشعري في حكم العموم ولو لم يعتمد على العموم الاطلاق هنا لم
يكن الى انزاله النجاسة فيما لم يرد فيه النص التخصيص لسبيل صان
الكثرة خصوصيات هذا المبحث مستنبطة من الظواهر الاجتهادية
والالتزام الاحتياط في جميع ذلك مستلزم للرجح المتقاربة وقد
اجاد فيما افادوا في بما يتم به الملم وان اردت مزيد الاحكام
فانظر الى دلائل الاحكام فذللك قد تكف عن التفتي عليك
واسد ليك ان القائلين بالاتصال بهم لهم وجبة من
الاستدلال على ان نفس الاتصال هو الالماء ثابتة بالاجماع
واعتراف الخصم وبداية العقل وشهادة العرف وبأن أقل ما
به الاجزاء وباستقرار غير الماء من الاشياء بلي
الظهور باستعمال الماء واتصاله وبما له من ضرورية الالماء

الثابتة باليقين. بل المشركون يطهرون بزعمهم وادعائهم وابدانهم
بالغسلات والاعمال. وهذا يحصل ذلك من دون الاتصال ^{بالماء} ولا
بل كل موثر فاعل. لا بد في استعماله من الاتصال بالماء اثره القابل ^{للماء} كما
فانها لا تحرق. ما لم تلتصق به. وكما لم تلتصق به متى نصب للتجسس
وتشريق. لا يجرد كونها في المشرق. ولكن اذا ثبت ان البول او
الغائط نجس. فقد ثبت ان الاتصال به نجس. ولو ان الاسد
حيوان مقرب. وجب عدم الاتصال برسوءه التمسح ليله اخر
اوله يلتمس. وما ثبت في الطهارة من التوقيف لا ينعم من استعمال
الطهر الشرعي بهذا القدر. ثبت من الكيفية فالخصم طالبا لليل
على ما زاد ومنعه من الاكتفاء بهذا القدر في باب التطهير مع عدم
الدليل على لازيه موجب للتضييق والخرجه والاستدلال. وقد
نقص ايضا ان اصحاب الامتزاج لم يجدوا الا طريق الاحتياط. فعملوا
بالمسائط. كما يشعرون ظاهر الكفاية. ولكنه مما لا يحصل به الكفاية.
اذ هو ليس دليل شرعي. انما المعير اليه عند فقد الدليل. و
السند والسبيل. ولا حجة لفاقد الحجية. على صاحب الحجية الذي

عليه اخذوا صاحبنا في ان لا يعل على غيره الاتصال
فدعوا الاستبراء واليقين في قوله لا بد من الاتصال

وضحت له المحجة * ولا حله الدليل * وهان عليه السيل تحقيق
 أما ماء البئر فغير اختلاف كثير فقول بجائزته بالملاقاة ووجوب
 النزع كذلك واخر بطهارته ما لا يتغير واستحباب النزع قبله
 وثالث بطهارته ووجوب النزع كذلك ورابع هان بلغ كرا
 وخامس بذلك ان كان كل من ابعاده دما عين والشه
 من بين الاقوال المذكورة الا ان * والبواقي لضعفها وشذوذا
 لا يحتاج الى البحث والبيان * وكان القدماء على القول الاول مطبقين
 والمتأخرين على الثاني متفقون * مع انهم جميعا من قلوب احد
 يستقون * فان ماخذ القولين * كلام السادة للصنفين *
 وهم يابغ الحكمة * ومناهل الطهارة والعصمة * وسبب الاختلاف
 في الاحكام * هو الاختلاف في الافهام * فلنذكر اولا ما نقلوا
 وثانيا ما عقلوا وثالثا ما غرض الدليل عليه ووجب المصير
 اليه فهنا مباحث المبحث الاول فيما ورد في هذا الباب
 والثاني فيما فهمه الاصحاب والثالث في جهة ما اخترنا
 والرابعة على ما انكرناه المبحث الاول قد ورد الامر في اكثر

الأخبار عن أصحاب التطهير: ينزح الماء عند وقوع النجاسة في
البيرد من غير تفصيل غير بالقليل والكثيره كما في صحيح محمد بن
بن بزيع قال: كنت إلى رجل استلذ أن يستلذ بالحسن الرصاص البيرد
تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول آدم أو يسقط
فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يطره ما حتى يحل
الوضوء منها فوقع عليه السلام في كتابي بخطه ينزح منها دلاء
وفي جبر عبد الله بن سنان فإن مات فيها فداو صبت فيها
خمر ينزح الماء كله وفي صحيحه هو يتر بن عمار في البيرد يبول فيها البيرد
أو يصب فيها بول وحمر فقال ينزح الماء كله وفيما رواه الحجلي
وأن مات فيها بغير أو صب فيها خمر فلينزح ورواه الشيخ بإسناد
عن محمد بن يعقوب وزاد فيه فلينزح الماء كله كما نقل عن الوسائلي
وفي جبره راسه بئر قطرت فيها قطرة دم أو خمر قال الدم كله
والبيت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرين دلاء
فإن غلب البيرد ينزح حتى تطيب وعن كردويه قال سألت
أبا الحسن عليه السلام عن البيرد يقع فيها قطرة دم أو بوليد مسك

هذا في موضع النجاسة في المصنف لا في غيره
في أكثر الأجزاء لعل إذا ذلك في موضعها أو رد في المصنف
كل من عرق ما يشاء من البيرد
9.
وذهب في مثلها في سبيل الأكل والشراب
ولم يرد في هذا من رواية الحسن بن صالح
في كتابه في النجاسة على تفصيل
وكذا في كتابه في النجاسة على تفصيل

أوبول وخمسة ينزح منها ثلثون دلواً وفي صحيح علي بن جعفر عن أبيه
عن رجل خبز شاة فاضطربت ووقعت في بئر ماء واوداجها ثوب
دمها هل يتوضأ من تلك البئر قال ينزح منها ما بين الثلثين و
الأربعين دلواً ثم يتوضأ منها ويحسبها الأخرى عن رجل خبز
دجاجة وحمازة فوقعت في بئر هل يصلي إن يتوضأ منها قال لا
منها ولا يصلي ثم يتوضأ منها وفي خبر عبد الله بن مسعود قال
صات فيها ثوراً ونحوه ينزح الماء كله وفي خبر عمار بن سعيد بن
هلال قال سألت أبا جعفر عما يقع في البئر ما بين الفارة والسيك
إلى المشاة فقال كل ذلك يقول سبع كلاء قال حتى إذا بلغت الحمار
والجل فقال كرم ماء المبعث لا تأني ذهب شحم الطائر
في أحد قوليه والنفيد والديلمي الحلبي بل جهوه القدماء
إلى نجاسة الماء بل عن السائر وغيرها نقل الخلاف عن عبد الله
لذلك أو لا بما سمعت من الأئمة بالنزح في كثير من الأخبار
وثانياً بقوله عليه السلام في التوقيع ينزح منها دلاء في جواب
قول السائل ما الذي يطهرها أي الذي يطهرها أن تنزح الدلاء

له تنزح في حد المذهب المذكور

كتاب طهارة

للتحاريج والطهارة

اوقد قمر الصبح بذلك في الصبح قال يجوز لك ان تترجم منها دلاء
 ذلك يطهرها انشاء الله وثالثا بصحبة عبد الله بن جعفر عن
 ابي عبد الله قال اذا اتيت البيرة انت جنب ولا تحبذ ولو لم لا
 شيئا تعرف برفيم بالصعيد فان ربت الماء بر بالمصعيد ولا تفرغ
 في البيرة ولا تقصد على العموم ماءهم المسمى الثالث المختار
 هو القول بالطهارة عند وقوع النجاسة في البيرة ما لم يكن التغيير
 وباستحباب التزج على من التقدير وتضعيف القول بالتجسس
 وكون التزج للتطهير وهذا لا تلتزم مقاصد وذكر احد السعد
 واحد اما الاول فليجوز عليه ثم وطرق سديد ثم الاول
 الشهرة العظيمة الواقعة بين المتأخرين فان مخر القول فيها اذا عارضت
 شهرة القدماء على ما اشار اليه في الاشارات انهم وان كانوا
 بسبب قرب العصر من اول الامر وامكان عدم مخفاء القرائن
 والاطلاع على السري اعرف من المتأخرين وشهرتهم اجد بالقبول
 وامنع من العدول لكن المتأخرين من اجل قلة انظارهم وعلمهم
 عن الشهرة السابقة ربما اطلوع عليها تنقيد شهرتهم كشف الخلل

قال وهو صحيح على ما بين يدينا من المصنفين عن ابي الحسن موسى
 قال سئل عن البيرة يقع فيها الطهارة والنجاسة الصلوة
 ٩٢
 ولا تكتب والسرقة قال يجوز لك ان تترجم منها
 دلاء فان ذلك يطهرها انشاء الله

فی شہرۃ السلف الأول : فان العدول لما يكون بسبب قوى كيف
وقد واقفهم على ذلك جمع من القدماء اليهنا وهو المنقول عن
ابن ابي عمير : والنضارى وابن الجهم على ما قيل : واليهود
العلامة على الله مقامه : ومما قاله الشيخ المعاصر : صاحب
الجواهر : من ان المتأخرين ولبن حالفوا في ذلك ولكنهم يذكرون
او ليسوا بحتمل خفاءه على المتقدمين بل العدول عندهم على اخبار
خرجت من ايديهم ومع ذلك اعرضوا عنها وما ذاك الا لامي
عندهم فانما قاله مانفاة للحقق البارع : صاحب الشرائع : واما
الحقيق عندنا فهو الطهارة : كما ذكره بعد تلك العبارة : والقد
وان كانوا اصحاب النصوص الفاخرة : سيما المحقق فاذبحر زاحر
لكن كمر ترك الاول للآخر : مع انك ستعلم ان حجتهم غير مقتصرة
في الاخبار : بل لهم وجوه من الاعتبار : على ان من المتقدمين
من اذل بعض ما دل على طهارة من الاخبار : بما لا يخفى بعد
على اولي النظر : كالصدوق في الفقيه والشيخ في الاسبغيات : و
على هذا فاعراضهم عن الاخبار : يمكن ان يكون سبب عدم

اصابة الافكار + الثانية الاصل وقوله كل شيء طاهر و
 قوله كل ماء طاهر وقوله الرضا عليه السلام في صحيح بن زياد
 ماء اليرس واسع لا يفسد لا شيء الا ان يتغير ومثله في صحيح بن زياد
 ومثله في ثالثه مع زيادة لا تدر ما دة قال الشيخ في الاستبصار
 بعد نقل هذا الحديث المعلق بالمادة ما هذه صورته فالمعنى
 في هذا الخبر ان لا يفسد لا شيء من اقسام الايجوز الاستغناء بشيء
 الا بعد ان يلزم جميعه الا ما يغيره فاما ما لم يتغير فانه ينزح
 منه مقدار وينتفع بالباقي على ما يتنا لا في تمذيب الاحكام
 وهو تقييد بعيد + وقوله غير سديد + وهذا اظهر وقد
 نبه عليه صاحب الجواهر + بما ليس عليه مزيد الثالثة
 صحيح بن علي بن جعفر عن اخيه موسى عن بيتر ماء وقع فيه ^{نيسل}
 من عنده رطلية او باسنة او زنبيل من سرقين يصلح الوضوء
 منها قال لا بأس + وهو دليل على الطهارة من غير التباس +
 وحمل بعد ذلك على عدمه لا غير لانسان + حمل على ملا يعرف
 اهل اللسان + ومع تسليم التحميم فمقابلتها بالسرقين + مثل

على التعيين. وما قيل من ان وصول الزنبيل الى الماء لا يستلزم
وصول العذر، لا يريد كما ينظر اليه كلام ابن بابويه رضوان الله
عليه ومن ان المراد في لباس بعد نزول المقدس فيه تكليف وبطلان طهر من ان
يدخله والاسراع في الزنبيل مع عدم تقدم ما فيه بمنزلة السؤل عن الماء فينبغي ان
ونفي لباس بعد نزول المقدس مما لا يذكر في اصل الحذير ولا يصح ان
يقدر به لكونه مما لا يتبادر الى ذهن اليه اطلاق فعل الكلام الفصحى.
الصادر عن معادن الحكمة عليه قبحه. كما لا يخفى الرابعة ما
في العميم عن الصادق عليه السلام في الغارة تقع في البئر فيتوضأ
الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم ان يعيد الصلوة ويفعل ثوبه قال لا يعيد
الصلوة ولا يفعل ثوبه قال الجرائي بعد نقله والجواب باحتمال حمل
عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم النجاسة
لا احتمال وقوعه بابعد منظور فيه لعطف يتوضأ الرجل على قوله يقع
بالقاء الدالة على تأخير الوضوء عن الوقوع وان كان حصل العلم
بالوقوع اخيراً وهو ظاهر انتهى وذكر الشيخ للعاصر الخفي مثله في ذلك
وزاد على ان ترك الاستفصال كاف اقول ولو نوقش بان قضية

في زنبيل من غير وضوء لا بد من غسله
في زنبيل من غير وضوء لا بد من غسله
في زنبيل من غير وضوء لا بد من غسله

کتاب الطہارت

بولا الثقلان بالظهور

نظابق السوال الجواب ان يكون حكم عدم الاعادة والغسل مختصا
بصورة عدم العلم بوقوع النجاسة، وهذا لا يستقيم على تقدير
طهارة البير فانها ان كانت طاهرة فلا غسل مطلقا ولا اعادة
وشمول الحكم بصورة العلم غير معلوم الارادة، فالدليل قاصر
الافادة، فلنا عموم اللفظ لا ينعذر خصوص المورد قائل
اجتهاد الخامسة صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه
السلام في البير يقع فيه الميتة فقال ان كان له ارجح يترحم منها عشرون دلو
وهي تدل بفجوها على انها ان لم يكن لها نيج لم يترحم منها شيء وهو
المطلوب وقد مناقشته بانها لا تدل على ما ذكر واستضعفها
البحراني بهانه ولو لم يكن المراد ذلك لكان حكم المفهوم مسكوتا عنه
بالكيفية وكيف تقع السائل لزم حكم المنطوق خاصة ولم يفصح
حكم المفهوم مع انه احد شق السؤال وكيف رضي الامام بعدم
افادته ذلك مع غفلة السائل عنه ودعاء الحاجة اليها السلام
مؤثقة الى اسامة وابي يوسف يعقوب بن عيثم عن ابي عبد
الله قال اذا وقع في البير الطير والدجاجة والفأرة فارتهم منها لم يمسحوا

[illegible]

44

[illegible]

قلنا فما تقول في صلواتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا فقال لا بأس
 رواها في الاستبصار وظاهر سياهما انذار لما أخبرنا للترج لموت هذا
 الحجة وانك سئلا عن الوضوء والصلوة والثياب قبل الفرج فما
 عليه السلام ينبغي لباس وهذا كما يدل على طهارة الماء يدل على
 على استبعاد للترج ايضا وان ابا الشيماء السابعة موثقة الى
 بصير قال قلت لابي عبد الله ^ع بثر يستقي منها ويتوضأ به غسل
 منها الثياب وعجن بدثره علم ان كان فيها ميتة قال لا بأس وكيف
 الثوب ولا تعاد منها الصلوة واحتمال عدم العلم بتقدم النجاسة
 بعيد جدا المكان كان الثامنة روي محمد بن ابي العباس
 عن ابي الحسن عليه السلام في البير يكون بينهما وبين الكيف خمسة
 اذرع او اقل واكثر يتوضأ منها قال ليس يكره من قريب ولا بعيد
 يتوضأ منها ويفتسل بالماء يتغير الماء والتقريب لوط الحكم هو في
 التحريم بعدم التغير لا عدم وصول النجاسة مط كما هو مقتضى
 القول بالنجاسة التاسعة ما رواه ابن بابويه في العقيه
 مرسل عن الصادق عليه السلام قال كانت في المدينة بئر وسط

استقامت الا عادة في الوضوء والصلوة عن اكل هذه الطهارة
 على ما علم ان الشرح في رواية جده عليه السلام لا يترج من ثياب
 مغلقة للفرج في كل شيء غير طاهر وان كان على ثيابك بئر
 راحة الوضوء والصلوة لأن الامانة فرض من ثيابك غير طاهر
 يجعل فذلك دليل على ان الموضع لا يترج من ثيابك

من بللته وكانت الريح تهب فتلقى فيها القذر وكان الذي يتوصاها العاشر
 ملأواه النخ في الاستبصار عن معاوية بن عمار عن ابن عبد الله
 عليه السلام قال معتد به يقول لا يغسل الثوب ولا يعاد الصلوة
 وما وقع في البير الا ان ينتن فان انتن غسّل الثوب ولم يعد الصلوة
 ونزحت البير الحادية عشر صحبة جعفر بن بشير عن ابي
 عبيدة قال سئل ابو عبد الله عن الفارة تقع في البير فقال اذا
 خرجت فلا بأس وان قضخت فبعض ولا قال وسئل عن الفارة
 تقع في البير ولا يعلم بها احد الا بعد ما يتوصا منها ايعد الوضوء
 وصاوته ويفسل مما اصابه فقال لا تقل استسقى اهل الدور وشؤوا
 رواها في الاستبصار قال المعاصر الخفي بعد نقله بها ظهر من العلم
 ان تجليس البير بالملء قالة ربما يكون سببا للخرج المنق اقول الامر
 كذلك لكن قد علمت ان السبيل غير منحصر في هذا الدليل
 حتى يفتنا انتفاضا ويضربنا انتفاضا به بل لنا ادلة اخرى
 يتعين بمعونتها المراه هنا كما سمع وترى والا فاحتمال عدم العلم
 بتقدم النجاسة هنا قائم مع احتمال ان يكون المراه الاجفز

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
 ٩١
 اجابته في كل ما سألته في كل ما سألته
 سفيان بن عيينة الشافعي

إذا علمنا بأخبار النجاسة فمع الصحة والعراقة والاستفاضة الحاصلة
 لأخبار الطهارة + يلزم أن تطرح تلك الأخبار وتشن عليها الفألة
 وما قد تبين + أن العمل بالدليلين أولى مما يمكن + فخذ + حجر
 شافير + ودلائل كافية + على طهارة الماء مع اعتضاده بما
 ذكره النجفي من موافقها للسنة السهلة السمحاء + وأنه من المستبعد
 جد أن مقدار الكر من ماءها الخارج عنها لا ينجس بالملاقاة + وما
 وإن بلغ الف كرتنجس بحجر الملاقاة مع اعتصامه بالمادة دون
 مع انفراده من الحجر ما لا يخفى واغتربت ذلك طهارته لو كان كرا
 مع انقطاع النعم وخروجه عن مسمى البير ونجاسة لو كان الف
 كرم مع دوام النعم الذي يزاد به كماله لا انفصال ذلك مع خلو
 الأخبار عن كيفية التزج بحيث يسلم الدلو من النقوب مع انها
 في الغالب لا تسلم من ذلك أما الثاني اعني استحياب التزج
 فقد اشرنا الى ثباته في الحجة السادسة والثالثة عشر + ونزيد
 هنا وجوها اخر + أحدها ما مر في العاشرة من قوله + أن
 انتن تجسب الثوب واعيد الصلوة وترحت البير فانه يدل على

على عدم النزع على تقدير عدم الانتان + وهذا يغني عن البيان +
والمناقشة فيه بان القوي هو نفي المجموع + ماهو غير مسموع + لا
يقال فحوا الاذن في الترك والطلب الاستحياب وهو لا يد + مع
لشروط تعد الواجب من الاحكام الاربع + فالمدعى اخذ الدليل
اعم + لا نأقول خبر المباح والمكروه والمحرم + يرجحان النزع للمعلوم
ما تقدم + والآن ثبت الاذن في الترك فخرج الواجب بقى المندف
على انه قائل لا بالنذب او الوجوب + فابطال الثاني بالاذن في النزع
كان في تعين الاول وهو المطلوب + وما ليس بثبوت قائل + ليس
تحت ابطاله طائل + اذ لا نصار اليه + ولو ترك على ماهو عليه +
نعم احتمال النقية في الامل لارد بالنزع نظرا الى معلومية المبالغة
فيه من هواء الاقتساب + يوهن القول بالاستحياب + ولو لا
شبهة في الاحتباب + وثانينها الامر بدلاء وكلاء يسيرا نحو
ذلك ما يدل على المسامحة وهي من شأن المستحيات + دون
الواجبات + وثالثها ورود الامر بالنزع لادوار الطاهرة
والجمع بين الطاهر النجس وسرايعها ورود التغيير + بين

1-1

١٠١

القليل والكثير وخامسها عدم انقباض الدوم واستعمال الماء
الذخر على ما لا يقولون به حتى لم تسلم رواية من ذلك **أما**
الثالث أي الجواب عما نقلناه في البحث الثاني من الحجج الثلاثة
للقائلين بالنجاسة **فمن الأولى** ما علمت من أنها معاوضة
بالقحاح القليل في الطهارة وعن الثانية بأن الطهارة فيها
محمولة على معناها اللغوي أي التطيب وإن لم ينقل والاستشفاء
الحاصلين من وقوع الاقدار والحل بمعنى تساوي الطرفين فإن
الماء قبل إزالة القدر مكره وإذا تخرج أجزاؤه استعماله ونزول التكره
منه بما يستأنس لذلك بقوله حتى يحل الوضوء منها فإن الماء الرفع
لحدثه يعتبر فيه ما لا يعتبر في الطهارة من الحدث **وعن**
الثالثة فإنه يمكن أن يكون هذا من الاعتذار الموسوعة ^{للتبطل}
فإنها غير مقصورة على فقد الماء بل منها ما يفيض إلى مشقة في
استعماله وتحصيله أو قضر الغير باستعماله وهذه كلها مكنة الاحتياط
في هذا المجال **وسيم** الأخير فإنه ملزم لقوله فيفسد على القوم
ما هم ولعلمهم كما أن يبيحون منها الاعتراف **بـ** دون النزول **بـ**

له في مجموعنا من جعله في بزيغ وقرره
١٠٢
مسند البحث الأول ١٢

ماء صاف + ويوضعه رواية الحسين بن ابي العلاء قال سئل ابا عبد الله
عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو قال ليس عليه ان يتركها الى الركبة
ان ربل الماء هو رباب الصعيد فليتيه فان لم يجد يجمع من حكم بوقع بخنا
والعباس ما يصل عمم فافهم + والله يعلم + **تذكر** قال في التذكرة
ماء و زعماء كثيرة و ذكره احمد في احادي الروايتين الطهارة لا يقول
العباس لا أحله للفتسل + لكن للشارب حل + بل وهو محمول على قلة
الماء لكثرة الشارب **اقول** لا عبرة بالخبر لعاق ولئن سلم الذي يظهر
من سورة النبي هو انه كان في مقامه بمكة يشرب من بئر زمزم و
يتوضأ منها ذكره بحال العلوم في المصابيح كانتك ان فعل النبي او
بل يقتدى به الناس + من قول العباس + تحقيق امام الحكم
وهو ما في الحياض الصغار فهو طاهر مطهر اذا كان له ما حله وهو الحوض
الكبير + مع اشتغال الماء الكثير + واتصاله بالصغار + والمسئلة
ما لا خلاف فيه بين علماء الاختيار + فاجماعهم حجة معنا الى ما
ورد في الاخبار + فقيروا ابن ابي يعفور اخبرني عن ماء الخمام
في الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي فقال ان ماء الخمام

الاسم الكسر شفا و المباح و

١٠٣

ينقل عن ابن ابي عمير اشاع ١٠٣

كماء التهر يطهر بعضه لبعضاً وفي صحيحته داود بن سرجان قلت لا يذهب
 ما نقل في ماء الحمام قال بمنزلة الجارية وفي رواية اسمعيل بن جابر
 على ما نقل عن قرب الاسناد عن أبي الحسن الأول قال ابتدأني
 فقال ماء الحمام لا يجسده شيء وربما يظهر من الخبر عدم اشتراط
 الكرية في المادة وهو مختار المحقق كما عن المعبر وهو ظاهر اطلاق
 الشرط وقوة الشيخ المعاصر في الجواهر به وعمم الحكم فيما اذالم
 يكن للمادة وحدها كرا وفيما اذالم يكن المجموع كرا وهو المحكى عن ظاهر
 كلام المحقق والفاضل الخراساني نفى عنه البعد في الكفاية والاحتياط
 في الاحتساب سيما في الصورة الثانية تحقيق اذا اشبه الاناء
 النفس بالطاهر بمقتضى جميعا شرابا وطهارة اجماعا مستقولة في التذ
 والمتخلف وعن الخلاف والمعبر والغنية والنهاية بل محصاه وهو
 الحجة فلا يقدح فيه ضعف المستند ومثاروا اعمار الساباطي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل معر اناء ان
 فيه ماء وقعر في احداهما قد راى يدى ايماءه وليس يقدر على ماء
 غيره قال لا يجزئهما جميعا ويتيمم في معناه رواية سماعة وهو

واقف كحان عمارا فله على ما قدم فيه العلام في لب واحتمر عليه
 فيه على ما حكم عنه السيد في المدارك وما وجدنا فيه ولعله في محله
 منه او وقع الاشتباه من الناقل في المنقول عنه بان اجتناب الجنب
 قطعاً وهو لا يتم الا بالاجتناب عما معه ولا يتم الواجب الا به فهو واجب
 وهذه قاعدة مفيدة في مواضع عديدة في سداد صاحب الجواهر
 بينهاها وشيد اركانها في كلام طويل الذيل به جرى فيه تراعى
 جرى السيل لكن المحقق الادريسي شكك في القاعدة هذه وهو
 قال السيد في المدارك تبعاً لاسناده اجتناب الجنب يقطع بوجوب
 الامم تحققة بعينه لاهم الشك فيه واستبعاد سقوط هذه التماسه
 شرعاً اذا لم يحصل المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير ملتفت
 اليه وقد ثبت نظيره في حكم واجدي للنسب في الثوب المشترك واعترف
 به الاصحاب في غير المحصور ايضا والفرق بينه وبين المحصور غيره اخبر عند
 التامل ويستفاد من قواعد الاصحاب انه لو تعلق الشك بوقوع النجاسة
 في الماء وخارج لم يجزئ الماء بذلك ولم يمنع من استعماله وهو غير
 لما ذكرناه فتامل قول ان الاشتباه يتحقق بوجهين أحدهما

ترى أنك إذا علمت أن بقاء صحتك أو زوال علتك متوقف على
 أحد الدوائين وأمنت الضرر بهما الأفراد وتركيبا فإنك تتأخر عند
 اشتباه أحدهما بالآخر إلى استعمالهما جميعا ولو تركت أحدهما أو
 كليهما استأملت من عند العقلاء ذمما وتشيعا وعلى هذا تفصيل
 البراءة في المقام أولى + والآخر خير لك من الأول + وكذلك
 هناك الحاكم المطاع عن قتل أحد الرجلين + وهو عند معين وعند
 غيره معلوم بالشخص والعين + فتخرج عن قتلها معا + ولا تقدم على
 أحدهما قطعا + فكذا القول في المقام + فإن الاجتناب من النجس
 واجب ومن غيره غير حرام + وقد أشبه أحدهما بالآخر فيجب
 جميعا وهو المرام + وأوضح من هذا أن يقال إن استعمال الفجر
 واستعمال غيرها من المباحات مباح وقد ثبت في الأصول أيضا
 أنه إذا أشبه الحرام بغير الواجب بحيث يعلم دخوله في محذور
 وجب الاجتناب منها جميعا والحق عدم جريان أصل المبدأ هنا
 لبقاء خوف الضرر على فعل البعض المتعمل لكونه هو المحرم للبعض
 قول يجوز تناول ما لا يزيد على قدر الحرام فلو أشبهه ثوب ملوك

النجس من غير أن يعلمه الإنسان ولا أن يتعمل به ولو أشبهه بغيره
 فيكون من غير النجس لا يوجب الطهارة ولا يوجب الاجتناب
 لأن النجس من غير النجس لا يوجب الطهارة ولا يوجب الاجتناب
 لأن النجس من غير النجس لا يوجب الطهارة ولا يوجب الاجتناب
 لأن النجس من غير النجس لا يوجب الطهارة ولا يوجب الاجتناب

باخره مقصوب جواز استعمال احدهما مع القرين من الاخر ولو تعددت
 الاشياء جاز عند الاستعمال الجميع معا ولا احدا منها وربما تعدى
 فاجاز استعمال الجميع على وجه الجمع فهو قوله عليه السلام كل شئ
 في حرام وحلال فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه قد عرفت
 ولان القدر الثابت حرمة تناول معلوم الحرمة فالاصل فيما لم يعلم
 هو الاباحة والجواب عن الرواية بمحملها على غير المحصور على
 صورة قيام اماره شرعية على الحلية كما يستأنس لذلك برواية اخرى
 كيف والاقتضية مما ذكر هو عدم الفرق بين صورته اما كان تعيين
 الحرام وغيرها ولا يبين انواع الحرام ولو فتح هذا الباب لزم رفع
 العصمة من الاموال والفرج والدماء وهذا الثلثة هي المحترمة
 في المشرع فلو اراد وطى اجنبية جاز ان يحدث الاستبلاء بينها وبين
 من وجته ثغرياتي احبها فان صانعها فهو مطلوبه والا كر ذلك الى
 ان يصادفها ومثله الكلام في المال والنفس وعن الدائم العقل
 بان قضية عموم النهي ثبوت الحرمة في حال الاستبلاء ايضا كما اذا
 علم ان احد القدرين سمح فانه يتركهما معا اذا كان الصلوة لا يكره

لا يشترط كونه فعلا من افعال المسلمين او اقامة من يقيم
 في ذلك الوقت ولا يشترط ان يكون في ذلك المكان من المسلمين
 قال السيد الاجل عليه السلام من الجبن فقد يلحقه من ركابته

١٠٨

في البيت قال من دخل مكانا وعلم ان فيه مسلما
 الا ان يراه فاحذر ان يراه في ذلك المكان
 ان يراه في ذلك المكان فاحذر ان يراه في ذلك المكان

كما في المقام فان الاستدلال باصالة عدم وجوب الاجتناب من احدهما
 بعينه او محم يستلزم وجوب الاجتناب من الاخر وكذا في التوطين المشبه
 طاهرهما بنفسهما والزوجة المشبهة بالاجنبية ذكرها التوطين علي ما نقل
 عنه في شارات الاصول وقال الشافعي ان فيه مخالفة لما سمعت من خبر
 عمار وسامعة وقد عمل بهما الامحباب ونقلوهما بالقبول كما عن المعبر ^{المتفق}
 فان مضمونهما الحكم بالتحريم في المقام ولو كان استعمال احدهما ^{لما} ينجز
 لما استجاره الامام وسرا بهما ان فيه مخالفة للحكم الثابت بالاجتناب
 بلا اشتراط الموافقة للاحتياط الذي هو طريق النجاسة ^{ومسما}
 ان اخبار هذا المقام على ثلاثة اقسام احدهما ما فيه نص على
 اجتنابهما جميعا كوثقة عمار وخبر جماعة في ثابتن وكصحيحة محمد بن مسلم
 في ثوب واحد باعتبار اجزائه عن احدهما انه قال قال النبي يصيب
 الثوبان عرفت مكانه فاعسله وان خفي عليك فاعسل الثوب
 كله ومثلهما صحيحة زرارة وحسنة محمد بن مسلم ورابعة ابن ابي
 يعفور وكصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سئلت عن الرجل
 يبرق في الثوب يعلم ان فيه جنبه كيف يصنع هل يصلح له ان يصل

قبل ان يغسل قال اذا علم ان اذ اعرق اصاب جسده ولم يعرف مكانه فليغسل جسده كله وكحشة الحلب في اللحم عن الصادق ع في الميتة وللدن كى خلطها فكيف يغتسل قال يبعده ممن يستحل الميتة وياكل سمته وحشته الاخرى مثل ذلك وثانيها ما فيها ما يجمع بينهما كحشة صفوان بن يحيى في ثوبين اصاب أحدهما البول ولم يدر ايها هو وحضرت الصلوة وخاف فوثما وليس عندك ماء فكيف يغتسل قال يصلي فيها وثالثها ما فيه دلالة على اصالته الطهارة او اخطأه كقولك شئ طاهر حتى تعلم انه قذر وقوله كل ما كان فيه حائل وحرام فهو لك حلال وكصبي عبيد ابى ولاذ في رجل يلى اعمال السلطان ليس له مكسب لا من اعماله فانزل فيضعفه ويحسن الى قتل يامر باللائم والاكسوة وقد ضاق صدرى من ذلك فقال كل وخذ منه فلك المهي وعليها الوزر وكرواية ضريس عن الباقر عليه السلام في السمين والجبن نجس في ارض المشركين بالرواية كلها فقال ما ما علمت انه قد خلطه الحرام فادناكل واماما لا تعلم فكله حتى تعلم انه حرام وطريق الجمع بين هذه الاخبار ان يحمل القسم

الطهارة في ثوبين اصاب أحدهما البول ولم يدر ايها هو وحضرت الصلوة وخاف فوثما وليس عندك ماء فكيف يغتسل قال يصلي فيها وثالثها ما فيه دلالة على اصالته الطهارة او اخطأه كقولك شئ طاهر حتى تعلم انه قذر وقوله كل ما كان فيه حائل وحرام فهو لك حلال وكصبي عبيد ابى ولاذ في رجل يلى اعمال السلطان ليس له مكسب لا من اعماله فانزل فيضعفه ويحسن الى قتل يامر باللائم والاكسوة وقد ضاق صدرى من ذلك فقال كل وخذ منه فلك المهي وعليها الوزر وكرواية ضريس عن الباقر عليه السلام في السمين والجبن نجس في ارض المشركين بالرواية كلها فقال ما ما علمت انه قد خلطه الحرام فادناكل واماما لا تعلم فكله حتى تعلم انه حرام وطريق الجمع بين هذه الاخبار ان يحمل القسم

۱۱۱

ان ابن عبد الملك الكوفي في ثوبين اصاب أحدهما البول ولم يدر ايها هو وحضرت الصلوة وخاف فوثما وليس عندك ماء فكيف يغتسل قال يصلي فيها وثالثها ما فيه دلالة على اصالته الطهارة او اخطأه كقولك شئ طاهر حتى تعلم انه قذر وقوله كل ما كان فيه حائل وحرام فهو لك حلال وكصبي عبيد ابى ولاذ في رجل يلى اعمال السلطان ليس له مكسب لا من اعماله فانزل فيضعفه ويحسن الى قتل يامر باللائم والاكسوة وقد ضاق صدرى من ذلك فقال كل وخذ منه فلك المهي وعليها الوزر وكرواية ضريس عن الباقر عليه السلام في السمين والجبن نجس في ارض المشركين بالرواية كلها فقال ما ما علمت انه قد خلطه الحرام فادناكل واماما لا تعلم فكله حتى تعلم انه حرام وطريق الجمع بين هذه الاخبار ان يحمل القسم

الاول على المشبهة المحصورة والثالث على غير المحصورة + و
 هذا هو الطريقة المشهورة + وعلى صحتها امارات في الاخبار
 المذكورة + ودليل من جهة النظر + وقد مر + هو ان على المحصور
 يتصرف فيها الحذر + واما المحصور + فلا اجتناب فيه من شيء +
 اما ما يكثر اسي وروى كل بل يا حذر الفاضل القم في القوانين + على ما
 هو المظنون ظناً متأخراً لليقين من ان العسر والحرج قد لا يتحققان
 في غير المحصور كما اذا لم يكن هناك ما يوجب استعمال البعض قد
 يتحققان في المحصور كما اذا اضطر الى استعماله فتراح ومن يفت +
 عند من انصف + بادني تامل + لان نظر الشارع الى نظام الكل
 وليست الاوامر النواهي الصادرة + منوطة بالافراد النادرة +
 ولا شك ان الحرج في غير المحصور بالنسبة الى عامة الاحوال متحقق +
 وفي المحصور فليكن ما يفتق + وايضا فموضوع القضية القائل بطلانها
 الاشياء والناطقة بحيلتها هو الشيء وهو اعم من المشبهة بالغير
 الحرام + ومن الضوابط المقررة تحكيم الخاص على العام وهو اما
 القسم الثاني فهو وان كان في انظار من القليل الاول لكن قد خلف

فيه الاحتساب + بين قائل بالصلوة في كل منهما وقائل بالاجتساب +
 لبيان محل اخر من الكتاب + وكيف كان فمورد النص في الاول الاناء
 او الشئ الواحد في الثاني الثوبان واذا قد ورد النص في انحن فيه
 كما سمعت به مع عدم تحققه بعينه مضافا الى الشئ واعتضاده
 بالاعتبار فقول الاحتساب الخمس لا يقطع بوجوبه الا مع تحققه بعينه
 اجتهادا في مقابلة النص على انه فاسد في نفسه اذ لو لم يجب الاجتساب
 عنه ما جاز النظر باحدهما مع ان الواجب النظر باعتقاده طاهرا
 لا يعتقد طهارة المشتبه فلا يخرج عن العهدة بالنظر باللهمة الا ان
 يستمسك بالاذن المستفاد من كلامهم عليهم السلام في جوانب
 العلم يعلم انه قد مر او حرام + ولكنه غير جار في المقام بخلاف الامر في
 لا يجتمعان + في كلام اصناء الرحمن + وان اجتمعا في الظاهر فذليل
 المنع قاهر + فلا يستمسك هنا بمثل قوله كل شئ طاهر + حتى تعلم انه
 قد مر + كما نقل عن المعتبر في مقام الاستدلال بما ذكره من ان بين
 الطهارة معارضة بيقين النجاسة ولا جحان فيتحقق المنع قوله لو
 تعلق الشك بوقوع النجاسة اني اقول اولا بالنظر الى القاعدة

ان بينهما فرقا دقيقا + وبالعقول حقيقا + هو ان التكليف بالاجتناب
 في مسئلة الانانيين واحدا يخرج والابتلاء به واقع شائع + وهو
 لنظر الشارع + بخلاف المذكور + فان الابتلاء به انما هو على
 سبيل التدوير + وعلى فرض الابتلاء لا يستبعد الفقير + ان
 اجتناب فيه + وهذا الذي خطر بآلي + قد عثرت عليه في
 كلام صاحب المعالي + ذي اللعب لمعالي + الشيخ الحق الزاهد
 الانصاري + وكان العتور على كلامه بعد هذا الخطو فجدت
 الله على خطوس والحشور + وهو في الامور + وثانيا بالخطر الى
 لانقران الاشتغال بالاجتناب ثابت في المقيس غير حاصل في
 المقيس عليه والنص وارد فيه كما اشترى اليه + وبهذا يخرج
 الجواب عن تنظير الواجدي المنى في التوب المستمرة على القياس
 متروك في المذهب من دون شك + استدل رايك نعم ان
 من قال بان النجاسة ليس لها حقيقة متصلة بل هي تابعة لمكان
 فعلى مسلكه بما يمكن ان يكون وجه لما ذكره السيد في المدارك +
 واحال ان صاحب هذا القول الضعيف الشاذ وهو الشيخ الجاني

الحال ان في الانصاري في بعض رسائله كان قد ذكر
 ان صاحب المعالي قد ذكر ان التكليف اجتنابي من غير
 في مسئلة الانانيين واحدا يخرج والابتلاء به واقع شائع + وهو
 لنظر الشارع + بخلاف المذكور + فان الابتلاء به انما هو على
 سبيل التدوير + وعلى فرض الابتلاء لا يستبعد الفقير + ان
 اجتناب فيه + وهذا الذي خطر بآلي + قد عثرت عليه في
 كلام صاحب المعالي + ذي اللعب لمعالي + الشيخ الحق الزاهد
 الانصاري + وكان العتور على كلامه بعد هذا الخطو فجدت
 الله على خطوس والحشور + وهو في الامور + وثانيا بالخطر الى
 لانقران الاشتغال بالاجتناب ثابت في المقيس غير حاصل في
 المقيس عليه والنص وارد فيه كما اشترى اليه + وبهذا يخرج
 الجواب عن تنظير الواجدي المنى في التوب المستمرة على القياس
 متروك في المذهب من دون شك + استدل رايك نعم ان
 من قال بان النجاسة ليس لها حقيقة متصلة بل هي تابعة لمكان
 فعلى مسلكه بما يمكن ان يكون وجه لما ذكره السيد في المدارك +
 واحال ان صاحب هذا القول الضعيف الشاذ وهو الشيخ الجاني

الإسلام بما فقد على ذلك مسئلة الا هو وجوب اجتنابنا لنين
 في احدهما الخمر مثلاً لوجود المقتضى وعدم المانع أما المقتضى فهو قول
 الشارع اجتناب الخمر بالمعروفة الوجوديين احداً لا نائين ولا وجه
 لتخصيصه بالمعروفة تفضيلاً لانه تخصيص من غير تخصص علم
 لانه يستلزم خروج الفرح للعلوم بالاجمال عن كونه نجساً حراماً
 في الواقع واما عدم المانع فلان العقل لا يمنع ذلك واما الشرح
 فليس الا الصحيح كل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى نهر
 الحرام منه بعينه ويحتمل ان يكون معناه ان كل شئ فيه حلال وحرام
 فهو لك حلال حتى تعرف ان في تركايبه فقط كما في العلم بالتفصيل او
 في تركايبه مع صاحبه كما في العلم الاجمالي اتركيباً للحرام كما حققه
 بعض الاعلام بتحقيق السور وهو ما يشر لا جسم حيوان من
 الماء القليل والطعام له خمسة اقسام لان ذاك السور اما
 ادماً وغيره والاو اما مسلم وكافر والثاني اما ما كول
 اللحم وغيره والثاني اما طامر العين او لا فالقسم الاول
 وهو سور الادمى لمسلم ان كان للمؤمن فهو طاهر بل وعلى استحباب

شربه والوضوء من فضل وضوء لا فقه لفقهاء سئل على عليه السلام
 يتوضأ من فضل وضوء جماعة المسلمين أحب إليك أو يتوضأ من
 ركبو أبيهم محمد فقال لا بل من فضل وضوء جماعة المسلمين فإن
 أحب دينكم إلى الله احتضيه السمحة السهلة انتهى والمراد بالأكبر
 أن لا يكون وسخاً والخمر المغطى عليه لثا يدخل فيه شئ وغيره
 المباحة في النفاقة وفي كل ممدولة على استحباب الوضوء من فضل
 جماعة المسلمين وعموماً فاضل عن المؤمنين وإن كان للحاج
 أو الناجي أو الغال من نجس في سور المجسمة والمجسمة قولان فمن الشجر
 نجاستها وهو المحلل عن العائمة في المتهمة في حق المجسمة والمشهور
 الطهارة وفي أهل الخلاف خلاف والطهارة أشهر ظاهر وإن كان
 لها نفع الطاهر إن لم يكره إذا كانت متجهة في موثقه على بن يقطين
 عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضأ بفضل الحائض قال إذا كانت
 مأمونة فلا بأس وفي موثقه عيسى بن القاسم قال سئلت أبا عبد الله
 عليه السلام عن سور الحائض قال توضأ منه وتوضأ من سور الجن
 إذا كانت مأمونة وتغسل يدها قبل أن تدخلها الكساء وقيل مكره

له

ويحتل شخصين بل الإيمان بل هو الأول ١٢

مطلقا وهو المحكى عن الشيخ في المبسوط والرقص في المصباح ولعل ذلك

الاطلاق لما روى عن أبي عبد الله عليه السلام عن سوار الجاهلي

يشرب ويشا ولا يتوضا ومثله رواية أبي بصير والحسين بن أبي حمزة

ولكن مقتضى الضوابط ان يحل المطلق على المقيد فان المقتضى منطوقها

الذات كجاءت اربابا جهة الضوء من سور الحائض فيلزم مخالفتها الوقيل

الاطاعة لله واما اذا قاها بمقدور في الجموع وحصل الانساق *

۵۴

وَعَنْ سَمِيعٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

وہادۃ الحق اسیم عزوجل عبدالمصطفیٰ بن عبدالمطلب

صورتها بانه تعرف في التعرف + ووجهتها بالتكلف + فقال صاحب

ان التقيد تعرف اول والتقدير تعرف ثان وهذا توجيه بلا لاف

ببرق الله المحمد + فانه قد استصرح القيد + بعد نقل كلام الشهيد

على ما أفيد، وتصحيح النسخة عن عيسى بن عبد الله بن الحلاق التتري

على التعميم المستفاد من التقليل المفهوم من الوصف غير سديد

ولكن موثقة عيص + مشعرة بالتخصيص + وان كان لولد

114

ان ذكره سور ولد الزنا وسور اليهودي والنصراني والمشرک وكل ما
 خالف الاسلام والمشهور اظهاره ولد الزنا اذا كان مظهر للاسلام
 وكرهه سور لا قبل بلوغه او بعد لا مع اظهاره الاسلام والقسم
 الثاني وهو سور الكافر ان كان من عدا اهل الكتاب نجس ولو كان
 للميت واما اليهود والنصارى ففيهم خلاف كما مر وقد اختزن البنية
 فاسارهم المائنة لا عيانهم تابعة والقسم الثالث وهو سور
 ما اول اللحم طاهر على المشهور لقول الصادق عليه السلام كل ما يوكل
 لحمه فلا بأس به سور لا وغير ذلك مما ياتي ذكره وربما استثنى منه
 سور اخيل البغال والحمر والدجاج فقيل بكرهه ومستند
 ضعيف وعلل في الاخير بعدم انفكاكها من ملوقة النجاسة
 وهو شهادة على النقي الا اذا لم يمت العين به ولم يمس العين نجس
 فمالاقتة فهو مما وقع فيه الاقدار به وما من جنس الاسرار والقسم
 الرابع وهو سور حيوان طاهر مما لا يوكل لحمه طاهر ايضا عندنا
 من غير كراهة الا في سور الجلال واكل الجيف على اختلاف
 فيها وسور المسوخ عدا الكلب واخذ بيها طاهر كاعيانها في المشرك

الشاة والبقرة والابل والحمار والبغل والوحش والهرق والسباع قال
 فلم اترك شيئا الا سئلته فقال لا بأس حتى نتحيت الى لك فقل
 مرحب بحسن تجس لا تتوصنا بفضل فتلفص ان الاسرار كلها ظاهرة
 الا القسم الاخير كما في المتن ذكره اذا اخذ بالعقل لعام في الشاة
 لا دونان الكافر لو اتحل الاسلام والله العالم بالاحكام
 فتنبه قد علم ما تقدم ان القليل يجس قليل من الخبثات
 ومنها الدم وهو المشهور بين اصحاب خلو فالشيخ على ما
 نقل عنه فيما يكا ديدك بالطرف منه بعينه على بن جعفر
 عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن رجل امتخط فصا
 الدم قطعا فامسا اناء هل يصلي الوضوء منه فقال نعم يكن شئ
 يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيا بينا فلا تتوصنا منه وهي كما
 تراها غير ناصية في عوالة الخاصة لكونها اعم من ان يكون
 الماء اصا به الدم بل فيها الشاة التي عند عدم العلم بوقوعه
 فيمباق على الطهارة لاصالة العدم اذا ظاهر فرض السؤال
 علم باصابته الا ناء ولم يعلم بوصوله الى الماء ومع التسليم

فكيف يعدل إلى التفصيل بعد قطعية التعميم + بالنظر إلى ما ورد في
 أفعال التقليل بالنجاسات من الأخبار الكثيرة وقول الفقهاء يكونها
 منجسته صغيراً أو كبيراً تحقيق الماء المستعمل ما استعمل في إزالة
 الحدث أو انجبت وفيها وبها اختلاف الزمان والاول امل في
 حدث أصغر أو أكبر والثاني اما في الاستبراء وغيره والثالث
 غسل ماء الحمام + فهذا خمسة مباحث بعدة لاقسام البحث
 الاول في القسم الاول + من المستعمل + ولا يفي كونه طاهراً مطهراً
 لإجماع المحكي وغير واحد من الفقهاء وفي الخلاف عند في الحديث
 مصداقاً إلى صالة الطهارة عموماً وخصوصاً إلى عموم الأخبار الدالة
 على استعمال الماء في رفع الحدث وخصوصاً رواية عبد الله بن سنان
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل
 إلى قلعه ما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل وجهه ويده لا في شيء
 نظيف فلو به من ان يأخذ غيره ويتوضأ به ورأيت من رآه أعراجهما
 عليها السلام قال كان النبي إذا توضأ أخذ ما يسقط من رقبته
 فيتوضئون به وعن المعين انه استحب التبرأ عنه ومستند غير

هذا كذا في الحديث الاول
 على ان لا تقسم
 انما لا تقسم
 الا ان يراى بان
 ١٢١
 اي عدم التمسك بالحديث او الحديث يمكن ان يكون
 يقول مسلماً هذا اذا كان في الأصل كذا في الحديث
 ما وضع لانه انما يستعمل في كذا في الحديث
 وهو الخبر العليم لا ما

وانما هو ببل ظاهر حديث زيارته ان التوضايب ساء محمد ولكن فيه
 احتمال اختصاص الحكم بالنيح في سائر الانام لطيفه عن اخيه
 الحكم نجاسته نجاسته مغلفة حتى لو كان في الثوب منه الكثر
 الذي لم يخرج الصلوة به وعن ابى يوسف انها نجاسته خفيفة الا
 كان ابن خنيفة بالنسبة اليها وفاقا للشيخنا للعاصم في الجواهر
 المبحث الثاني فيما استعمل في الحدث الاكبر وهو طاهر ايضا
 للاجماع والاصل العام والخاص صافا الى خوار مستقيضة منها
 صحة الفضيل بن يسار قال سأل ابو عبد الله عليه السلام عن الجنب
 يقتسل فيستغفر من الارض في الاناء فقال لا بأس هذا ما قال الله تعالى
 ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي هذا خبرها ب بن عبد الله بن
 لكن في ذلك ما على المطلوب ما لا يخفى ما التمهيد به عن نجاسته
 للاجماع المنقول عن العلامة وعلده فخر الحققين واما عن الحدث
 فمن الشيخين والصدوقين المنع وغلا في الخلاف الى اكثر اصحابنا
 كما في الحدائق وبها اخبار عديدة لا هنا خبر عبد الله بن سنان
 الماء الذي يغسل به الثوب او يقتسل به الجنب لا يتوضايبه وعن

في الامام المستعمل في الحديث الاكبر وفي الامام الاستغناء

کتاب الطہارت

المشهور بين المتأخرين الجواز ولم يحصل وصيغته الظهور في استعماله
في المدرك لصدقه لا مثقال ولأن واجدة واجد الماء المطلق
فلا يسوغ للتيمم واستشهاده أيضا بما قرأ من رواية فضيل وفيه
شيء ويصححه على بن جعفر عن أبي الحسن الأول قال سئلت عن الرجل
يصب الماء في ساقية أو مستنقع فيقتسل منه للجناية أو يتوضأ منه
للصلوة قال إذا كان لا يجد غير الماء لا يبلغ صاعاً للجناية ولا

مد اللوحنة وهو متفرق الى ان قال فاكان في مكان واحد و
هو قليل لا يكفي لنفسه فلو عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فان
ذلك مجزئ ^{في} انتقم وفيه ما فيه و احتاط المحقق في الشئ ثم بالغ
من رفع الحدث به ثانيا ولا احتياط ايضا لا يخلو عن اشكال ولا و
عندي في غير الضرورة المنع وفيها اجماع و المبحث الثالث
في استسقاء النفق الاصحاب فيه على عدم وجوب الاشارة
واجماعهم حجة مصافا الى ما ورد في الباب و كصحة محمد بن
نعمان عن ابي عبد الله قال قلت له استنجي ثم يقع ثوبي فيه انا
حسب فقال لا و ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^٤

١٢
 الشیخ فی الثغاب
 السیم
 معقول
 قان الطود ما تکرر الطارة لازالت من الخ
 معقول

عن سكان على السمع على الفرد كما تصعب في
على ذلك على الشيخ في تالي الأجزاء وحيد وقائمه
في راجع إلى الاستكمال الفرده الآن ذلك من

١٢٣

لا غنى عن التحقيق ان مجرد تعيين الاصل بالاولى والآخر
الصدق والاولى جيب كون ذلك منسبا الى ان داره
الاولى انما هي حقيقه في انفسه وان داره
والثاني من غير ذلك ولا على ان يستحق ان يكون
الحقيقه الى الدار التي لا تستحق ان يكون
الحقيقه في انفسه وان داره
والثاني من غير ذلك ولا على ان يستحق ان يكون
الحقيقه الى الدار التي لا تستحق ان يكون
الحقيقه في انفسه وان داره

الذهب به كما وقع اليه التلويح. عن العلامة الطباطبائي المصباح
حيث قال وهذا النقل المتعاضد عن شيوخ الفرق ورؤساء الطائفة
القدماء منهم والمتأخرين على اختلاف الأعصار. وتنال اليانعة
ليكشف عن إجماع الأصحاب. على المسئلة طبقاً بعد طبق، وعمل
بعد عمل بحيث لا يحوم حولها شك ولا ارتياب. ويعضد للشبهة
أطرافها وشذوذ المخالف وانقراض الخلاف وعمل الشيعة وأهلهما
ذلك بليته حتى عرفوا به عند المخالفين كما عرفوا بإيجاب المسمى
وتحليل المتنوع وغيرهما من الأمور المعلومة في المذهب والأصل
في هذا الحكم مضافاً إلى الإجماع المعلوم والمنقول الروايات الكثيرة
الدالة على ذلك نصاً وظاهراً خصوصاً وعامة منطوقاً وفروغاً
مضموناً متواتراً بالمعنى وعددها يقرب من مائة حديث انتهى وضع
الحاجته من كلامه. زيد في إكرامه. والعام المنصهر حجة في
الباقي كما تقر به. فثبت الحكم وفاقاً للتحقق والعلامة والشهيد
وعامة من تأخر به منهم السيد السند في الرياض ومنهم سبط
العلماء. وقد علمت أن الشهرة الحادثة في المحدثين قوساً

في الدليل واول بالاعتناء به من الشئ في الواقعة بين القدماء
 كيف هي معتقدة بالآخبار وبوجوه من الاعتبار واما الأخبار
 فمنها رواية عبد الله بن سنان الدالة على ان الماء الذي نخل
 به الثوب ويُغتسل به للجناية لا يتوضأ به ومنها رواية
 بن القاسم قال سئل عن رجل اصابه قطر من طست فيه فطر
 قال ان كان من بول او قدر يغسل ما اصابه ومنها ما سيذكر
 في غسالة الحمام فانه لعموم لفظه يدل على الحرام واما
 الاعتبار فله وجوه احدها انه قد ورد في نيل من الروايات
 سوالهم عليهم السلام عن ماء الاستنجاء وهو مشعر بان
 له خصوصية دعت الى السؤال ليس حاله كحال مطلق الغسالة
 وجوابهم عليهم السلام ايضا ظاهر في ذلك وفي بعض الاخبار
 انه قد دعي لمصا لا باس به قلت لا والله فقال ان للماء اكثر من
 القدر وقد ذكره فلو كان ماء الاستنجاء داخل في حكم
 الغسالة وكانت الغسالة ظاهرة لما كان محل لهذا السؤال الجواب
 والله العالم بالصواب وثانيها انه قد ورد الامر عن

هذا الخبر في نسخة من كتابنا في الطهارة
 بالشيخ الاكبر في كتابه في الطهارة
 ١٢٨
 انما هو من كتابنا في الطهارة
 في نسخة من كتابنا في الطهارة
 في نسخة من كتابنا في الطهارة

اهل البصيرة والطهارة في التطهير بوجوب العصر كما هو غير خاف + وذلك
 لاجراجه الغسالة على مقتضى الانصاف + وجبله للتقيد لا يخلو عن استبعاد
 واعتساف + ولو لم يكن ماء الغسالة نجسا بالامتزاج به لما احتاج الى
 الاجزاج + والمناقشة في ذلك بانه قد يكون لاجزاج عين النجاسة
 وقد يكون لدخوله في مفهوم الغسل كما في الجواهر + مدفوعة عند
 المحنير للماهر + اما الاول فلا تنها لانتم الا اذا ادعى المحصر + في كون اجزاج
 الغسالة سببا للعصر + وليس كذلك بل يكفي في ثبات المطلوب انه قد
 يكون لاجزاج الغسالة نفسها وان لم يتبق عين النجاسة فيها كما تشع
 به كلمة قد في كلامه + وهذا ناقض لمرامه + فان الامر بالاجزاج عرفي
 يعطى ان المقصود هو التطهير ازالة النجاسة في كلا التقديرين اما عينها
 واما صفتها فهذا ادخل في المطلوب + والتوجيه مقلوب + واما
 الثاني وهو دخول العصر في مفهوم الغسل + فلا يساغه العرف
 ولا الاصل + كما مر + فتذكر + وثالثها انهم حكموا فيما
 لا يخرج منه الماء كالارض بانه لا يقبل التطهير + اذ الكثير
 وفيه دلالة + على نجاسة الغسالة + ورايعها انه قد

ورد عن اهل بيت الرسالة انما يعقل منه شموله لنجاسة النفس
 كالنهي عن سورا اليهودي والفراني وسور الكلب والخنزير والامر
 باهراق الاناثين المشبهين وبالعرض عما لا في المنى والعارة
 او الميتة او البول والنبيد واشترطهم عدم الباس بامانة
 اليد للدناء في انجث بما اذا لم يصيب شيئا غير ذلك من
 الاحكام فان كانت نجاسة العسالة مقصودة لهم فهو المرام
 وان كان مقصودهم عدم فهمها او غيرها مع الحكم بطهارتها
 فهو تكليف بما لا يطاق او اغراء ببلاد امقراء واهل العصاة
 عليهم النجاسة والنساء من كل ذلك براء فمن منع الشمول
 فقد حطوا العقول والافهام من انحاء العام اما العرف
 العام فلهاء فت ولا شك ان الفرق بين العسالة وغيرها
 بان الماء لا يستقر فيها مع النجاسة كما يستقر في غيرها
 على ما اومى اليه المولى النجفي بفرق خفي لا يساعد
 الفهم العرفي على انه لو جمع ماء العسالة في طست ونحوه
 فالظاهر ان النجاسة تستقر فيه هو ظاهر عندنا في هذا الصنف

ايضا فالفرق لا يجدي به + واما الخواص فاختصهم بالمشقة لعلهم
 بطرق الدلالة + وهم فنعوا من ذلك كلية نجاسة العسالة + حق
 جعلوها منزلة للطهارة الثابتة للماء بالاصالة + ولذلك لم يحكموا
 بتخلفها الا فيما ثبت لجهارته بالنص + وعلموا ان هذا الحكم
 به مختص + وتعلقهم فيه بغير النص كافي للمدراك + واما ما يفتيد
 اليه كناية المولى ليهيئ اليه على ذلك + واقصروا في افراد النصوص ايضا
 على القدر للتيقن فشرطوا فيه عدة مشروطا بنظر اليه هو الضابط
 فيما ورد على خلاف الاصل المحكم + فافهم + واتصا الفاضل الجليلاني
 من المتأخرين طهارتها وتبعه على ذلك الشيخ العاصم الضفي + وطال
 فيما اقول واستدل بوزوم الوجه للنفي + وهو اقوى ما ذكره + وقد
 معور به بصورية منكرة + فقالوا اتفاق ان بعض الناس صب على
 فيه وبقى يهرئ راسه لقطع ماء العسالة المتخلفة في شعره شرابه
 ولحيته ومغفولا لعدة ولا من المجانين + بل من المخالفين
 لشرعية سيد المرسلين + بل هؤلاء المالكون بالنجاسة
 لا ينظرون شيئا من ذلك ويبقى يتقاطر على ثيابهم

قال السيوطي في الدرر الكامنة في الاساطير في غار الانبياء
 ما رواه الشيخان عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في
 انفسكم اسما من الله لعلكم تتقون فذكر في الحديث
 ان الله خلق في كل انسان اسما من الله فذكر في الحديث
 ان الله خلق في كل انسان اسما من الله فذكر في الحديث
 ان الله خلق في كل انسان اسما من الله فذكر في الحديث

لعل المختلف الذي يتساقط عليهم التزم الذي انفصل عرلت
 شتى انتهى وانت تعلم انها قاعة كاصلها في الواقعة + ام
 او لا فادنه كادليل على نفى الحرج بالاطلاق + بل من التكليف ما
 يشمل على المشاق + وهو معدود من العبادات بالانفاق +
 كالجهد فانه تكليف عفيف + وكالحج فانه جهاد الضعيف +
 كما ورد في الحديث الشلبي + والبرولة فيه ورفع الاقدام ليس
 بأحد من هاترؤس في المقام + وبالجهد فاقام الدليل على التكليف
 به فالمشقة فيه غير منفيه عندا والى لنته + بل افضل
 الاعمال احمرها + وامانانيا فلان المختلف من ماء
 العسالة ما كان منه عسيرا يخرج فلا يخرج + للزولم الحرج
 فلا ينافي في حق الراس لا من ابتلى بالوسواس + وهذا
 افراط في الاحتياط من جهلة الناس + كما ان عدم المبالاة
 بالتقاطر على الثياب يفرط من غير التباس + والحاصل ان
 ما ذكره من حركات الوسواس + ديدن العوام دون الخواص
 وليس لها باخراجه ماء العسالة لاختصاص + بل منه من يوسوس

التأثير فيه. ولا يجب أن يبقى على حاله. بل على ما علم بالفعل. وأما قوله. وافتتال لفاعل وافتصاله. والفرق من التطهير دفع الاستيعاش والاستبعاد. لا المقايضة والاستناد. ومن العجب استدلال الفقيه المبرور بطهارة ما بلفظ الطهور بحيث قال بعد ما عارض القضية العاكلة بأن اللادق للنجاسة يتنجس بقاؤه. أن للتفصيل لا يطهر. أن الأخيرة تستفاد مما دل على نجاسة القليل نفسه. لأن معناها لا يرغم. ولا يزيل نجسا معناه. أن الطهور كون الماء طهورا المراد به الطاهر في نفسه. الطاهر بعينه. لا في طهارته. حال تطهيره. وذلك لأن الطهارة والظهور صفتان للماء في الأصل. وهذا هو المستفاد من كونه طهورا. ولكن مطلوبه لا يتم إلا أن يدل على تلوذع بينهما وهو محتمل من أنواع الماء ما يكون طاهرا غير مطهر. كما أنها قد تغلق أن الماء جميعا إذا وقع فيه قذر. فلا دلالة على مطلوبه في الطهور. فضلا عن الظهور. ولو سلم أنه في هذا اللعن طاهر. فانت خبير أن الماء هنا حال طهره. طاهر. وأما الجواب عن القائلة الثانية فقد علم ما ذكره سواء في ذلك استفادتها من نفس ما دل

على الأولى + او من احلة اخرى + واما ما ذكر في ترجيح القاعدة الثانية
 من انه منافع لكثير من القواعد الشرعية كالطهارة بالمتنفس ^{الى القول بحداد الفار} واختلاف
 اجزاء الماء طهارة ونجاسة وحصول الطهارة للنجس بغير طهر
 فاجواب عنه غير مستتر + اما عن الاول فقد ذكر + واما عن
 الاخيرين فانه رحمه الله رفع اليد عن عموم القاعدة وحكم على جميع
 ماء الغسالة بالطهارة + ونحن ابقيناها على عمومها وما لنا على
 هذا الحكم حسيار + لما يلزم من مخالفة الشرعين هنا + شرع في
 الحكم وشهره المبني + فاقضنا فيه على قدر الضرورة + كما يقتضيه
 الضابطة لما نزل الشرع ^{ويستحسن التقليل بالمائة ١٢٠} وما لا يدرك كله لا يترك كله ولو
 انصفت فحسبك اتفاق الفريقين + على طهارة المتخلف بعد التطهير
 وازالة العين + واهذا الا الحكم منا على بعض الشرع بما حكم على جميعه
 فادوجه بالتشبيح بل وقم الاعتراف بمثل في ماء الغسالة نفسه
 عن هذه البعز اخرى + حيث حل طاهر كدونه بل صريحه على ان
 هذا الماء مطهر في الاول غير مطهر في الاخر + فهدان وصفان
 متقابلان نفيا واسبا + اتصف بماء الواحد عينا وذاتا +

بل لك ان تقول انه اتى من دون تفریط ولا تقصير بما أمر به
 من الغسل المقصود منه التطهير فاقدر بهذا الطهارة المحل
 معا عليه من الببل فالتطهر هو الوارد عنه في مقام التطهير
 بقوله اغسلوه وهو كثير بل صححة محمد بن مسلم في تطهير
 الكون والاباء ورد في ذيها ثم يفرغ منه وقد ظهر في كتابه
 في طهارة الببل لترك الاستفصال به وغلبة بقاء لا بعد
 الانفصال به بل بقاء لا معروف معلوم في تلك الحال به ووجه
 دفعه كانه بحسب العادة محال كما ان في الاما خارجا لاداء
 مرة بعد اخرى وادخال ماء جديد للتطهير وعدم الحكمة في
 قبل افراده ضربا من الدلالة على نجاسة هذا الماء وهو ماء
 الغسالة مضافا الى انه قال هو نفسية يابعا ان لنا ماء واحدا
 بعضه نجس وبعضه طاهر ولكنه هنا غير متذكر حيث
 قال انه مستبعد جد بل قيل انه غير معقول وهذا واضح
 على ما قال اعلى نقول بل هو احسن ما اتفق صوید النا
 فيما سبق والان محصل الحق وذلك لان المقامين بينهما

لا

١٣٦

هذا ما لا يخفى من انما يحصل الطهارة بتفريقه في غير ما تقدم
 في كتاب الطهارة
 انما لا بد ان يتبين انما يحصل الطهارة بتفريقه في غير ما تقدم
 فلا حاجة الى ان يتبين انما يحصل الطهارة بتفريقه في غير ما تقدم
 في كتاب الطهارة

فروق فان الماء في البحث السابق ماء واحد وصفه بالطهارة و
 الغباسة للتناقضين وهو في مكان واحد لم يتغير جزء منه
 ولم يختلف صفته والماء هنا ما زاد ليسل استقراره فامر منه
 مطهر ولعله يتغير بما تخلف واستقر به وغير ما مر به و
 قصدت الاستيناس دفع الاستيحاش فانظر الى بعض النظار
 كالدم السفوح منه نجس والمتخلف طاهر وكما البئر عند القائل
 بنجاسته اذا تزحم منه للمقدّر الشرعي واستبقى طهر منه ما
 بقي وشبهة القول بالغباسة على الاطلاق وان لم تثبت عند
 صاحب الجواهر لكن ذكرها بعض الاعاظم الاكابر كالشهيد الثاني
 في بعض الجواهر فانه قال انه اشهر الاقوال خصوصاً بين المتأخرين
 وفي قوله خصوصاً دليل على ان ملأه بالشهوة المطلقة وهو
 ظاهر العدمه الطبايب في الدماء حيث قال شعر
 وفي بقاء طهره خلف فستاء فبعضه فيه مع الاصل مشر
 في مطلق الفصل والاخذ به والفصلة البتة للضرورة
 ومعظم الاصحاب ينفون البقاء جرياً مع الناقل عنه مطلقاً

هذا ما ذكره في نسخة

١٣٦

فصل في بيان ان الشهوة

وقد ورد المظهر في تطهير الاشياء وان كان معتبرا لكن لا يغنيه +
 اذ من يمس النجس او المتنجس بالرطوبة يتنجس + سواء وضع اليه
 عليه بالرطوبة فيه او فيها او عكس + وكذا لو ورد ماء او شيء طيب على
 متنجس في غير مقام التطهير او في مقامه مع فقد شرط من الشروط
 المعتبرة في الماء للعلم او في التطهير وكيفية فعله بنجاسته يحكم +
 وعلى هذا فان القضية ^{اعطان رقم ١٣} تقيم + والا فهو محكم + ولا حارقا لا قصد
 التطهير ولا مدخل للقصد فيه + كما لا يخفى على الفقيه + مع ان
 ان الورد على طريق الاستعلاء كما هو المتبادر منه وان كان في
 اول لوله + لكنه يزول فيحصل امتزاج الطهر والمتنجس ^{في} التطهير
 ولا يسمع التخرز منه اهل + ولسلطان العلماء رسالتهم في المسألة +
 عملها عجالة + صغير حجمها + كثير غنمها + لقطها رقيق + و
 معناها دقيق + وكان من اواخر موافاته + رصفها عدة اشهر
 قبل وفاته + ولو لا مخافة الاطباب + لادجها في الكتاب +
 احياء لذكره والبقاء لاثرة وعلى اي حال + ففي المسئلة قيل قال
 ولا تخن اشكال + والعلم عند الله تعالى المبحث الخامس

الوضوء باللبن وفي رواية السكوني الامير باهراق المرق من قد ^{تحت}
 فاذا فيها قاذرة ولا بأس باشتغال الطريق على السكوني لان كذبه ^{مت}
 ليس له ^{منه} بعض اهل التحقيق يتحقق ⁺ ولو سلم فالكذب قد
 يصدق ⁺ ومضمونها ثابت بغيرها من الطرق ⁺ والنص ^{للوي}
 للجماع ⁺ بل هو ليس ^{بم} في الحقيقة وانما يذكر على سبيل الاستبصار
 والمآثر غير الماء لا يظهر في رواية ابى بصير وابن المغيرة ⁺ اشعاع
 بذلك عند اهل البصيرة ⁺ وفي صحيح ابن نجيعة قال سالت عن
 الارض والسطح يصيبه البول وما اشبهه ⁺ هل تطهر الشمس من
 غير ماء قال كيف تطهر من غير ماء وهذا الحديث وان استدل
 به لذلك بعض ^{ال} الافاضل ⁺ لكنه من المسابحات التي لا يحمل
 فهو للاستدلال غير قابل ⁺ على ان مضمونه خلاف ما قاله
 الاكثرون من تطهير الشمس فهو عندهم مطهر ⁺ او ما قول ⁺
 كيف وقد قيل كيف يجب من كلام السائل ⁺ وتطهر ابداء كلام
 فيسقط ما قصد الاستدلال ⁺ وقيل ان الحديث محمول على
 التقية ومن العامة من هو به قائل ⁺ الى هنا الكلام في الاطراف

قال الشيخ الجواليقي في رد المحتار
 انما سألني ليدفع الحجة انما انقضت فانظر كيف
 انكره على جهة التعجب ان من يقول ما في
 الطوايف ان السجدة لا تطهر من البول الا بالماء

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أرض عن البول وما في حكمه إذا
 اشترقت عليه، وجفت، ثابت للشهر العظيم، والسير القوي
 ونفى الحج، وفي الدين الإجماع، والسهولة المطلوبة في الشريعة
 الغراء، واللذة البيضاء، والحكمة، في شرائعها، والروضة المنطق
 وغيرها من الكتب المعروفة للعلوم، على سبيل الجزم من دون
 اشعار بالحدوف، بل عن الشيخ دعوى الإجماع عليه في الخدوف
 والقدر هنا في الإجماع النقول ليس من شأن أهل التحقيق
 بل يمكن دعوى التحصيل كما قاله الشيخ المعاصر الجليل ونعم ما قال
 في الدرر، وتظهر الأرض وما لا يتقل، وكذا البوارى في البحر
 ان جفته الشمس لا تشرق، ما لم يكن للغير شيء باق، ولا
 يخالف صديهما، عندي، من القدماء سوى الراوندي
 وكلام الأسكاني، ليس بالمنافي، لأنه احتياط بالتحجب لم
 يصح بعد التظهير بل لعل الاحتياط مؤيد للشبهة وقد يستد
 المطلوب بل الشمس من شأنها الاستحسان المطلق للأجزاء التي
 ولا تصد لها من إحالة الأرض للأجزاء الباقية اليسيرة في طرح

اوردوا الحق النقي من غير تسمية المستدل وهو الحق والمعتبر
 علم اقل عنه الفاضل الهندي + وكانه مرضى عندهما حيث
 لم يرد اعليه، ولكنه غير مرضى عندي + اما اولاهما فثبتت
 بالاسحان والاحالة بطرية العين النقية + فقد بقيت اجزاء
 الارض المتبقية + ولو اجتزى في الطهارات بوجه زوال العين
 على الاطلاق + فلو معني تطهير الشمس بالاشراق + واما ثانيا
 فادونه لو تم لم يجرى فيها جففة بجزائها المنفرد كما مع انه لا يطهر + و
 فيما جففت بعينها ايضا مع اعد الارض والبولوي والحجر + فثبت
 الاسحان والتصعيد فيها غير مختص + الا ان يقال تقيما لاستدلال
 ان احالة الارض مفقودة فيما ذكره والاسحان ليس ليلا باستقلال
 وانه خرج ما اخرج الدليل وبقى الباقي على حاله + فينزع الثاني
 دون الاول + فقامت + واما الاخبار فيها ما هو ظاهر للطلب
 فيه يستدل + وعليه العمل + ومنها ما هو محل + فيتيقن الاول +
 ومنها ما في سند كخلل + فيجب بالادلة الاول + ومنها ما ينافي
 التطهير في اول + ان قبل التاويل ويطرح ان لم يقبل + فالتوقف

في المسألة كما في المدارك ليس محل + هذا هو القول القويصل +
 أما الأخبار التي هي من القليل الأول فصحيح زيارته سأل باجفر
 عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يمشي
 فيه فقال إذا جفقت الشمس فصل عليه فهو طاهر التقريب إنه
 عليه السلام أذن له في المصلاة عليه ومقتضاه طهارة للوضع ثم
 لم يكتف بذلك حتى علمه بأنه طاهر وهو طاهر في الطهارة ثم
 أذهب البيهقي للصلاة للشمس على السجود قطعا + فمن حملها على
 والطهارة اللغوية لخبر كل ليس كذلك كما في المفاتيح فقد بعدلنا
 يأتي ولأنه ثبت الحقيقة الشرعية فذاك + والأفلا ريب
 في إرادة الشرعية هناك + لما نبهناك + ولأن القوة مقننة
 لهم + كما هو المعلوم + فلو يستقيم تخصيص الشمس بالذكر
 وله المعلوم + ومن هنا سقط احتمال إرادة ماعدا السجود من
 الصلاة لأنه خلاف ظاهر المتبادر ولأنه يابا لا ترك الاستصحاب
 عن السجود عليه وعلى غيره ولأنه لا وجه لتعليق الحكم على تعيين
 الشمس لا لتقليل الاستفادة من قوله فهو طاهر وهذا كل طاهر

استل
 كمال المدارك ١٢

موقفه عمار السالم على عن الموضع القدر يكون في البيت او غيره فلا
تصليبه الشمس ولكنه قد يمس الموضع القدر قال لا تصل عليه
واعلم للموضع حتى تصله وعن الشمس هل تطهر الارض قال اذا كان
الموضع قد را من البول او غير ذلك واصابته الشمس لم يمس
فالمسح على الموضع جائز وان اصابته الشمس ولم يمس للموضع
القدر وكان رطبا فلا يجوز الصلوة فيه حتى يمس فان الطاهر
في معنى الخبز بل صريحه ان الصلوة في المصدر هي الصلوة بتمام ركعها
دون ما عدا السجود والافاد معنى انتهى عنها في الموضع القدر اذا
يمس فكذا الملاح منها في الموضع الاخر من الخبز وفيما مر من الخبز
الاخر فان الاحاديث تفسر بعضها بعضا ثم ان المستفاد من
الاجازة في الصلوة في الشق الاول طهارة الارض بالشمس لا سيما
عنها وان كان تغيير الاسلوب بربما يؤهم خلاف المطلوب. ولما
تستفاد نجاستها من عدم الاجازة والاشياء تعرف بالاصدا ووجوه
هذا ما اراده السيد الاستاد السناد بقوله قرينة التقابل
توضيحا للمراد كما هو قضية تطابق السؤال والجواب انتهى والله

فريضة اخرى + وان كان الوجه فيها هو الوجه في الاول + وهي ان
امر في الشق الاول + باعلام الموضع حتى يوصل + ولم يامر بذلك
في هذا المحل + كما نبه على ذلك الشيخ الاجل + وللخبر عنه
وستذكر في محل اخر + من به اجدر + ومصححة زيارته وحديثين
حكيم لا زدي جميعا قالا فلنا ابى عبد الله عليه السلام السطح
يعصيه البول ويبال عليه يصل في ذلك المكان فقال ان كان
تصيب الشمس والريح وكان جافا فلا بأس لان يتخذ مبالا دونه
وان كان يمتلئ لكون الماء يعني او فيكون حليلا لما ذهب اليه الشيخ
في الخلاف من ان الارض اذا اصابها نجاسة مثل البول طلفت
عليها الشمس وهبت عليها الريح طهرت ولكن محمول على طهر الشمس
وفي لباس عن اعانة الريح لها في الخفيف + كما هو ظاهر المذهب
الخفيف + ولا دلالة على خلاف المطلوب في المفهوم + لان يدرك
اشراق الشمس يدون هبوب الريح معلوم + واما التي هي
من القبيل الثاني فمصححة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن
جعفر في حديث طويل قال سالت عن البوارى يصيبها البول هل

له دية الحق القتي وقيل الحق البسياني

لا بد من علم على الارض

١٣٦

قد وجدكم في من راسه اليد واليد

هل تصلح الصلوة عليها إذا جفت من غير أن تغسل قال نعم كما في صحيحه الآخر
 عن البوارى بل قصبها بما قد يصل عليه قال إذا دبست فادباس
 قريب منه غير أنه في غير موضع خالية عن الأسناد إلى الثم من مقيدة بنظر
 إلى غيرها في الأخبار المأثورة والى العادة الجارية في تخفيف الباري و
 ما روى عن الكاظم حق على الله أن لا يصير في رآل أصحها الشمس لظهورها
 موضع الاستدلال بحديث هود إلى المطلوب بظاهرها وولد
 استدلال السيد في رياضته في جواهره ولكن ينبغي أن يسأل عن بعض
 صدر الخبث وهو حقيق بأن يغتسل قال جلد إلى السيد فمة الله الخ
 يعني تصير خرايا حتى تغسل الشمس والشمس تطهر من النجاستين الصويت
 والمعنوية انتهى وهذا معنى لطيف جدا لا يحسن التفسير على
 هذا اللفظ البديع فان العصيان إنما يوجب النجاسة المعنوية فإلها
 الطهارة المعنوية وفعلا إنما يستوجب العقوبة والبليّة وعل
 هذا فالحديث لا يثبت للقيام لأن القصص بالشمس هنا تطهير كرميات
 والأجسام لا الأثام إلا أن يقال إن غرض الإمام عليه
 السلام من هذا الكلام بيان تطهيرها بقسميّة

الآخر وقد علمت ضعفه مما مر وكيف يقاوم هذا الإشعار وأثبتت
 واستقره وأما أن يطرح آخر الخبر وقد أخذ باوله وكأنه مما لا
 يستحسنه أهل النظر وأما أن يأول ولو كان تأويله بعيدا واستلزم
 في الكلام تعقيدا وهذا الذي فعله بعض أصحابه واستعابه
 مودة إلى لطاب وقد ذكرنا وجهها أولا إن المقام مقام الجمع
 لما ألقى إليها السمع فلذلك ذكرنا ما فيه الكفاية لمن لديه راية
 فنقول فيه احتمالات واختلاف النسخ ففي النسخة
 الأولى وهي التي أوردناها وإن كان غير الشمس
 بالعين المعجمة وفي الثانية العين مكان
 الغير وفي الثالثة وإن كانت رجاك طيبة وجهيتك
 رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع
 فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبليس فإنه لا يجوز
 ذلك وهو رواية الشيخ في باب الزيادات وليس
 فيها زيادة قوله وإن كان عين الشمس أصابه وعلى
 هذا فلا عين ولا أثر للعين ولا للغير ولا ضيق

وهي نسخة لا يستعمل ويضعف
 وفي أثر العين كما ينظر من كثرة التمام

والثانية بعد لفظا ومعنى من الباقيتين مما نفاة المصدر وتنتهيا
على تنكير الضمير الراجع الى الشمس والعين **بـ** وللعلوم فيهما
التأنيث **بـ** من اللغة والقرآن والحديث **بـ** ومع هذا فيمكن
تطبيقهما على المطلقين كما تطلع عليه عن قريب ومعنى الحديث
على ما أومى اليه بعض الأفاضل الأعظم أنه إذا كان الموضع قد
من البول أو غير ذلك وأصابته الشمس ثم يمس الموضع بالشمس
فالمسوة على الموضع جائز والموضع قد ظهر وإن أصابته الشمس
ولم يمس الموضع القذر بالشمس بل بغيرها مع أصابتهما وكان ^{طبا} ^{سه} ^{سه}
ذلك يمس لأن بغيرها فلا يجوز الصلوة فيه لبقاء الحل على النجاسة
حتى يمسك إن كانت بجلك بطبة أو جهتك أو غير ذلك منك
ما يصيب ذلك الموضع الذي أصابته الشمس لم تحفظ بل
جف بغيرها فلا تقص على ذلك الموضع وإن كان غير الشمس أصابه
حتى يمس الموضع به والمراد لا تقص عليه حتى يمس بالشمس فإنه
لا يجوز ذلك أي لصلوة وليستقام منه أنه إذا كانت أعضاء المصل
يأبسته فيجوز الصلوة عليه فيكون الخبز والأعلى جواز السجود

على العنبر اليابس بعد صابة الشمس وعدم حصول الجفاف بها
 هذا على تقدير ان تكون لفظة غير بالغين المعجمة والراء وكلمة
 ان في قوله وان كانت شطبية وفي قوله وان كان وصلية واما على
 تقدير ان تكون لفظة العين مكان الغير فمعنى قوله وان كانت ر
 الخ وان كان بعض أعضاء ر طباقه فلا تصل على ذلك للموضع الذي
 جف بغير الشمس مع اصابتها حتى يبليس وان كانت عين الشمس
 من غير ان تكون محققه له نقوله حتى يبليس متعلق بقوله فلا تصل
 لا بقوله اصابه ويؤيد ذلك النسخة الاخيرة الخالية عن قوله ايضا
 فان قوله حتى يبليس في هذه النسخة متعلق بقوله فلا تصل البتة
 فقد قوله اصابه فيها فلو تعلق في النسخة الثانية بقوله ايضا
 لزم التعالف بين النسختين في المعنى والتوفيق بينهما لا ريب في هذا
 كل ما توضحه ما ذكره بعض اهل العلم والاعاظم وفيه ما اذا اعتبر اليبس
 بغير الشمس في الفقرة الثانية على ما ذكر في التفسير ويحتاج الى
 حذف وتغيير وهو خلاف الاصل والظاهر من العبارة ان
 بل الظاهر حصول اليبس بالشمس فضية للتقابل بالنظر الى الصورة

١٥٣

١٥
 كان قوله ولم يبليس
 فلو كان طباقه ما ذكره
 حتى يبليس ١٢

السابقة على هذه الصورة + فلا يضار الخ ذلك من غير ضرر ولا
 وأما ثانياً فالحكم بجواز الصلوة على النفس اليلبس بعد صابون الشمس
 أي من دون تجفيفها مما لا قائل به كما اعترف به هذا المتبحر +
 وإن أوعى أنه غير مضرب والطاهر أن المرد أن أصابته الشمس
 ولم يبدس الموضع القدر كان رطباً فليجوز الصلوة فيه لكونه
 نجساً حتى يمس بالشمس خاصة على الوجه الشرعي وهذا الحكم ثابت
 للارض الرطبة التي لم تجفف بالشمس ولو جففها بعد ذلك غير
 ولذا قال بعده وان كانت رطبة أو جفنتك أو غير
 ذلك منك ما يصبغ ذلك الموضع الذي أصابته الشمس لم تجففها
 وإن حصل لها الجفاف بعينه فلا تصل على ذلك الموضع وإن كان غير
 الشمس صابون حتى يبدس الموضع بعينه الشمس فإن التجفيف بغير
 الشمس غير مطهر كما هو صريح صدر الخبر ويحمل على قوله
 لا تصل فيكون المرد لا تصل حتى يبدس الموضع بالشمس فإنه لا يجوز
 ذلك وحكم هذا الفرع من كانت أعضاء رطبة وإن كان مستغسل
 من السابق لكن ذكره ربما كان لقلة وقوعه أو قلما يصل إلى أناس على

سطح الارض من غير فرش اذ كانت اعضاءه رطبة حدثا من
 انما تشوه + سيما الوجه في بعض الجواهر + وللاهتمام بذلك فانه
 لا يجوز الصلوة حينئذ من جهتين نجاسة للسهل ونجاسة
 البدن لتعلقها باليد وللتنصيص على نجاسة ما جففه غير المتشوه
 وتعدى ما عند الرطوبة واللمس + وقد يتأكد الدلالة على طهارتها
 جففت بجعلها المتقابل + وبهذا الصراحة + يرتفع احتمال العفو
 والاباحة + وعليك بالتأمل + وليس هذا الكلام احذرنا
 عن حالة الاعضاء حتى يعتبر مفهومه + ويحكم بجواز الصلوة
 على النجس اليابس فان عدم جواز الصلوة عليه من منطوق صدر
 الخبر مفهوم معلوم + بدليل العموم + فكيف يستفاد جوازها
 من الدليل بالمفهوم + الا ان يمنع الاندراج في صدره ما يخبر به
 على الفرق ولا فتراق + يبين حكمي التجفيف والاشراق + فيحكم
 بالطهارة في الاول ويجوز الصلوة من دون الطهارة في الثاني +
 كما استظهره المحقق اليه باني + وهو كما سمعت الفاضل ليس
 به قائل + وكيف يكلف في اثبات احكام الشرعي بمحض هذا العبارة

على وجهه على السلام لا اتصل عليه ولا على الارض
 وجوزوا عن الوضع الغير يكون في اليك
 جازا عن النجس
 او غير فلا نصيب

التي لها وجوه ومحامل وللخضوع المستفاد من صدر الخبر
الذي نقلناه سابقا ثلثة احكام اولها حكم للوضع الذي لم
تصبه الشمس اصلا وجف تغيرها وهو النجاسة وثانيها
حكم للوضع الذي صابته الشمس وجفت وهو الطهارة وثالثها
حكم للوضع الذي صابته الشمس ولم تجف وهو رطب وهو
النجاسة ايضا ولا شك في استفادة هذه الاحكام من الخبرين
ديهما وهو قوله وان كانت رجلك الخ فالظاهر على النسخة المختارة
الراجحة انه مسوق البيان العموم في نجاسة الارض المذكورة
في الفقرة السابقة عليها في حالتي بقاء الرطوبة ونزولها بغير
الشمس فحكم بعدم جواز صلوته من كانت اعضاءه لا تطيب
هذا الوضع وان جف بغير الشمس هذا على النسخة الراجحة وفيها
مصدوحه عن توجيه النسخة المرجحة وما نقلناه عن
المولى البهبهاني في توجيهها فهو حسن وبه يرتفع عنها البعد عن
واما اللفظ فهل هي من هذا النسخة من الناسخ في قوله
صابته بالتاء فكتبه بغيرها خفاء من كتابها وهو تصرف يسير

فيما من من الدار لا وما اطيب شعرا تحقيق الظاهر عموما الحكم
 فيما لا ينقل من الارض النبات والاشجار والفلوك ما دامت عليها
 والاوتاد والاختشاب والاصحاب والرواشن والرفوف والدولاب
 كما هو ظاهر معظم الاصحاب وقد نص على كل منهما بعض الاحكام
 وهو مقتضى السيرة وسهولة الملة بل في الروضة بعد ذلك الفلك
 وان حان قطارها ولكن قضية الحائط خلافا لها والعبد
 في صدق عدم النقل بحال الجفاف كما في الحدائق من غير
 باختلاف فلو صار المنقول غير منقول طرعا لشمك الاختلاف
 المستدخلة في الدار والطين اذا طين به الجدار به وكذا
 وعرض النقل لغير المنقول جري عليه حكم المنقول لعدم الدليل على
 طهارته بالشمس الارض واجزائها فانه لا يبعد بقاء الحكم
 فيها وانصارت منقولة كما اذا انهدم الجدار به فطر بها
 التمس اجزاء الارضية كالاجار به بل لعل وجه الا ان يثبت
 الاجماع على خلافه لان الحكم فيها غير متوقف على عدم النقل
 بل يصح استنادا من بعد ومن قبل الى كونها من الارض

لما ارفق الشيطان بكل طوائف البت كالفرد
 لا نقل ولا يحمل الفرة على شجرة وقطاعها في الساحة
 اشياء مما من ذلك حيث نقل في المنقول ما في الفرة من
 مقال لا يثبت والسا دون الفرة على الاشجار قال في المسألة
 بعد نقل ذلك ما ذكره الجامة اهل بالاشجار والاشجار
 بالستران وانصارت في نقل القطع اولى وصدق له في الفرة
 في انظر الاخرس على ان نقل البنية على الاشجار وان كان نقلها
 وكان المستثنى في ذلك عموم الطين والطين
 وقوله كما قاله في ذلك على وجه العلم
 ان كان الاصل طيناً فانه لا يتحول الى طين
 ولا يمكن نقله من المنقول في النقل الى طين
 كما هو حال الجفاف فلو كان الجدار من
 كان السطح كان طيناً فلو كان الجدار من
 اصحابه كان طيناً فلو كان الجدار من
 ولو كان الجدار من طين فلو كان الجدار من

الكتاب
 فيمن لفظ الجار الجار من صاحب البيت ١٦٠

في الأصل وحكمها بالخصوص + منصوص في المنصوص + وكانه بينا
 منصوص + ويتفرع على ذلك انه اذا تنجست ارض البيت ولم يصيبها
 الشمس نقل ترابها المتنجس ووضع في الشمس + ورث الماء عليه ان عرض
 له ليس + فيظهر انشاء الله + وفاقا للاستاء العلامة طائفة
 تحقيق انما يظهر من النجاسات ما لا جرم له كالبول والماء القذر
 فلا يظهر القائل الا اذا انزلت عينه بغير مطهر + فيظهر على
 الاشهر وكذا الدم + بحكم فيه بالعدم + ولا يبعد كل البعد تناول
 الحكم من المنى الايق + ومن الخمر التحيق + وكذا الدم اذا رقت
 الاتحاد الطريق + والاحتياط واضح + بل الاجتناب الجرح + وما ط
 من الاخبار على العموم كالرضوى فخصص باليس له جرم + لانه
 شرط في الحكم + ذكره لا بطريق الجرم + وما امره بلفظ البول
 كصغير زارة فهو على طريق المثال وليس بحاجة الى السؤال +
 وعدم خلوا الارض عنه في غالب الاحوال على هذا فلا فرق في الحكم
 في المظاهر بين البول المتنجس كسور الكافر + لانه راجع فيما
 ذكره من قوله عليه السلام مثل البول غير لا وقوله عليه السلام
 في العذر الرضوى ١٢

من البول وغير ذلك وقوله بجمع قذر + ولزوم الحرج + لولم
يذكر جرمه + وقوله نحر الزرع والنباتات والبساتين عن هذا اللام
عند الاستقاء + في مثل هذه الارضين + المظنون فيها كالمزارعين
والدهاقين + فلنا متاخا اليقين + وما شك في عدم جرميته
فلا حوط بل الاقرب فيه الاجتناب + لان داعي الاستصحاب بحجاب +
ومن الاجتناب + من خصص الحكم بالبول ان هذا الشيء عجاب +
فصرع لا تظهر الشمس عند الاحتراق + لفقد الاشتراق + وكذا اذا
توارت بأحجاب + وكانت تحت السحاب + وكذا الحكم في السطح
من باريتين موضوعتين على الارض احدهما فوق الاخرى + و
في السطح الباطن المتخصص بجدار اختص الاشتراق بسطحه لا ظهر الظاهر
وفي الداخل من جدارين متداصقين اشرق على الخارج منهما وهذا
بطريق اولي + وثالثها النار تظهر احوالها سرا دا وخافا للسير
للعلمة + والشهق المحتومة + بل الاجامعات المحكية + في شطرنج
الكتب القهيه + فمن الشخ في الخادف اجماع الفرقه على طهاره
الاعيان النجسة بغيرون تاركها + وعن المحقق في المعبر اجماع الناس

ان قوله بجمع قذر + ولزوم الحرج + لولم يذكر جرمه + وقوله نحر الزرع والنباتات والبساتين عن هذا اللام عند الاستقاء + في مثل هذه الارضين + المظنون فيها كالمزارعين والدهاقين + فلنا متاخا اليقين + وما شك في عدم جرميته فلا حوط بل الاقرب فيه الاجتناب + لان داعي الاستصحاب بحجاب + ومن الاجتناب + من خصص الحكم بالبول ان هذا الشيء عجاب + فصرع لا تظهر الشمس عند الاحتراق + لفقد الاشتراق + وكذا اذا توارت بأحجاب + وكانت تحت السحاب + وكذا الحكم في السطح من باريتين موضوعتين على الارض احدهما فوق الاخرى + و في السطح الباطن المتخصص بجدار اختص الاشتراق بسطحه لا ظهر الظاهر وفي الداخل من جدارين متداصقين اشرق على الخارج منهما وهذا بطريق اولي + وثالثها النار تظهر احوالها سرا دا وخافا للسير للعلمة + والشهق المحتومة + بل الاجامعات المحكية + في شطرنج الكتب القهيه + فمن الشخ في الخادف اجماع الفرقه على طهاره العيان النجسة بغيرون تاركها + وعن المحقق في المعبر اجماع الناس

على عدم توقي دواخن التراجدين النجسه ولو لم يكن طاهرا بالاستحالة
لنوتر عوامنه انتهى وبما يستدل لذلك بصحة علي بن جعفر عن
احيه الكاظم عليه السلام على ما نقله بعض الاحاطم عن قريب الانساب
سالم عن الحسن بن علي بن العلاء الصوفي المسجد قال لا بأس بما رواه ابن
بابويه في المشائخ الثلاثة في الصحيح عن الحسن بن محبوب سأل ابا الحسن
عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدس لا وعظام الموتى ثم يخصص
به المسجد المسجد عليه فكتب اليه بخطه ان الماء والنار قد طهر وهو
مشكل اما **اولا** فبا اعتبار اسناد التطهير الى الماء وهو انما ينشر
الجص وفيه ان الجص على فرض كونه متنجسا لا يطهر بالماء المرحوم
فانه غير مطهر لجماعا واما للعدس الموقد عليه وفيه ان العدس
ان خرجت عن حقيقتها ودخلت في حقيقته انجسم الطاهر وفيه
طاهرة وهذا ظاهر وان بقيت على حقيقتها ولم تغيرها النار تغيرا
لغيرها الماء تطهيره واما ثانيا فبا اعتبار اسناد التطهير الى
النار وهو فرع تنحصر الجص وفيه اشكال او على تقدير تسليمه فلا تغير
النار رواد هذا توضيحا اشار اليه المحقق في المقبر وهو كما قال

وبأنه يجب من الرفع
 شايخ الفاضل
 من الأخت ١٣

١١٣

القصورى غير معتبر إذ يمكن توجيهه بأن يكون غرض السائل استعلام
 حال المذلة الموقدة على الجحش المناوطة به الباقية اجزاءها فيه
 وانما هل يظهر بعد الاخر اعم لا وعلى الثاني فتجسس الجحش المختلط بها
 للمساواة لها برطوبة الماء بناء على ما هو المرسوم من استعماله في
 البناء فاجاب عليه سلام بان الماء والنار مطهران قد وردا
 عليه كل منهما كاف في تطهير الا ان الطهارة الحاصلة بالنار
 شرعية وبالماء لغوية وهى النظافة ونحوها والنفرة المتحققة بسبب
 القدرة والعظام المحترقة واذ قد حصلت الطهارة بالنار
 ثم لاستدلاله وارتفاع الاشكال واحاصل ان كون النار مطهرة
 شرعا قد علم بقوله ان الماء والنار قد طهرا لان الماء لا يدخله في
 الطهارة الشرعية فان لم يكن النار ايضا مطهرة شرعا بقى المسجد نجسا
 فلا يتجدد عليه الظاهر من كلامه تجويز السجود عليه معللا بان
 النار مطهرة وعلى هذا يلزم فساد كلام المعصوم وذليله دعوى
 حاشاه فترحاشاه واما ذكر الماء فتوجيهه بما سمعت ان اريد
 به المخرج ويمكن ان يراد به ماء المطر اذا المسجد ربما كان مكتسفا

140

١٦٥
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

للعالم + والله العالم **تَعْقِيبُ** لماك تَقَطَّعَتْ اَنَامُ اسندوا
 التعليل الى النار تجوز لعلو قلة السببية ولا بأس + وافرح وهما
 بالذات تسهيل على الناس + والا لاطهارت في الحقيقة تسعة
 اجناس + وهذا كما فعله الأطباء في تقسيم أدلة القبح + و
 الامر هين بعد العلم بالفرق والتمييز بين ما بالذات وما بالعرض
 تحقيق وما يستشكل ما هو المختار + من طهارة الدخان بل حاله
 النار بما حكم عن الشيء من نجاسة دخان الدهن معللة بان ذلك
 من تصاعد بعض اجزائه قبل حالته النار لها بواسطة السخونة
 وبذلك استدل على منع الاستنباط به تحت الظل كذا افعلوا
 وتنظروا فيه من وجوه + اما اولها فلما سمعت من الاجماع والسمع
 السيد والزمان + على عدم التوقي من الدخان + وهو كما شفع
 تحقق الاحالة والاستحالة بلا استحسان + دليل على طهارة قبل
 عدم اصطحابه لاجزاء الادهان + وربما يدعى العفون تلك
 الاجزاء اليسيرة + للسيرة + وانت خبير بان معقود الاجماع مجمل
 ليس فيه فمذكر مدخل + ودعوى العفون لا تفصيل للتقويل + ما لم

۱۶۶
 اوستی فیتلیم فیم الخیسن اعلیٰ
 الختلف فلست ارجب ان یکون الانیس

من ذلك
عن دقت
بازا الاستصلاح
سبح الشاذب السيد فخر الدين
ان الروايات السراج الاسراج تحت السراج ١٣

[illegible]

الأكيد + وما في مسألة الشيخ من قولنا يستصير بهام كونه جملة خبرية
 على الاستحباب الارشاد كما أفيد + بقرينه المقام وشهادة الوحيدة
 والعرض القديم والجديد + والله على كل شيء شهيد + تلخيص
 لب القول طهارة مطلق الدخان + وان كان ساطعاً من نجاسة
 الادهان لما مرت الإشارة اليه من الاستحالة وتغير الاسم و
 عدم ثبوت تصاعد الاجزاء معه وعلى التسليم فالدخان على النجاسة
 المصطفية + دون الدقائق الفلسفية + والمختار منها مستلزم
 للعسر + والله يريد بكم اليسر + والمسير المستقر الشائعة
 في الافاق + سيما العراق + فان المستراح فيها لا يصفو الى زمن
 طويل + ويدخله القاطن والسائر والدخيل والتزيل + والابخرة
 تبصاعد فيه + والبضار عائل الدخان في الحكم وبنهاية + قال
 في كشف اللثام بعد طهارة الدخان وبه يعلم طهارة البخار و
 ايضا فالناس يجمعون على عدم التوق من هذه النجاسات وادخا
 بخيرها وحكم في المنية بنجاسة ما يتقاطر من بخار النفس الا ان يعلم
 تكونه من الهواء قال في الجواهر وقد نقل في المنية بلفظه ما حكم

والمعتبر به والظاهر انه ليس الا نقصد الاستحالة وعدم خروجه
من الارض قد ^{له} بتحقيقه انضجنا المطبوخ من العجين
النجس غداً طاهر على الظاهر عملاً بالاستصحاب. وعليه الكثرة المتناهية
ولذا ورد الامر تأويلاً بدفعه واخرى بليعه من يستعمل الميتة وقيل
بطهارته كما نقل عن الشيخ في موضع من النهاية. وتبعه السبكي
في الكفاية. ونظر الى الاستحالة عملاً بالرواية. وفي الكل نظر
ما في الاحالة فلما فيها من النع الظاهر فان الاستحالة تبدل لما فيه
والمحقق في الخبر مجرد التجهيف والتغير. فلا يكتفي في التحليل. و
اما الرواية فمن وليته عبد الله بن الزبير. ومروسة محمد بن عبد الله
ففي الاولى مورد السؤال ما عجز بماء البئر الذي مات فيه لها وقال اذا
اصابها النار فلا بأس بأكله. وفي الثانية في عجين عجن وحضر ثم علم ان
الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس اكلت النار ما فيه وانت تعلم ان الامر
بالدفن والبيع يتأخيرهما. وان للبحث محالاً فيهما. اما في الاولى فانه
ماء البئر طاهر على الاحتياط. فلا بأس به ولو لم تستسار. واما في
الثانية فلان من الميتات ما هو طاهر. وليس في الخبر ما يدل على ان

الواقع في الماء مأهوقه + واما قوله في الاولى اذا اصابه النار
 فلا بأس في الثانية لا بأس اكلت النار + فلعلة شارة الى نعم الاستعداد
 وبما جعله فكل من الرويتين لقبيل التأويل + على ان الاولى مستقلة على
 بعذر الرافعيه والمجاهيل + واما ما في المذكر من الطهارة في
 الثانية بالارسال + فلا يخلو عن الاشكال + لان كميل ابن ابي عمير
 كما ساعد + عند الاستيد + وهو على ما ذكره في كتب الرجال
 من اجابة الصحابة + ومن جمعت على تصحيح ما صح عنه الصحابة +
 كلامه اختلاف عجيب + فحكم بنجاسته في المحكي عن البسط
 والتهذيب + وافتر بطهارة فيما نقل عن الاستبصار + نظراً
 الى بعض الاخبار + وقال في نهايته + تارة بطهارة + واخرى
 بنجاسته + وقد يقال انه ذكر اخبار الطهارة رتبة ^{است} ونجاسته
 عن بديل الاعتقاد + انه رجع عن القول الاول الى الثاني فلا
 فلا استبعاد + والمختصران المشهور + هو المنصور + و
 الاحتياط ايضا في الاجتناب + والله العالم بالصواب
 وسائرها الاستحالة وهي تيد الصور في نوعية واستقام

فان من خبرها بالاحمد بن الحسن المشي وقيل
 النجاشي وكان واقفاً واحداً من محبين صاحب البيت
 ووجهه عند الترويه بها لان قال في الدرر

الماهية الى صورة اخرى والتساب اسم مباح للقول قاله
 في شرح الالفية وقيل تغير الاجزاء والقلوب كما من جال لكل
 كما عن الشهيد في تعلقاته على القواعد والاول جود بل
 الثاني ان اريد به الاول فالمال واحد والا فاسد +
 لا تنقضه بالمتفحش من الفحش اذا صار دقيقا + ومن الارز
 اذا اتخذ سويقا + ومن اللبن + اذا عمل منه العجينة +
 السمن + وبما يخبز المطبوخ من العجين + واخلو السكر اذا
 طبخ منه السككبين + الى غير ذلك مما تغير اجزائه من
 حالته الى حالته + ولو يتحقق فيه ما اعتبره الشارع في
 الاستحالة + وليعلم ان الاستصحاب هو ابقاء ما كان +
 الى ان يحصل زواله الا يقان + فكل من الاستصحاب
 والاستحالة حدثان + ومن اشتبه عليه الامر والتبس +
 بما اخرج بعض افراد الاستصحاب في الاستحالة او عكس
 فالاصل فيما تغير صفته خاصة هو الاستصحاب لا اذا
 عارضه الدليل + وكذا فيما اسلخ حقيقته فلا استحالة

فيه هو الأصل الأصيل + فيخرج تغير الصفات لا يستحيل استعماله ولا يظفر
 كما خرج ياد المرفع القليل + أما ثبت بالدليل + فيظهر بالتغير
 كالماء القليل إذا امتزج بالكثير + وكالتوب الطبا لتجس + إذا
 جففته الشمس + وكذا الحال في الاستحالة كالماء الطاهر
 إذا استحال بوجلا لا يוכל محله + فان الاستحالة لا يزيلها
 حكمه + لان المحال ليس طاهر بلا نكير + وكما نكر المستحالة
 في الخل الكثير + فان الاستحالة لا يكون فيها سببا للتطهير +
 إذا يظهر أثرها ولو فرض التأثير + والماء المطلق الصالح للوضوء
 أو المتجسس إذا صار مضافا فاحد حكميه يتغير + دون الآخر
 وذلك لان التغير هو الصلوح كان مازال من جهة وصف
 نزل عنه وهو الاطلاق + وغير التغير وهو التجسس كان
 ثابتا له من حيث كونه جسمًا طبا وهو باق + على أن الاستحالة
 لا محل في الصلوح لأجرائه + إذ محل الشك لا شك في عدم
 بقاءه + مع عدم الصلوح لاشفاء شرطه وهو الاطلاق لا
 يخصم تغير الماء عن حاله + حتى لو نقل ماء بينه ومعه

عن ملك لا ترفع عنه الصلوح يخرج انتقاله والصورة الحال
 اليها انكنت معلومة النفاضة ^{وشرط الابرار} فلا استعمال منجسة كالماء الطاهر
 يستعمل لولا لما لا يוכל محله ولا فطره للنفس والمتنفس كما اذا
 اخبر خلة والنطفة حيوانا طاهرا والعذر دودا والدم قحما
 والماء النجس لولا لما كوال المحل ان الشئ اذا تسلي عن حقيقة وكل
 في حقيقة اخرى كان الحكم اذ لكل حقيقة حكم وهذا واضح
 وللجماع نقلا وتخصيلا. وللسيرة للسمع وكثير ذلك دليل
 وقد يجتزى المطلوب بادراجته تحت اصلهم الحكم بان الحكم يد
 مدار الاسم ولا يقدح فيه تخلفه في بعض العوارض بالدليل فان
 هذا شأن كل اصل اصيل. ولا لزوم بطلان حكم الاستصحاب وهو
 حكم عام. بعينه التام. وفي هذا المقام كما لو ان اليه بعض الحكم
 نظر الى ما بلغ حد الشوع. من انه مشروط ببقاء الموضوع
 وفيه تأمل لا يستقيم معه هذا الاحتجاج. وسيظهر
 لك انه محتاج الى التقييم والافضاج. وكيف كان
 فقد علمت ان الحكم لا يحتاج الى هذا الادراج. فلا

يحتاج الى القصص عن الدليل + بل يكفي العلم بان هذا الشيء مستحيل
واما تحقيق قولهم ان تغير الحكم + بتغير الاسم + فيقتضي بسطاً
في الكلام لا يتعمد المقام + وجملة ان لا بد من تخصيص ان
ملاحظهم بالتغير عدم بقاء الحكم السابق + او ثبوت حكم لاحق
وكل منهما باطله محل الريب + لانه ربما ينافي بتغير المناط
والاستصحاب + فلا بد من التمييز بين مورد ومورد هما
ليظهر طريق الصواب + والظاهر ان ارادة الاول بعيدة عن
ظاهر كلام هؤلاء الفقهاء + فانهم يفترون عن هذه الاصليات
الاحكام تدور مدار الاسماء + وثانيان هذا الاصلين هما
القيضين احدهما منطوق قولنا كلما تحقق الاسم تحقق الحكم
وثانيتهما المفهوم اما المنطوق فصدقه معلوم والرجوع في ذلك
الى العرف واهله + واما المفهوم فظاهر كلامهم فيه اعم +
وهو ممنوع لان دليله اما النقص انتفاء لا معلوم + وما جاء
من انه اذا تحول عن اسم انخرط فلا بأس فليس من قبيل النقص
لانه بالتحول يخص + واقصا له ان يشمل ما عدا + مما

تقول عن ما هيبه + ولا كلام في حجته + وأما القياس
بمعناه لو لم يتغير الحكم بتغير الاسم لكان باقيا على حاله + مع
تغير الاسم وزواله + وحينئذ يلزم القياس وهو منفي في الضرورة
الأولى نظر مجاز أن يتغير الحكم الأول بمعنى عدم بقاءه +
وهو أعم من تجد حكمه لغير مجده + وكذا في الثانية لأنه
إذا علم أن الفارق بين الاسمين ليس له تأثير في الحكم فيلزم
وهو يتقيد للناتج وليس من باب القياس + فانه يختص بالناظر
وهذا معمول به بين المجتهدين المتهدين + بل عمل به الأخيار
مع طعنهم فيهم باتباع المعاندين + وأما صدق الامتناع بعينه
انما إذا كان المحكوم عليه الاسم فحكم على غيره لم يمثل فيه انه
ان اراد انه لا يمثل ان لم يأت بالاسم المحكوم عليه فمسلم وكنت
غير لازم لانا نوافق في صدق المنطوق وان اراد انه لا يمثل
لأجل المتعدي ان اتى بالمحكوم عليه فلا نسلم لان التخصيص
بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم لأعمال القول بحجته فهو لم القلب +
وهي ضعيفة في المذهب + وأما متفاهل العرف وحالهم

له سوق الدليل وتبين كذا كما أنه لا يمتنع في القياس
بغير الاسم وكل اسم الحكم العدل بشرط عدم تفرقه
في الاسم في حد ذاته وان يجرى في الاسم في حد ذاته
في العلم بالي كذا وان يجرى في العلم بالي كذا
الحكم الاول بتغير الاسم كان باقيا على حاله
الاول بآتيان القياس في الملازمة الاولى
كما تنفي الحكم الاول في الاسم بتغيره
الملازمة الثانية فلو كان الحكم الاول بغير
لزم القياس

فانهم بما يتغيرون يحكم بتغير الاسم في مادة ولا يتغيرونه في آخره
 بل يختلف احكامهم في مادة واحدة كما اذا صارت الحنطة
 دقيقا او عجينا او خبزا والقطر ثوبا والطين لبننة او خرفا
 فان حكمهم مختلف في كل منهما بالنظر الى اغراض المتعلقة به
 والاحوال الطارية عليه فحكمهم فيه في البيع والشراء والهبة
 ربما يتغير وفي القياس لا يتغير فقد تلخص من هذا كله انه
 لا دليل عليه الا فيما علم فيه حال اللفظ انهم يتغيرونه بتغير الاسم
 كما اذا كان الوصف العنوان علة للحكم على انه لا بد من تقييد
 الاسم المتغير بكونه للكل الاشمل والا فليس ما يتغير الاسم به
 تغير في المسمى كالزبيب والعنب والبشر الرطب وغيرها
 من اسماء الخمر والجمل فاتها مختلفة بحسب الصنف او الوصف
 وحكم النوع لا يختل فهو لو كان تغير الاسم كاشفا عن تغير
 الحقيقة فهو اصل موصل ولكن لا يرجع الى الدليل الاول
 بل كانه هو فلا تغفل ولا نطيل الكلام بما بقى من التخص
 والابرار لا جلبيه المقام وعدم الحاجة اليه في اصل

الماء + قفراح المشهور الظاهر من النظائر الطاهرة في العلم المستحيل
من الكلب الخنزير + وشروط بعضها اشتغال المصلحة على الله الكثير
لا أن وقع في القليل نجس الماء لأفريقه أن يستحيل + وفي العذرة
إذا استحال إلى التراب والطين + خلا فانظر بعض الاستحالات
مع تصحيح بطهارة التراب المستحيل من الاعيان النفس + وقت
بعض العذرة لا يكونها يابسة + ولا يتغير وجه الاول + ولذلك
يقول + فيقال التمسحة قفر اجزاء الاستحالة + وقد يستدل
بها باعتبار ضعف الدلالة + مفضية الى الاطالة + منها ما
فيه اجمال + واخر لو تجوز في كل ما استحال + وليتقصر من
نحوه من ان هذا القائل المحل الجليل + استد الطهارة
التراب المستحيل + من الاعيان النجسة بان الحكم هو على الاسم
فيقول بنحوه وهذا هو الاصل الذي سمعت من احكامه + فترى
عليه ومالك + ولتجاسة المستحيل لمعا بانها قاعة بالاجزاء وقد
علمت ان هذا مطرد في كل استحالة + وقد حريت بما وعيت
ذلك توسع وهذا تضيق + وهو تضاد على تضاد عند التقيد

[illegible]

فكيف يجمع بينهما والتوفيق فافهم واسأل الله التوفيق وذلك
 ان تقول في توجيهه ان الاجزاء الارضية باعيانها موجودة
 في العذرة حل كونها عذرة بيضاء ان مَشْخَصَاتِهَا كَارَاهِهَا
 واللون سائر لهما في تلك الحالة فاذن الشك عنها مزيل لها
 يظن بها الاستحالة وان الظن لا يفزع عن الحق شيئا وهذا
 الصق بكلامه ووافوق بجملة فقد نقل عنه في الكتاب احصاء
 ملحان النجاسة قائمة بالاجزاء فلا تزول بتغير اوصاف علمها
 انتهى نقلاً عن المنتهى وفيه بعد ان الكلام على استحالتها
 الى الارض وما ذكرته فهو على التسليم غير مانع من الفرض الا ان
 يقال لا استحالة في رايته العذرة عند غير متحققه لا اولى
 بثابتة متحققة وتظهيرها الفهم والخوف كما سلف ولو كان
 فرض الاستحالة فيها فرضاً واقعياً لكان يحكم بطهارتها كما اذا صار
 جزء من النيات ولا اقل من ان يكون هذا منعكته و
 انكاره في صورة الدعوى فعل المذنب لا ثبات ولا حجة الا ان

يستدل + فليتأمل + هذا هو الكلام من قول الأول + وأما الثاني
 فلم وجه كما قيل + وهو أنها إذا كانت رطبة تلطخ بها التراب وهو
 غير مستعمل + فلو استعملت الفحاسة بعد ذلك وأمنزجت بقيت
 الأجزاء الترابية على الفحاسة والمستعملة أيضا لا شئ بها كما
 عن المعتبر قال الشيخ حسن + وهذا الكلام من حسن + لكن لا يخفى أن
 الفحاسة حينئذ عرضة قبلية للتطهير + فخرجت راحة عن محل
 البعث والتفكير + ولعل غرضه مجرد التبيين والتنوير + وبما جلت
 فلا حجة للخلاف في المسئلة + ولولا ما افردناها عن الأمثلة
 ومع ذلك فالأحوط الاجتناب عن وجع عن خلافه ولا خلاف
 وإن لم تسأله لا الأحكام + فصرح بظاهره بغير الاستحالة خلاف
 بنفسها من غير إفساد + وهو من الضرورة بمكان لا يحتاج
 إلى الاستشهاد + وأما إذا تمكنت بالجلد فبغير تطهير أيضا
 ويحتل المنع وتوقف الشهيد + والثاني أحوط وأوفق عند الأول جلت
 من الأخبار تحذر الصيوان عن على عليه السلام من كل ما يفسد
 ولا تأكلوا ما أفسدتم ولا تشربوا ما أفسدتم عن الصادق عليه السلام

يُجْعَلُ فِيهِ انْخِلَاقُ الْإِلَهِ مَا جَاءَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ وَتَجَرُّغُهُ عَنْهُ انْخِرَ
يُجْعَلُ خِلَافَ قَالِ الْإِسْبَاسِ إِذَا لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا مَا يَقْبَلُهَا لَكِنَّهَا مَعَارِضُهَا يَأْتِي
وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ وَيُمْكِنُ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ بَابَانِ لِاسْتِقَالَةِ هُوَ عِلَّةُ الطَّهَارَةِ
وَالْعَلِيَّةِ وَوَالْعَادِلُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الْعَلِيَّةِ بِبَلْ حَلَّ الْأَجْمَاعِ عَلَيْهِ عَنِ
الْمُرْتَضَى وَابْنِ الْحَلِّ وَظَاهِرُ الْفَائِضِ الْهِنْدِيِّ وَهُوَ دَوْلُوحُ الْمُجْتَمِعَةِ
عَبْدُ الْغَنِيِّ زَيْنُ الْهِنْدِيِّ وَكَتَبَتْ إِلَى الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَبْلُ الْفَيْلِ
الْعَصِيرُ بِصِدْرٍ خَيْرًا فَيُصِيبُ عَلَيْهِ انْخِلَاقُ شَيْءٍ يُعْتَرِضُ حَتَّى يَصِيدَ خِلَافَ
قَالِ الْإِسْبَاسُ بِهِ وَمَا حَلَّ عَنْ فَقْهِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَنِ السَّارِثِ
مِنْ خِزَابِ بَصِيرَةٍ وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عِلَاجِهِ بِالْإِلْمِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ
وَتُصِغَّرُ جَمِيلٌ قَالِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكُونُ لِي عَلَى الرَّجُلِ دِرَاهِمُ فَيُطْلَعُ
بِمَا حَمَرًا فَقَالَ خَذْهَا ثُمَّ أَسْدَهَا وَقَالَ عَلَيْنَ بِخَدِيدٍ أَجْلُهَا
خَلَاوَعِي هَذَا فَيُفْعَلُ الْخَبَارُ النَّعْمُ عَلَى الْكِرَاهَةِ جَمْعًا وَبَلْ لَيْسَ بِشَكْلِ
أَيْضًا السَّكُونُ بِمَا قَطْعًا لِأَنَّهُ أَقْسَدُ وَأَجْعَلُ صِفَتًا أَمْ رَحَى تَدِيلُ
عَلَى الرَّجْحَانِ وَهُوَ الْكِرَاهَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ لِأَنَّهُ يُقَالُ الْعِلْمُ
نَزَلَتْ فِي خُصُوصِ الْمَقَامِ حَقَقًا عَلَى أَلِ الْمَوْحِنِ وَمَنْ مِمَّنْ خُفِيَ عَنْهُمْ

هذا هو الوجه الثاني
من اجابته في
كتاب الحاشية

في صورة العلامتين مستهلكتين لانها ان بقيت بعد تنقيتها نجسيتها
ثانية ويقتدُرُ عن المشهور يمنع التفسير للتبعية كما في الآية وفيه
شيء وهو ان اقصر ما يدل على التبعية هو ان التَّوَارِكُ يظهر
المستحيل وهو لو بعد جرح وهو يستحيل ان بقيت النجاسة في الآية
وهذه العلة في العين مطلقا غير جارية اذ يترك العلامة بالاجسام
الثانية الا ان يقال ان دليل العموم ترك الاستفصال فقد
تلخص مع اختلاف الاخبار في عدم جرح النحران مطلقا المقتل
يطهر ويحل فافسادها اصابها العموم الادلة المعلومة وفيما
قال البحر الطباي في المنظومة واخرج العصيدان تخلد
في اتفاق طهر وحلله بنفسه او بعد جرح القلب ان لم يبق القلب
فيما ذهب ثم ان وقعت النحر في حجب انحل فالظاهر انها
لا تطهر ولا هو ان استهلك ولا دلالة فيما مر على طهرها لان
المبتدأ منه عكس ذلك ولو طهرت لزمر طهر البول وغيره من
النجاسات اذا وقع في المرتبة فاستهلك وزهق وهذا قول
مختلف ومن العجب العجيب عمل الفاضل القاساني بما هو بعد

من القياس المتعالي + حيث قال ان الخلل لا يقصر من تلك الاعيان
 المعاجز بها + وهو من أعز مسالك الاخبارية + واجبها + فاقهم
 اشتد الناس + منعوا انكارا على لقياس + حتى انهم يدعون
 بطلان القياس بالاولوية والفهي + فكيف يستجيز لا مع الفارق بعد
 هذا الدعوى + وهو ان الاعيان اذا وقعت في الخمر طهرها
 بالنقص والخمر اذا وقعت في الخلل نجست الخلل ولا طهر لها عقلا
 الاستحالة وهي متأخرة عن نجس او معه تنزلا فاذا استحال
 استحالة الى الخلل النجس ولا يعقل تقدم استحالة الخمر على نجس
 الخلل لان الظاهر انها محتاجة الى مضي زمان صاير ولا لها فرع
 على لماداة النجس للخل وبعبارة اخرى ان العين اذا وقعت
 في الخمر احالها خلوا فهناك نجس وهي الخمر مننجس وهي العين الملقاة
 وكلها قد طهر اما باستحالة جميعا والاولى استحالة والثانية
 تبع للنقص واما اذا وقعت الخمر في الخلل فهناك نجس مننجس
 ايضا والنجس هو الخمر وان استحالة لكن النجس هو الخلل باق على
 حاله ليس له حالة يستحيل اليها ولا عمل للنجس + لعدم العلة

الشرعية + ولو اذ عاينها بحجة الوقوع استحال ولما تقرر له
 الخلل خلل + فلا تسمع من غير نظر ولا تعقل + خصوصاً من يدعي
 اليقين + ويبالغ في التكبر على الظن والتخمين + وكما بين توقف
 الشهيد وهو من المجتهدين العظام + في جواز علاج الجنابة
 وبين تعدد قياساتنا وهو من الاخبارية من تحجيز العلاج
 مطلقاً الى طهر الخلّ الغزير المستهلك فيه الخمرية وهم الاستراة
 من غير نص في المقام + وخاصتها الانتقال هو التحول من مكان
 حقيقة حكمها الجاسة الى اضافة مطهرة كذلك لانسان اذا
 انقل الى القمل + والبق + وبقيد الحقيقة خرج العلق + فانه
 لا يضاف اليها حقيقة بقول مطلق + والظاهر من كلامهم ان
 الانتقال + مطهر بالاستقلال + والفارق بينه وبين الاستحالة
 ان فيه كسب اسم مبائن ولو مع بقاء الحقيقة وهي لا يبق فيها لكن
 ظاهر ما نقل عن الشهيد في الذكر من انه قال يطهر الذم بقل
 الى البعوض والبرغوث لسرعة استحالته اذ هما انهما راجع الى الاستحالة
 ويحتمل ان يكون قوله هذا كناية عن كسب اسم مبائن باضافته

الى الجوف وعلى التحال فهو مطهر في ما ذكر من المثال لقوله عليه السلام
 في جم البراغيث ليس بين يأس ولزوم الحج والسهو التي كانت
 ان تكون اجماعاً وذلك الذي يثبت به اللام + والافضل الاضافه
 مجال واسع للكلام + واما العلق فالتظاهر ان الدم المخبذ
 اليها لا يحكم بطهارته + الا بعد العلم باستحالة دفن السيل العلم
 ومن في طبقته + من الاعاظم + فائهما كما المحاجم + والله العالم
 وسادسها الاسلام وهو مطهر ان كان عن كفر صلي اجماعا بل
 صريحاً من الدين اوالذهب ويتبعه ما به + من عرفه ورضاه
 دون شيا به + ولا فرق في بدنه بين النجس المتنجس لان النجاسة
 الكفرية اذا زالت عنه بالاسلام زالت العرضية ايضا لانها
 وعدم اشتدادها + ولو قلنا بعد رضا عفن النجاسة بل على القول
 به ايضا للسيرة المستقر وعدم ورود الامر من الشارع بوجوب
 تطهيرها مع القطع بتلحقها بانواع منها + في عمدة + وبان استقامتها
 الماء في زمن كفر + غير مفيد لطهره + نعم ان كانت عينها حية
 الاسلام موجودة + لم يكن يد من تطهيرها على الطهارة المأمورة

وأما أن ارتد عن القطر العياذ بالله ثم أسلم فهو يعلو قبل
 لاوغزى إلى العظم ولختار الشيخ للعاصم صاحب الجواهر
 وقيل نعم أحسن القائل بالقباسه أما أولا فبأنه يستحب كبره
 ونجاسته وفيه إثمها جميعا قد زالا بالتوبه فلا محل للاستغنا
 وما باله لم يحكم بعد توبته بارتداده هو يعلم وإن الله
 هو يقبل التوبه عن عباده وأما ثانيا فالإجماع المنقول عن
 كشف اللثام على عدم قبول توبته ومستندة صحيحة بان مسلم
 من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمد بعد إسلامه
 فلا توبه له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويعسقم أترك
 على ولده فإن معنى نفى التوبه نفى أحكامها التي فيها الطهارة و
 قس عليه عثمان بن عيسى من شك في الله بعد مولده من القطر
 لم ينفى إلى خير أبدا وموثقة الساباطي قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول كل مسلم يدين مسلمين ارتد عن دين
 الإسلام وحجده محمد صلى الله عليه وآله وسلم بنوبته ولكن
 فإن دمه مباح لكل من سمع خلاك منه وامراته بآئنه منه يلزم

أولاً فلا تقريه، ولتقسم ماله على مائه الحديث وقيده انه ان اراد العبد
قبول توبته عدم قبوليتها مطلقاً فالاجماع ممنوع لتفق الخلاف
في المسئلة من اعظم المجتهدين * وفاضل الاساطين *
الشهيد بن من الاولين * وبحر العلوم من المتأخرين * وان اراد
عدم قبوليتها طاهر فسلم ونفيها في الصحيحين بهذا المعنى لكنه
لا يستلزم نفي الطهارة والعبرة بالاجماع على عدم قبول توبته
في الظاهر مطلقاً والاكتفاء الصحيح في هذا المطلب غير خاصة *
لصحة ان يكون بمعنى نفيها عدم قبولها ومنعها من اجراء الاحكام
الخاصة * واما المسئلة فتضعفها خالية عن النفي كما لموقفه
واقصلا الاخبار عما هو الغالب من احوال المرتدين فهو مثل
ما ورد في حق بنى امية، وولد الزنا واما ثالثاً فينا في جرح
مجمع الكفار لا شعرا احكامه من قتله وقسمه ماله بذلك
فيكون عليه بالنجاسة التي هو من احكام الكفر بل هو امرها
وقيه ان ذلك ما لم يلب فاما اذا تاب لم يظفر به
السلطان * فليس الاسم الفسوة بعد الايمان * فيحكم

عليها عتار فامنت بما يحكم به للكافر ومعلوم ان الكافر اذا اهل
فهو طاهر ومن هنا ومنه ان استمسك للقائلين بالنجاسة
بالاطلاق فالتدليس على المرتدين واستحقاقهم النار في يوم
الدين لان ذلك مقتد بان يموتوا وهم كفار ولم يتوبوا الى
الله الفقار على ان التوعد بالنار واقع في سائر اهل الكتاب
ولا فاعل بنجاستهم جميعا كما هو الظاهر وما يصلح حجة للعالم
بالطهارة فوجوه احدها انه مكلف بالعبادة البتة فلم يقبل
توبته كان تكليفها عبثا فليحتمل كونه تكليفا بالاطلاق وقيل
عليه اولانا لان سلم كونه مكلفا لانه في حكم الميت وجوباته في
حكمه في بيئونة زوجته وغيرها ما ورد فيه النص لا في حكم
في سقوط التكليف الاثر ان المفقود عند تحقق الشرط في
حكم الميت ايضا ولذا تطلق زوجته وتقسم تركته ولكن لا ينقطع
عنه الصوم والتعلق ولو كان في افلاحة وليس من كان في حكم
الميت سقط عنه التكليف بل هذه الوجبة الكلية لا مصادق
لها في فح اصله ولو كان المرتد في حكم الميت مطلقا لفعل

ما شاء معلنا من الفصص والتهب والقنل والزنا ولولم
يكتب عليه شيء مما جنى. وان احدث ما احدث. وهذا
شع مستحدث. ولو اراد الله ميتة على سليل المجازي للشار
لا سيقتل. فهو قول المجازي. وكلهم مختل. ولو هم لسقط
التكليف عن الغريق والموتحل. وغيرهما كالساحر المسلم. والزنا
بالجوارم. والتارك للصلاة او الصوم اذا اخذه احكامهم على
انه لا يقتل في صورة الفرض. بل حي عيشه على الارض. وثانيا
انه لا يقيم في التكليف بذلك بامتناعه باختياره لما هو مقرر في
محل ان ما بالاختيار لا ينافي في الاختيار وله نظائر كثيرة في الشرع
وجوابه ان هذا انما يتم في التكليف بالعبادة بعد وقتها ما قبل
الوقت فلا لعدم وجوب مقدمة الواجب المطلق قبله فلا يخصص
عن لزوم قيام التكليف في بعض الاوقات مع انه حسن مطلقا مع
ان قولهم ما بالاختيار لا ينافي في الاختيار ليس من الضوابط
العامّة بحيث يشمل المقام المتخلف في موارد كمن قعدا بحجابه
عالم بالعدو خائفا على نفسه للتلف ان اغتسل فانه يتيم ولا

يكلف بالنسل على الأقرباء معاق السبب باختياره على أنه فرق
 في الظاهر بين ما كان فعل العبد نفسه سبباً للجزاء عن المكلف
 به كمن قوت الطهورين باختياره منه ومن سوف الحج وضيم
 ماله وبين ما كان فعله مودة العقوبة أو حكم من الله وكان
 ذلك الأمر لا هو السبب للجزاء كما في المتنازع فيه على تقدير
 عدم قبولية التوبة ولو سلم إجراء الضابط المذكور ومطرخاً
 في الصورة الأولى فلا سلم في الثانية كيف وقد جاء فيمن
 الله ما جاء أم كيف ويلزم على هذا الفرض بقاء التكليف على
 حاله في العمى والصمم والسفل والبكم إذا كانت من النقص و
 ثابتهما أن نقول على طريق الإلزام أن الأحكام كلها تدور مدار
 الأسماء عند هذا القائل المحل محل فلا وجه لبقاء الحكم فيه
 واسم الرد عنه زائل بل على التحقيق أيضاً ما ذكرنا من جريان هذا
 الأصل الدائر على لسان كل فقيه إذا كان الحكم تعليل على الوصف
 وله حقل فيه وهذا كذلك فإن من ارتد عن دينه خمسين
 حديثاً مرتد فنجاسته التي من زال فيها الوصف لا تمتد ولا

شك في ذلك لان التائب من الذنب لم يلا ذنبه ولا يكره مع
 الاستغفار كما لا يصير مع الاثم ايكيف لا وقد اخرج بعضهم لاسلام
 تحت الاستغفار بعضهم تحت الاستغفار وثالثها ان لا تذنب ذنبا
 خنب مغفور بعد التوبة بل جاء في الرجاء والعفو والمغفرة وانفتاح
 بابها الى المغفرة وما لا يحصى من ذلك وكانت له ذنوب كما لا يرضي السبع
 والبها ومنه والرمال الاشجار والسموات واللكواك والعرش والكرسي كما في
 حديث الشاب للتائب وغيره من الاخبار الماثورة عن السادة الاطهار
 حتى ان في بعضها يقف الله تعالى يوم القيمة مغفرة ما حطرت قطرة على قلب
 احد حتى ان ابليس لم يطاول لها جاء ان تضليه والنعم من شمولها الكفر
 مستند ابقوله تعالى ان الله لا يقف ان يشرك به ويعفوا ما كانوا
 ذاك لم يشاء ليس في محله لانه في حق المشركين اذا ما تواع على الشرك
 ولو ان المشرك تاب قبل توبته بالشر وقد فكيف لا يستعمل عموما التوبة
 التي بعد ما اسلموا ولم يموت كافرا اما سمعت قول بعضهم ان هذا لا يلي
 من ارجاء ايات القرآن فذلك لانه لم يستثن فيها الا الشرك ومعلوم
 انه مغفور بالتوبة ايضا فثبت بها مغفوريه كل ذنب وقوله يا

عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ
 اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَلَا تَشْكُوا أَن يَتَذَكَّرَ
 الْمُعْرِضُونَ مِنْهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمْ قَبْلَ لَهْمٍ لَا تَقْنَطُوا وَلَمْ يَقْبَلِ
 تَوْبَتَهُ لَزِمَهُ أَنْ يَقْنَطُوا بِمَا سَوَّىٰ أَلْيَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ مِنَ الْبَرِّ الْكِبَارِ
 فَلَيفٌ يُتَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ وَفِي الْقُرْآنِ مَا رَجَىٰ مِنْهُ كَمَا تَقُلُّ الْفَرَّاسُ فِي
 الْأَحْيَاءِ عَنِ الْأَمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ لَا صَاحِبَ
 أَنْتُمْ أَهْلُ الْعِرَاقِ تَقُولُونَ رَجَىٰ آيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَنْ وَجَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى
 قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ
 وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ نَقُولُ رَجَىٰ آيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ
 رَبُّكَ فَتَرْضَاهُ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَرْضَىٰ وَوَلَّاهُ مَنْ
 أَمَّتَهُ فِي النَّارِ وَبِالْحَمْلَةِ فَلَمْ يَخْلُوا مَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالتَّوْبَةِ وَلَا دَعَا
 الثَّانِي يُلْزَمُ الْأَعْرَاءُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَامَرَهُ بِالتَّوْبَةِ مَعَ عَدَمِ مَقْبُولِيَّتِهِ غَيْرَ
 مَعْقُولٍ عِنْدَ الْعَقْلِ بَلْ مَنَافَ لَا دَلِيلَ الْعَدْلِ بِهِ وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ
 تَعَالَى أَنْ يَأْمُرَ بِالسُّؤَالِ وَيَنْعَمَ الْعَطِيَّةَ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَدْعِيَةِ
 السَّجَّادِيَّةِ وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْكَافِرِ فِي تَكْلِيفِهِ بِالْفُرُوعِ مَعَ عَدَمِ

مقبولتها فلو استقيم للعلو وهو ان تكليف الكافر ^{بشيء} وان لم
يصح ايقاعها منه لمكونه في قوة المشروط ما دام الوصف وبين صلاته
لا المشروط بشرطه حتى يلزم المحذور وتكليف المرتد بالتبعية مع
عدم قبولها ليس كذلك فان المشروط ما دام الوصف في حقه كونه
ايضا بل هذا التقدير والهم عن استنباطه متعلق من عند
الكالوة + غير صان لقبول نوبته بينه وبين الله + ولا
دال على عدم انتفاء عده بما راسا بل على انه لا يفتفع بايقاعها
اذا راي باسا بل مقصده هذه الالة القوية حقيقة ان
يصح نوبته في الشرع العيان مستحاضا ركن اليه من ركن + كما
نقله المحقق الشيخ محمد حسن + ولكن اجماع على عدم قبولها
منه في الجملة الجائنا الى التفصيل كما تبين + اقتصارا فيما هو
خاف فلا ضل على القدر المتيقن + كيف وان ثبوت الظاهر
التي بناء على لظاهرها اولي وانها من ثبوت النجاسة التي
تحتاج الى العلم ولا يكلف فيها الظن + خصوصا اذا كان ثبات
الاولى لا اصولا لعدلية والايات للحكمت واثبات الثانية

بالحمد والثناء التي تدبر بالشبهات فمن استمسك في طهارته بما دل عليه العلم
 المسلمين + فلعله احوال الطهارة لا يحتاج في ثبوتها الى اليقين + بل لنا
 ان نقول اننا علمنا ان في نفس الامر طاهر + فلا معنى لتنجيسه في الظاهر
 فان الحكم بالتنجيس لا تستلزم واقعية القذارة + فكيف يحكم بعدم العلم
 بواقعية الطهارة + نعم ما هو ظاهر في الواقع + يحكم بنجاسته في بعض
 الواقع + كسحب الفيلسة عند عدم العلم بتطهير الواقع + والكلام
 هنا في حكم المبدأ اذ علم رجوعه عنه + لا في حكم عدم العلم بوقوع
 التوبة منه + ولب القول في الاجماع بعد ما مر ان معقلا اما
 ان يكون عين تنجيس او ما يستلزم تنجيسه كابقاء على الاحكام الكفيرة
 التي فيها التنجيس واما ان يكون غير ذلك اما الاول ما في حكمه فلا
 سبيل ليد + حتى يعتمد على الاجماع عليه + لما علمت من انه متفرع على
 ما في العدل + ويصادم العقل + من المولخذه بعد التوبة والرجوع +
 والاجماع على خلاف المقتضى + غير صموغ + ولا متحقق الوقوع + مع
 انه معارض بالاجماع المنقول + على طهارته المواقف للاصول + ولا
 الثاني فهو مسلم غير ممنوع + ولكن لا يصح التخصم فلا يشترط في حجب

لا شديد على اليمين في ما ذكره كما في انك مشور رب
 اسلام باجماع ائمة اذ ارتداد فطري بمركبة بارشد
 روضة الاحكام قال الشهيد الثاني يطهر المالك
 باجماع ائمة احوال من ردة فطرية على الاشرف
 197
 في قوله على الاشرف والعلل على وقوع الخلاف
 في طهارة المذنب المذنب ما قبله لا يقتضي الاصل
 في دعوى الاجماع متقوا عن غير الزكوى او حسب
 في موضع آخر

فليكن معنى عدم قبول توبته ظاهراً ان احتمالها بعد ارتدادها مجرد
او انها لا يقبلها الحاكم اذا تاب بعد ظفر به في مخالفة بابه وعقبة
فلذلك رآه عند الحدود وان كان ظاهراً ناجياً راجياً رحمة الله وهو
الغفور الودود ومرابيحها ما روى عن الباقر عليه السلام ان قال من
كان مومناً فخرج وعمل في ايمانه ثم اصابته في ايمانه فتكفر فكم تاجر
قال بحسبه كل عمل صالح عمله في ايمانه ولا يبطل منه شيء انتهى
كل عمل كذا قوله لا يبطل منه شيء مفيد الاستغراق بقضية السور في
الاول والثالثة تحت النفي والثاني ولا يربك من الاعمال ما هو مشروطاً
فذلك كان نجساً لفسادها ما هو مشروطاً بها مع انه ناطق بعتبتها
جميعاً اذا لا يخص لما قبل الردة ولا ما بعد هابل الطلاق وتعييم
مع ان التخصيص ما بعد هابل على تقدير التسليم ونص على الظرف فك
الناظر بالخواتيم وبارادة ما عمله في الايمان الاول ويتم ايضا
مطلوب من استدلاله لوجوب حبط ما فعله لو كانت توبته لم
تقبل لان اللوفاة شرط في العمل كما نطو في كتاب الله عز وجل
فهذه وجوه مراعاة منها ما اشار اليه بعض اصحابنا الامناء

فَأَنذَانَا وَشَيْئَانَا وَبِوَسْطَانَا مَا لَمْ يَدْرِكُوهُ فَاسْتَسْنَاهُ وَحَبَّتْ نَافْسُهُ
 وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّكْيِيدِ التَّاسِيسُ + إِنَّهُ التَّطَهِيرُ وَجِبَرَتُ التَّجَنُّبِ
 وَالْمَسْأَلَةُ مَعَ ذَلِكَ لَا تَخْلُو عَنْ شَكَالٍ + وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ +
 قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِي وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ ظَاهِرًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلِلْجَمَاعِ فَيُذَقُّ
 قَتْلَهُ مُطْلَقًا وَفِي قَبُولِهَا بَاطِنًا قَوْلُ تَقْوَى حَذَرًا مِنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ
 لَوْ كَانَ مُكَلَّفًا بِالْإِسْلَامِ + وَخَرُوجُهُ عَنِ التَّكْلِيفِ مَا دَامَ حَيًّا كَمَا سَأَلَ الْعَقْلُ
 وَهِيَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَحَدِيثُهُ قَوْلُهُ يَطْلَعُ عَلَيْهِ بِحَدِّهِ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى
 قَتْلِهِ بِوَجْهِهِ أَوْ تَأَخَّرَ قَتْلُهُ وَتَبَايَ قَبْلَتْ تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
 وَصَحَّتْ عِبَادَتُهُ وَمَعَامَلَاتُهُ وَظَهَرَ بَدَنُهُ وَلَا يَتُودِ مَالَهُ وَزَوْجَتَهُ
 الَّتِي خَالَكَ عَمَلًا بِالْإِسْتِصْحَابِ لَكِنْ يَحْتَمِلُ تَجْدِيدَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا
 بَعْدَ الْعَدَّةِ وَفِي جَوَازِهِ فِيهَا وَجِبَرَتُ مَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ الْعَقْدُ عَلَى الْمَعْدَّةِ
 مِنْهَا ثَابِتًا بِالْحُجَّةِ فَيَقْتَصِرُ مِنَ الْأَحْكَامِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ عَلَى الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ
 فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ وَهَذَا أَمْرٌ خَوَّرَ لِرَأْيِ الْقَبُولِ بَاطِنًا هَذَا كَلَامُهُ
 فِي حُدُودِ الرُّضَى الِلهِيَّةِ بِإِثْنَاءِ اللَّهِ فِي رُضَى حُجَّتِكَ مَقَاصِدُهُ
 الْعَالِيَةِ + وَسَأَلْنَاهُمَا النِّقْصَانَ ذَكَرُوا فِي الْمَطْمَاطِ لَتَوْغِيلِ نِزَالِهَا

أحدها ماء البيرقانة يطهر به المقتدر عند القائلين
 بنجاستها بالمداواة كحماره وعند غيره من مرجع ما قيله لكنه
 غير متعين لأن اسناد الطهارة إلى المداواة ممكن بل هو خارج
 التمسك وإبقاء الطاهر على ما احتد من طهارة التربة فلهذا شئ
 من التطهير وثانيهما العصار إذا غلغ واشتد ونجس فقول
 فيطهر به ما بثلثه عند القائل بنجاسته وهو خلو وما عليه
 الفتوى فالبحث عنه قليل الجدد وثالثها الأرض
 وهو طهارة في الجملة للوجاهة المنقولة المحصل المستند بقول عليه السلام
 جعلت الأرض مسجداً وترابها طهوراً وينبغي أن تذكر هذه المسألة
 أحدها تبيين الطهر من أصناف الأرض وهو التراب الرطب والحجر
 المنخرف والنجس والأجبر وهل يشترط فيها الجفاف الاحوط ذلك فلا
 يطهر التربة وأما النجس فيغسلها بماء أو كذا الاحوط بل لا يشترط
 الطهارة فيها وأن مال جمع من المعتقد كالفاضل السبزواري والسيد
 الطباطبائي العموم نظراً إلى الاطلاقات لما فيه من العارضة بما ورد
 فيه الغسل بالماء على الاطلاق فإن التمسك منهم غير مطبق بالاتفاق

ولانه اذا نجست الرجل بارض نجسه فزال تلك النجاسة بارض اخرى
 مثلها مستبعد جداً لان يجعل الحكم قبيحاً فيكون الثانية مطهراً
 لا الاول كما هو قضيته قوله الارض يطهر بعضها بعضاً ولكنها نجست
 مرة اخرى فله فائدة في التطهير بها لانها لا تطهر بالآخره الا باستعمال
 طاهر قطعاً قطعاً للتسلسل كما افاده استاذ الكل والكل يدل في
 صحة الاحوال والحيلة اشعار بشروطية الطهارة كما يظهر بالتأمل في
 بعض الحكم ما هو المحكوم عليه بالطهارة لسهولة خیر السبل ولا تكليف
 بالواقع كما لا تكليف بان يفصل وثانيتها تبيد ما يطهرها وهو
 اسفل القدم والتعلل والخف وخشبة الاقطع لا يجرب ولا يصح
 ولا وجب للتأمل في القدم كما اتفق لبعض من تقدم وتلكها
 كيفية التطهير وهو السمر بالمشي ولذلك ان كانت النجاسة ذات
 عين حتى يزول عينها وانزها من الاجزاء الصغار التي تقبل الازالة
 ولا باس بقاء اللون والرائحة للقصير ولكن يمسحها حتى يذهب ما
 طواه لاشتراط المشي خمس عشرة ذراعاً او اقل في الحقيقة الاحوال
 وسرايعها ان الحكم يعم البول والغائط والدم والجرم وما

لأنه وان الرجل اذا نجست بارض نجسه فزال تلك النجاسة بارض اخرى وان لم يكن فيه النجاسة فزال الارض
 تطهر بعضها بعضاً اي الارض من كل النجاسة الا الارض التي كانت
 نجاسة ثانية والسابق لا يورثه الارض فيقتضي
 ١٩٨
 ذلك النجاسة كما لا فائدة استعمل في
 من الارض ما وكلامه ورايت النجاسة
 من الارض ما وكلامه ورايت النجاسة
 في سلسل الارضية

وما ليس كذلك وحاشا لها أن التراب مطهر في الجملة تغاير ما ذكره
 الأئمة إذ لو كان الكلب فيها وتاسعها زال العين فانه مطهر للبواطن
 كالآذن والعين والفم والفرج بل وخلاف لأصل البراءة ورفع الحجر
 وسهولة المنسحب وطاهر قول الرضا عليه السلام يستفي وغسل ما ظهر
 منه على الشرج وموثقه عما السابح عن رجل السيل من افقه الدم
 هل عليه ان يغسل باطنه يعني جوف الأنف فقال إنما عليه ان يغسل
 ما ظهر منه وصحيفة صفوان عن اسمعيل عن عبد الحميد قال المصادق
 رجل ثيابا مخمصة فاصاب ثوب من بصاق فقال اليس شيء وبالجمل فلا
 اشكال في محكم ولا موجب للاحتياط ولعمل الاصحاب وتيقن المناط
 ولا فائدة لا هذه الاخبار مع ضعف بعضها تأمل لان المنصور فيها
 حكم الفرج والأنف والفم والدعوى عم ولا ينبغي ان يكون المراد عدم
 التكليف بتطهير البواطن لعدم تنجسها الا انها نجست تطهرت بزوال
 العين حتى صار ذلك هو المذهب المختار لبعض المشائخ كالكافي
 وان كان بعيدا عن الاعتبار مخالفا لما وقع في كلام الاصحاب بالبراءة
 والاشارة من انه مطهر مفيد للطهارة ولكن لا ثمة للخلاف

فان تفتقر النجاسة لغيره فيجب الاتي بما ذكره
 لا قول به ان النجس لا يترك النجاسة في غير
 سبل عناني وقت واجبة ولا يتركها في غير
 والباطن ١٢٠

حزق شير في الاختلاف + فان كل واحد من الفريقين + يحكم بطهارة الثوب
بعدئذ واللعين + ولها قبل في ان يتجسس شئ عند ما يبلو قال انفسها +
بل ببلو طاعة العبد للموجودة عليها فلا يظهر ان تجسسها + وكيف ما كان +
فرواها ولعن من طاهر الاعضاء كاف في الحيوان للشبهة واصل البراءة و
طاهر الاخبار الدالة على طهارة اسائر السباع + وفي كلام الشيخ ما يؤيد
بالاجماع + وفي صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام قال في كتابنا
ان الهرة سبع ولا نام بسوءه + واني لا استحي من الله ان ادع طهارة ما لا
الهرة اكلت منه وفي وثقة عمار قال سال عما شرب منه بارا وصغر فقال
كل شئ من الطير وتوضا ما يشرب منه الا ان ترعى في منقاره وما قال ثم
في منقاره وما فلا تتوضا منه ولا تشرب منه ومن هنا ظهر ان لا يحل
للساك فيما هو المشهور من ان الحيوان لا يشرب فيه الغيبة لئلا يستطاع
في الرواية + خلافا للعلامة في النهاية + والاحتياط مطلوب في الدين
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وعاشرها النقية
ذكرناها في المطهرات تائيدا بالاحصاء وما هي الاسباب من الاسباب
للحكمة بطهارة لادم وما عليه من الشاب + عند لقاء بعد الغيبة

اشترط عليه بالنجاسة وهنيت ملاذ ذلة وكونه مكلفا معتقدا ^{بأنه}
 او استصحابها وكون الغيبة زمانا محتملا فير او يعلم اتيانه فيه بالشرط
 بالطهارة فاسناد التطهير الغيبة اسناد مجازي و وكل من القيد
 المذكور قيد احتراز و واصل الحكم مخالف لا دستصواب و
 ولذا استشكل بعض الاصحاب و وانكره الفاضل القاسمي و ولكن
 اثبت جماعة من المحققين منهم السيد الاستاذ العالم الرباني و هو
^{في صورة قاصم باتيان بالشك في الطهارة}
 وان كان مخالفا لما ثبت من ان الاصل مقدم على الظاهر و لكنه انظر
 للسير في الحقيقة و سهولة الملة المحقة و بل عن تهديد الشهيد الثالث
 وبعض شراح النظمه لاجماع عليه وضابطة التقدير اطرافها مشكلا
 بل مختصه بغير باب الطهور والحل و ولزوم العسر و اخرج النفيتين
 والفص عن ما لم يرتق طهيرا راي العين و فان كل شيء تغيب و علو ثم
 و وقوع التطهير منه مضمون او موهوم و وهذا هو الوسوس و
 لانع من معاشره الناس و المنقر من الماكل والملا بس و والخصي
 في اجماعات والجهالس و حتى شيء هو ان حكم طهره ثابت عندنا
 شرطا و اوصافه و الا في صورة اعتزافه و بخلافه و او بقاءه

الآن في علم ما كان في قبل الصلوة في ثوبها مباحث في البحث
 الاول فيما عفي من نجاسات وهي عدة اشياء احدها دم
 القروح والجرح الذي لا يكثر قاناً وان كثر والنظر في امور الاول العف
 عنه ثابت في الصلوة والطواف بدلو خلوف بدل للاجماع وفي
 الجرح والنصوص المستفيضة منها ما رواه الشيخ عن ابي بصير
 قال دخلت على ابي جعفر وهو يصلي فقال له قائد بن فيثوم
 دماً فلما انصرف قلت له ان قائد بن فيثوم ان شوبك دماً فقال
 ان يلد دماً ميل ولست اغسل ثوبي حتى تبرأ ومنها صحبة ليشكر
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون به الدما ميل والقروح
 فجلب دماً وشاب به ملو دماً وفيها فقال يصلي في ثيابه ولا يغسلها ولا يشتر
 عليه ومنها صحبة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه فيسيل
 منه الدم والقير فيصيب ثوبه فقال دعه فلا يصبر وان اغسله
 ومنها خبر جماعة قال اذا كان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه
 من جرحه فلا يغسل حتى يبرأ او يقطع الدم ومنها قوله في ثوبه

له نقاشا مع بعض زناوة فزناجهن وسكن

دم القروح والبرص ومعه في الثوب والماء
 السابلي وقد سأل عن الدماء ما मिल تكون بالرجل فتبخر وهو في
 الصلوة يمسه ويمسح يده بالحناء وبالأرض ولا يقطع الصلوة
 ومنهما حصية ابن مسلم عن أحدهما سألته عن الرجل يخرج به
 البقرة فلا تزال تدمى كيف يصلي فقال يصلي وإن كان الدماء تسيل الشا
 مقتضى النصوص عموم العفو في الثوب والماء قليله كان أو كثيرا
 سائلا في جميع الأوقات وأوقات الجريان أو تخلل فترة تسع الصلوة أو
 لم تخلل ومن أصحابنا بطلان + ومنهم من ضيق + وإختار السيد
 في المدارك وقبله المحقق الشيخ علي والشهيد الثاني الأذول وهو
 الأوفى بالسهولة المطلوبة في خير الملل + وبالأول لا يفرق في ذلك
 بين النافلة والفريضة + إذا قاتل به ولا شاهد له فيما مر من
 المستفيضه + وعلى هذا فلا يلزمه تركه للتخفيف ولا عصب للفرع
 الدائم وظاهر المحكي عن المخلاف الإجماع عليه ولكن ينبغي تقييد
 التقدي المغتبر إذا كان في مظان التقدي كما ذكره الاستاذ
 العلامة + أحله الله دار الكلمة + وليس يلزم إطلاق الأدلة
 وخلوها عن الأمر بالتخفيف عنه بل طاهرها التوسع في أمرو ولا

ت الدمل

يبعد القول بان يدعه يسيل ويتعدى الى اى جزء كان من البدن
 او الثوب ولا يدعيه هو بنفسه كما عن المحدث الجرجاني و انكار ظاهر
 موثق مما شمول العفو ايضا للمنفى في الشق الثاني و فلو لم يرجح
 الدامى الواقعة على اسه بيده و وضعها على القدم و فاعفو وان كان
 محتما و لكن لاحوط لعدم الثالث معنى العفو انه نجس نجس
 فيه من قبل الشارع فلا يجوز الدخول معه في المساجد ذاك و تيمية
 بل العلم يدخلها مطلقا كان او قريبا باحاطة و ان كان يشعر باعتقار
 التمدد ايضا اطلاق قوله عليه السلام بمسح بيده باحاطة بالارباع
 هل يقبل غسل ثوبه مرة كما عن العلامة في عدة من كتبه وله رواية
 السائر و عاليا و ان صاحب القصر التمسك لا يستطيع صاحبها ربطها
 ولا حريقها يسل ولا يغسل ثوبه في اليوم اكثر من مرة وفيه نظر
 نظرا الى الحديث الاول الدال على تركه الغسل انه على تقدير جحانه
 كان مقتضى شأنه للبادرة الى تيانه الا ان يجعل تركه له تنبيه
 على عدم الوجوب فلا ينافي المطلوب و انما هو اذا لا في
 المايه هذا الدم قسيل العفو ايضا وليس بذلك البعيد و بل

له وجه سديد * لما في الفرز من المحرج والعصا الشديدة * فان
الاعضاء فلما تخلوا عن العرق وطوبى الماء * في الصيف والشتاء *
ولظهور الاكلام وصرح بصحة لبث في العفو عن القيمة وهو ما تم ملا
للام * لان وجوب الطهر من غير استنار منية الفرع على الاصل لان اصل
وهو الدم انخاله معفو عنه خفيف النجاسة فكيف يكون الفرع في
المزج بالطاهر نجساً مجساً غير معفو عنه بل مقتضى الفرع امتزاج
الطاهر ان يكون نجاسة اخف وامره اسهل * ولا اقل * من ان
يستحب الحكم الاول * وقواه الشهيد في الذكر * واستظهر في
في المدارك ووافقه الشيخ المعاصر * في الجواهر * وقيل بالعدم
فيما خالف الاصل على القدر المتيقن والقول الاول هو النقول عن العلما
في المنتهى ووافقه السيد الاستاذ العلوي في الوجيز فيما اذا تحقق في
التسليم واستحسن العفو فيما ينكره كالعرق والقيمة السليمة
فرق بين دم مودم غيره فلا يغني عن الاخير لان العلة في الاول عسر
التطهير * وهو فيه يسير غير عسير * فعدم العفو فيه ظاهر على هذا

التقدير: وما إذا كانت العلة في النص: فهو بد منه مختص: كما
سلف: وقد ورد في بعض الأحاديث أن دمك الخلف وثلاثينها
ماعد الثلث من الدم: إذا كان أقل من الدرهم: والنظر في موضع
تذكر منها الأهم فالأهم: **الأول** أنه وقع عنه في الثوب بلا حلة
بل نادر جماع الحكمين لا يتصل به الغنية: ولا يبرئ للموت والحذف: ولا يبرئ كرو
وليس بين الغنيتين أصل بل تقطع سر: وإن أشار إلى الغنيتين: وأما الآية
فقط: إن كان الظاهر أن الدم إذا كان أقل من درهم: فمعد الثلث: لا يخبر به
الثوب: خاصة: الآية: رواية للمصنف هي غير ناصلة: كما نشير إليه
وإن كان ذلك على أنه من باب المثال: أولاً اختص به السؤال: والردود فاصل العقوبة
الثوب ليس له وجب له إسمعت وللنصوص أوضحها ما في الفقيه عن
الباقر عليه السلام قال قلت له: الدم يكون في الثوب على أنا في الصلابة
قال: إن رأيت: وعليك ثوب غيرة فاطمه: وصلته غيرة: وإن لم يكن
عليك ثوب غيرة فامض في صلواتك ولا إعادة عليك ما لم ترزد
على مقدار الدرهم: وما كان أقل من ذلك فليس شيء رأيت: أو لم
تره: وإذا كنت قد رأيت: وهو أكثر من مقدار الدرهم فوضعت غسل

هذا القول متفق عليه وهو من الأصول الثابتة
ولا شك في اعتبار عليه ما ورد في الأصول الثابتة
فإن قيل: إن الدم إذا كان أقل من درهم
فمعد الثلث من الدم: وهو بد منه مختص: كما
سلف: وقد ورد في بعض الأحاديث أن دمك الخلف
وثلاثينها ماعد الثلث من الدم: إذا كان أقل
من الدرهم: والنظر في موضع تذكر منها الأهم
فالأهم: الأول أنه وقع عنه في الثوب بلا حلة
بل نادر جماع الحكمين لا يتصل به الغنية: ولا
يبرئ للموت والحذف: ولا يبرئ كرو: وليس بين
الغنيتين أصل بل تقطع سر: وإن أشار إلى
الغنيتين: وأما الآية فمعد الثلث من الدم: إذا
كان أقل من درهم: فمعد الثلث: لا يخبر به
الثوب: خاصة: الآية: رواية للمصنف هي غير
ناصر: كما نشير إليه: وإن كان ذلك على أنه من
باب المثال: أولاً اختص به السؤال: والردود
فصل العقوبة: الثوب ليس له وجب له إسمعت
وللنصوص أوضحها ما في الفقيه عن الباقر
عليه السلام قال قلت له: الدم يكون في الثوب
على أنا في الصلابة قال: إن رأيت: وعليك ثوب
غيرة فاطمه: وصلته غيرة: وإن لم يكن عليك
ثوب غيرة فامض في صلواتك ولا إعادة عليك
ما لم ترزد على مقدار الدرهم: وما كان أقل
من ذلك فليس شيء رأيت: أو لم تره: وإذا
كنت قد رأيت: وهو أكثر من مقدار الدرهم
فوضعت غسل

القول في عدم السقوط من مقدار الدرهم

کتاب الطهارة

[illegible]

٢٥٥

الى الزائد على مقدار الدم وهو شامل للدم ولذلك لم يذكر
 في عجز الحديث الاحكام ما هو اكثره ولو كان اشارة الى الدم لمكان
 التحقيق غير حاصره ولكنه عن افادة مطلوبة قاصره اما اولها فلا
 فيه من المنع الظاهر لاحتمال انذار جبر في عجزه ومعناه واذا كنت قد
 سأت درهما وما زاد كما في قوله تعالى وإن كن نساء فوق اثنتي عشرة
ففي قوله عليه السلام وان كان له مقام في منزله او البلد الذي يدخله
 اكثر من عشرون ايام فعليه التقصير ومثله في كل دمهم كثيره وان كان
 لا يخلو عن شوب القياس في اللغة وهو محظور فان هذا الاطلاق
 غير موضح بل على السماع مقصوره واثنا ثانيا فلان العلم يكون الدم
 مساويا للدم هم عسير فلا خير في بيان ما شاع وكثره والاعراض على
 ندره وعلى هذا التقدير يبقى الحديث سالكا عن مطلوبنا ايضا ولكن
 لنا بعد ما عرفت مفهوم قوله عليه السلام في الفقه الرضوي ان
 اصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار الدم هو
 ظاهر حديث ابن الجبلي يعرضه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم به فيلن ان يغسله فيلن

له في مرسل يونس من الصادق عليه السلام ما رواه
 عن حماد الطائي الذي يبيعهم ويبيعهم قال يا هذا ان كان
 في ثوبك او بلبك الذي يبيعهم اقل من عشرة دنانير
 عليه الصيام وانما دم فان كان له مقام في منزله او البلد
 الذي يبيعهم اكثر من عشرة ايام فليس عليه التقصير والا ففلا
 نظرون المراد عشرة فاكثره ١٢

فی بن علی ابوالمسلم مستلزم

کتاب الطہارۃ

ثم يركع بعد ما صلى العبد صلوة قال يفسله ولا يعيد صلوة لا ينكرو
 مقدار الدرهم مجتمعا فيفسله ويعيد الصلوة ومرة سلمة جميل بن دراج عنه
 ايضا قال لا بأس بان يصلي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقا شبه النخير
 ان كان قد رأى صلجة ذلك فلا بأس بالمرء ان يجتمع مقدار الدرهم وما
 وقع في صغرة قوله عليه السلام لا ينبغي ان يكون مقدار الدرهم مجتمعا من القبل
 والقال لا يضر ما نحن بصدد من الاستدلال فانه كما يحتمل
 حصول هذا المقدار تحقيقا يحتمل تقديره وعلى التقديرين يثبت
 الدعوى + بالمنطوق او الغوى + وباجملة فعدم العفو عن الدرهم
 مع رجاءه انحوط وان كان العفو لا يعيد كما تبين + بل قواه في آخر
 كلامه الشيخ محمد حسن + لكن لا قصار على القدر للتيقن + او
 واتقن + الثاني ان المراد بالدرهم سبعة لا وزنه كما فرض عليه
 جمع من الشائخ الكبار + وهو الحق بالاعتبار + ووفق بالاعتبار
 وبما يحصل الجمع بحسين ما ورد بلفظ الدرهم وما جاء بلفظ
 الدينار + فانهما يتقاربان سعة ويخالفان في الوزن والمقدار +
 وما جاء بلفظ المحصنة اذا اريد بهما وزنها فانهما تكون بقدر سعة

الدرهم ولكن تنظر فيه السيد الأستاذ الأعظم الأخصر + أحله الله + واس
 السدرة + ولعل وجهه انه يخالف لما هو المتعارف في تقدير مثل الدم في
 مثل هذا المقام + بل المقايضة باحجوب غلبا يكون في الاجسام + ولله
 لو ساء من من ان يكون وزنها مستلزما لسعة الدم هو حتى يلزم المرام
 ولا دليل على هذا الاستلزام + ونظرة ان التقدير بسعة الدم هو +
 قد تخرج بما تقدم + بل كاد يتعين ويتحتم + فلا بد من ارجاع الزيادة
 اليها ان امكن ولو بالتكلف في الجواب عما اشار اليه السيد الأستاذ
 والافهم كما قاله الشيخ المعاصر من المتركات الشواذ + وذلك بان
 يقال ان المراد ان يكون الدم عند خروجه بقدر المحصة حجما
 او وزنا ثم ينسبط ويتسع على الجلد اتساع الدرهم + كما هو
 شأن الدم + اذا كان غليظا بامتزاج البلغم + لانه مع غلظه
 مانع + والاتساع له تابع + وهذا امر قد يتفق ولا استبعاد
 ولا حاجة الى دعوى اللزوم والاطراد + بل يكفي امكان هذا
 الامر ووقوعه في الجمع فهو المراد + الثالث وصف الدم
 بالصفة نسبة الى قوته باحجام معين وضبطه بشدة اللوم

الثالث وصفوا الدرهم بالبغلي نسبة إلى قرته بأحجامعين + و
 ضبطوه بشد اللام وفتح الغين + ولكن المتأول لا أثر فيه من هذا
 الوصف ولا عين + وعن ابن جرير أسكان الغين نسبة إلى لسان البغل
 وأن البغليّة وزنها ثمانية دواينوض بها الثاني في خلافة +
 وكانت قبل الإسلام تسمى كسوتية فسميت بالبغليّة في الإسلام
 والوزن بحالته + ثم نقل عنه في طلاقه ومصادقه + وتوفيت
 راجحة في أسواقه + ما مقتضاه أن ما صدق عليه لا يمكن حمل
 الدرهم في كلام الصادق عليه السلام لأن أيامه السعيدة ^{خلها}
 متأخرة عن عبد الملك + والبغلي في زمن ولايته ترك + ولد
 استشكل في المدارك + وهو مدفوع مرفوع + بوجوده ومنوع
 ذكرها المحقق النخعي + منها ظاهر وخفي + ولا وضمان الدرهم
 في كلامه عليه السلام هو الوافي + وبه قيد والفقيه
 والحدادية والمقتصد والانتصار وغيرهم من كتب الأعلام +
 بل نسب إلى الأكثر في كشف اللثام + وهو درهم سلاطنة
 وثلاث والدرهم ستة دواينوق فاذا زيد عليه ثمانية دواين

واجب + الرابع اذا تفرق الدم في الشوب فاما ان يكون بحيث لو
 جمع كان اقل من درهم او لا فلي الاول معفو عنه بانه خلاف
 ولا اشكال + وفي لسان اقول + احدها العفوكا عن الطوس اعلى
 وابر سعيد + ونسبه الشهيد الى المشهور وهو عن الاعتدال بعيد
 لان توضيح دليلهم انه اذا اجتمع فقط من الدم فكل منهما معفو
 عنها وكل كان كل من النقط معفوا عنها كان المجموع كل ينفي الظاهر
 وفيه منع الصغر والا اذا دلل عليه انه ثبتت العفوة عن قطرة
 نقط في حالة الافراد والمفروض حال الاجتماع ومنع الكبير
 ثانيا فان قياس الكل المجموع على الافراد لا يستقيم وتجايز
 لهم بالحديث المذكور + وهو صحيح عبد الله بن ابي يعفور
 وموضع الاستدلال قوله لا يعيد صلوة الا ان يكون مقدار
 الدرهم مجتمعا في غسل ويعيد الصلوة اي اذا كان مقدار الدرهم
 مجتمعا بالفعل فيكون مفهوما اذا كان مقدار الدرهم مجتمعا
 تقدير افلا عادة وفيه ان الحديث ذو محامل منها ان يكون
 قوله مجتمعا حالا مقدرة على اصطلاح النواة حتى يناقش

بقصد ان شجرها هو اتحاد الزمان بل يعني ان كون الدم بقدا لا يتم
 حال الاجتماع منفئا للصلوة وهو صادق حال الانفراد فانه في قوة
 الشجرية ولا يستلزم فيها صدق المقدم بالفعل واذا جاء لاحتمال
 بطل الاستدلال وثانيها عدم العفو مطلقا وهو المشهور بين
 المتأخرين ولعمارة السيد الاستاذ الكاظم والشيخ المعاصر صاحب
 الجواهر لوضحة الدلالة على وجوب الانزاله وثالثها
 العفو لا اذا تقاضى عرفا فلا يعفى وهو المحقق وقد حثمت
 التفاحش بامر غير محقق وقول المحقق بالقبول حق وان
 وجد خبر معتبر والحكومة بالتفاحش معلق والمحقق ان
 وسط الاقوال وسط وهو مع ذلك احوط وتحقيق حكم
 عن الشهيد في الدرر انما استب الدم للعفو عنه بغير كدم
 الفصد بدم الحيض فالأرب العفو وواقفة السيد السند في
 الوجيز الرائق والشيخ المعاصر في الجواهر وبجرم في اللوامع
 على ما حكى عنه في الجواهر والبرهان القاطع وكذا اذا شبه
 الطاهر بالنجس فالظاهر ان طاهر لا يشبه نجس عليه السلام كمنه

هذا قال المحقق في التفاضل في غير شئ من كتابه
 ٢١٢
 احكاما معتبرة في غير شئ من كتابه
 في كتاب الطهارة ١١
 في كتاب الطهارة ١١

طاهر حتى تعلم انقذه + وقوله عليه السلام لا ابالي بول اصحابي
ام ماء اذا لم اعلم ولك ان تترك له ولادول يعناب الاستغناء
كما فعل بعض المعاصرين من الاصحاب + والاستنباط انحاء عديدة
وفيها عجايب جديدة + لا يخفى على اولي الاباب + والوقت لا يقضي
في البسط والاطناب + تحقيق اذا اصله ومعها ستة غير متعدي
تبطل صلته كما في المبسوط او كما في المدارك والسند عن العترة
والذخيرة وكشف اللثام + واستظهر السيدان + الاستاذان
واحاطا بالباطون + ولا يغفلون رجحان + لاصل البراءة واصل
الابصار وقلة القائلين بالخلاف + والشيخ قد خالف نفسه
في الخدوف + فقال فيما نقل عنه في القارورة ان لم يسمع اصحابنا
في بعض والدي يفتي المذهب عدم النقص اتهم وكذا
العلوم اختار البطالون في جملة من كثر + ونقل عن النعمان
عدم قيام دليل عليه عنده اعترافا منه به + وهكذا كلام
جملة من الاصحاب + وفي هذا الباب + ولا يغفل عن اضطراب +

PIA

[illegible]

والله في العبادات يوجب الفساد به وربما يسند بطلانها الى التحوط
للنجاسة وهو لا يصلح للاستناد والاعتماد به اما اولا فلما علمت
قبل به من منع البطلان المحل به واما ثانيا فلان اكلها لا
يسمي في عرف حاملي هذه النجاسة به على انه لو كان كذلك لاصححوا
احد من الناس به فان بدنا الانسان به لا يخلو عن اشتغال الفضة
النجسة في حين من الاحيان ولا اقل من الدم به واما ثالثا
فلان الدليل لو تم به اختص بأكل التجسس والمسدع اعم به
وهو اكل المحرم به وقال الله ما اتم فيه وحده الصلوة
للرجل كالقلنسوة والجورب والتكة والكمره وللجماع كما في
صريح الامتصار والساثر وعن الخلف وظا التذكرة وللنصوص
المستفيضة التي نبذة منها ضعيفة مخيرة ومنها موقفة زائدة عن
احد ما كل ما كان لا تجوز الصلوة فيه وحده فلا باس ان يكون
عليه الشيء مثل القلنسوة والتكة والجورب ومنهما رسالة عبد الله
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال كل ما كان على الاشياء
او معه ما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا باس ان يصلي فيه وان كان

٢١٦

قوله على ما قيل كسب اللزوم عند الاحتياط كذا في
الكتاب والكتاب في جميع الجوزين المذكورين الاحتياط في ذلك
لنوع اللزوم المذكورين كذا في صاحب السلسل

فيموت في مثل القلنسوة والتكة والكراة والنعل والختان وما
اشبه ذلك ومنهم من سلك حماد بن عثمان وهو كالصبي عن
ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في الخف الذي
قد صاب برقع اذا كان مما لا يتم الصلوة فيه فلا بأس ومنهم
من خبر زاده قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان قلنسوة
وقعت في بئر فاخذتها ووضعها على راسي ثم صليت فقال لا بأس
لكن عذر ذلك واحكم نعم كل ما لا يتم فيه الصلوة وكان على
الانسان + كما تروى في رسالة عبد الله بن سنان + فانسب
عليه السلام من الاقتصار على القلنسوة والخف والنعل و
التكة والجورب + لا يجزله مع عدم صراحته فيما ينسب واما
العامه فيهم ان عدت منها في الفقيه لكنها بعد من اللغو
انسب + وقد مر في الانتصار بهذا المطلب فليطلب
وما علل به من انها لا يتم بها الصلوة باقية على حديثها
وانما ليست من الثياب + فهو ما لا يليق ان يذكر في الكتاب
وما نقل عن الفقيه فهو ما خوذ عن الفقه الرضوي الذي تضمنه

[illegible]

جمع معارض بالاقوى عند الاصحاب * وهو ما رواه المحمديون
الثالثة الاعاظم * في الصحيح عن العيص بن القاسم * عن الصادق
عليه السلام عن الرجل يصل في ثوب المرأة او ازارها ويقع بها
فقال نعم اذا كانت مأمونة فانه يعمه ويصير له على المنع عن عمامته
غير موصونه * فالاول اليوم العامة في الرواية المذكورة * والآخر
بصورة لا يتم بها الصلوة بعد تغير الهيئة والصورة * وتتميم
لا يستثنى من الخبايا هنا الكثيرة ولا نجس العين * ولا دم الحيض
وما عده من الدمين * لا طلاق النصوص والفتا * وخلق
كلهم عن الثياب * ورايها ثوب المتيه للصبي عن بول
فتنسل في كل يوم مرة وتصبأ به للشهرة والعسر والمشقة * مع
سهولة الملة احق * وفي اختلافه عند في الجواهر والحدائق
وخبر ابن حفص عن الصادق عليه السلام سئل عن امرأة ليس لها
الاقيص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال تنسل
القيص في اليوم مرة والا صلح العجزة ما سمعت من الشهرة والنقص
والمحسنة * والرواية عاصدة لها وما هي بعلية مستقلة * وولد لك

قوله لا يستثنى من الخبايا هنا الكثيرة ولا نجس العين * ولا دم الحيض وما عده من الدمين * لا طلاق النصوص والفتا * وخلق كلهم عن الثياب * ورايها ثوب المتيه للصبي عن بول فتنسل في كل يوم مرة وتصبأ به للشهرة والعسر والمشقة * مع سهولة الملة احق * وفي اختلافه عند في الجواهر والحدائق وخبر ابن حفص عن الصادق عليه السلام سئل عن امرأة ليس لها الاقيص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال تنسل القيص في اليوم مرة والا صلح العجزة ما سمعت من الشهرة والنقص والمحسنة * والرواية عاصدة لها وما هي بعلية مستقلة * وولد لك

لا بأس بما فيها من ذكر القيقص واللوم للتخصيص + وضعفها
 باشتراك أبي حفص بين الثقة وغيره وتضعيف العلامة
 في الخلاصة وغيره في غيرها محمد بن يحيى المعاذي مخبراً
 ومنهم من الحق بالمرتبة للرب وبالصبر الصبية وبالتوبة
 المتعددة وبالبول الغائظ لاشتراك الذكر والأنثى في أغلب الأحكام
 واشتراك المشقة فيها وإن البول كناية عن الجحاسة والوحدة
 ليست من الشرائط والأقرب الأقصار على تقدير المتقين لعل
 بأحاطة. وإن كان كل من العلل المذكورة غير بعيد عدا الأخر
 ومنهم من أنكر أصل حكم كصاحب العالم والدراك والذخيرة
 وهو ممن عادة اختلف كما قاله الشيخ محمد حسن + ومنهم من احتج
 البدن + وهو السيد حسن فيا يظن + وعليه فإذا أصغر
 فقبض برحمن مثلاً من المانع للقبض بيد القروح والجروح + وكما
 جازؤه هنا لا يخفى على بعض الخدشات والجروح + وأما إذا اتجه
 بنفس البول + فالفقهاء غير مرضى من القول +
 نفه عندهم كأنها مسك ذكية فارة المسك

طاهرة اذا اتخذت من المذكي بفتح الميم من الكلام * لصحيحه علي بن
جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام * ومكاتبة عبد الله بن جعفر له
بي محمد عليه السلام * واما اذا انفصلت بعد الموت فنجسة كما
استقر بجماة النقي مفصلا بين الحيوة والموت على ما نقله عنه في
جواهر الكلام * وان استقر به كاشت للثام * وفي الذكر
طهارتها مطلقا وان اخذت من غير المذكي * وبجاستهاج
في الاقوي * الا اذا اخذت من مسلم او من سوق المسلمين
فقد كفي * واما السك فهو طاهر لا يستحال ولا اجاع عليا في
الذكر * **تحقيق اصف من العين وابي من**
الذهب اللعين يحرم على الرجال النساء * استعماله في
الذهب الغضه باجماع العلماء * فينبغي النظر في معنى الاناء *
وثانيا في تناول الاستعمال ما عدا الاكل والشرب كالافتاء * وثالثا
في نقل تلك الاشياء * بمثل البيع والشراء * ورابعا فيما يتعلق
بالمقام * ويضرب اليه الكلام * فمنها مقاصد * نذكرها واحدا
بعد واحد * **المقصد الاول** في المغرب الاناء وعاء

۲۲۱
 او شارب قال لا يلبس بذلك ۱۲
 ۱۲

الماء وعن المصباح المنير ان الاثاء والانيه كالوعاء والاوعيه
 وزنا ومعنى وفتره بعضهم بما يمسك للماء * والاولى الرجوع الى
 العرف الشائع * المقصد الثاني لاشتراك فحمة هذه
 الاولى * لما سمعت من اجماع العلماء * وللحاديث الواردة
 عن السادة العظماء * فمن داود بن سرحان عن ابي عبد الله
 قال لا تأكل في انية الذهب والفضة وظاهر النهي الحرمة
 وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه لم يمسك في انية الذهب والفضة
 وعن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله قال لا ينبغي الشرب
 في انية الذهب والفضة وعن يونس بن يعقوب عن اخيه
 يوسف قال كنت مع ابي عبد الله في حجر فاستقى ماء فأسرني
 بقدر من صفي فقال رجل ان عباد بن كثير يكره الشرب في
 الصفي فقال لا بأس وقال للرجل الاستلثة اذهب هوام فضه
 الحديث وعن ابان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا تأكل
 من انية الذهب والفضة وفي حديث للناسي عن رسول الله
 عن الشرب في انية الذهب والفضة وعن مسعدة بن مقد

عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله ﷺ سبغ منها الشرب
 في ابيه الذهب والفضة وفي صحيح ابن بزيغ سالت الرضاء عن ابيه
 الذهب والفضة فكرهما قلت روى بعض اصحابنا ان كان لا يلبس
 الحسن امرأة ملبسة فضة فقال لا والله انما كانت لها حلقة
 من فضة وهي عندي ثم قال ان العباس حين عمده عمل له
 له قضيت ملبس من فضة من نحو سائر الصديقات يابون
 فضته نحو امية عشر قد رآها جارية ابن الحسن فكسرت فاحقق
 من العرف ظرفيته فلاديب في حرمته والصغير والكبير فيه
 شرع سواء اذا صدق عليه اسم الاناء فيشتم المكلأ و
 ظروف المعجون والثمن والافيون ولا باس بوجاء فضة للثمن
 والدعاء سيمطر الجواد بخبر صحيح الاسناد ولا
 يشتم الخاتم فان ليس من الاناء في شرع وكذا ما التصق كوعاء
 الساعه والعصا الملبسة بالفضة وفي المرأة نظرت الى حديث
 الرضاء عليه السلام وما احسن ما قاله العلومة الطيبا
 في المقام وليس من باب الاواني الخاتم وشبهه ملاحظ

والحمد لله

ما دهم + والوجبة في المرأة من ذاك بدلا + اذا جميع بالصوت
 اتحد + وهذه الاخبار وان خلا الذرعا عن عموم التقرير
 لكن المشهور هو التعميم + بل عن الحدائق في الخلاف في المنع من
 استعمالها في اعدا الاكل والشرب بل عن التقرير ما يشعر بالاجماع
 من قوله عندنا وعن المتبع عند علمائنا فان الشرب والصدقة
 وللفيد من الاقتصار على الاكل والشرب فهو بالنظر في ما هو
 في الاستعمال دون الحصر فيها والا فهو مالا معول عليه + بل في
 الجواهر لا يصح الير + فاما ما في صحيحه على بن جعفر عن اخيه
 موسى قال سالت عن المرأة هل يصلي امسا كما اذا كان لها حلقة
 فضة قال فهم انما يكره ما يشرب به فكانه تفسير ذلك بقاء بمقاي
 الاناء + ما يمسك الماء + فيصلي لان يشرب منه والحلقة
 ليست كذلك فلا بأس بها وبالجملة فلا يجوز وضع الشيء في
 الاواني الفضية والذهبية ولا الاخذ منها لا بقصد النقل
 ولا الاستعمال في الطهارة مطلقا وهل يصح من الحدث قيل نعم
 اما لا فلا من العزم الانتزاع وهو امر خارج عن الطهارة

كما لو جلت مصبا الماء ها وأما ثانياً فالتيمية بل في غير هذه الخلاف
 كما عن ظاهر المعتبر في كل من الوجهين نظراً لما سيذكره
 وقيل لا وهو الراجح ودليله واضح لأن لا فرق عمداً بين الأكل
 من الأنيه والطهارة منها في تسمية كل منهما بأنه استعمال لها
 حتى لو قيل لا يتوضأ بأنيه الذهب أو النحاس بل لم يتبادر
 إلى أذهان الناس إلا النهي عن اغتراف الماء منها وصية
 على الوجه واليدين وقد انعقد الإجماع على حرمة غير الأكل
 والشرب من طهارة الاستعمال فيندرج تحت معقد لا يتوضأ
 بالأنيه ولا تقتل به كما سيذكر في قوله لا تأكل فيها ولا
 تشرب منها والمتخصص أن ابقاء الماء فيها فضبه على الفضن
 استعمال محرم فيكون سطلاً لأنه جعل هذا الاستعمال عند
 العرف جزءاً من وضوئه بل كأنه هو فيتبع حرمتها حرمة
 إذا النهي في العبادة دليل الفساد ومن هنا انفتح ضعف
 مستمسك الصحة بقى الشهرة في حجيتها باختلاف وأما في الخلاف
 ففيه سمع لوجود الخلاف عن العلامة في المنع في حد

الوجهين والشئ الكابر في كشف الغطاء حيث قال كاحرم الأكل والشرب فيها يحرم مطلق استعمالها ولو قوضاً رأساً العضة واغتسل منه سناً في غسله أو تناول بيده أو بالبر من أحدها بطل فاعل ولو أخرجه بقصد التفرغ ثم عمل فلا بأس ولو جعل أحدهما مصباً للماء مع قصد الاستعمال فالحكم فيه البطلان وبحر العلوم في المنظوم ووضع في اليد نقلان شرب ولا كذا الأكل فمن أكل حبيب + ومثل ذلك الاعتراف باليد + لقاصد الظاهر في التعبد + فليس نقلاً ليعمل العمل + والله باق وبذلك بطل وقصد نقل فيه لا يحل + فلا حرج في قصد حل الحل + يعني لرحل قصد النقل فيه + ليعمل الأكل فانه نقل منه إلى فيه + وكذا الشرب وما يضاف إليه + فأن الأشياء + استعمالها على أنحاء + فلا يحد طريق استعمال الطعام واللباس + وعلى هذا القياس + الخيول والأفراس + وكل جنس من الأجناس + كالقطا والجيرة والعلو والقرطاس + بل ربما يستعمل الشئ ولا لباس + كالغرض + إذا حصل من غير مسه الغرض + وقد يؤمّر

احدا الشئيين فوق الاخر وهما مستعملان بلا توكيد كما اذا قلت
على سرير مفروش بالحري او الحصى وهكذا الكلام فيما نحن فيه
فان الاء استعماله هو استعمال ما يحويه لان يفعله به و
يخرجه على جسده وحيث قلت لبيدك توصيا بهذا الظرف ضمير
عن عينه اولى بان واخرون من ماء وولجوا على اعضاء
قد استعمل وامتثل وان منعت من استعماله فلم يعدك
منه الى غيره عدا عاصيا واوردت بكلامك غير ما عقل و
فعل كنت لا غيا وما ذكره البعض ان استعمالها في شيء من تلك
الافعال ليس الا مجرد انتزاع ما فيها دون ما يفعل بالماخوذ بعد
ذلك فتمنع كون ما يفعل به استعمالا بل للكف فهو معنى دقيق
بل احتمال حرف غير متفاهم العرب وكلام السادة اعطاء
واتباعهم الكرام انما هو على قدر افهام عامة الانام وهم
لا يفهمون من خضاب الشيبه بقاء في اثناء من الاوان للجبنه
او العجديه وان كان يفهم باشرته لما ومن الاكتحال مكلية
ففيه اوز هديه وان كان باخذ الكحل منها بواسطة الليل الا

ان ذلك عين استعمالها فقد وضع السبيل + وانفتح الدليل +
 مع اعتضاده بأنه مخرج عن فليكن يصح به التقرُّب إلى الله وبأن القاء
 الطهارة بهذا الاناء + مستلزم لان يبقى فيه الماء + استتماماً
 لفرضه وقصد + وهو ممنوع لانه ضد لاحتذاء المأمور به و
 الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده + والالزام على هذا الفرض
 معلوم + وفساد الالزام يقتضي فساد الملزوم + وبالأختياط و
 البراءة من الاشتغال + فانها لا تحصل الا بترك ما فيه دغنه
 الابطال + وانه استعمال محرم لما فيه من العَجَب والشرِّ وقطييل
 المال + وغالب الاحوال + وهو مناف لما هو حقيقة العبادة من
 التذلل والامتنان + ومع ذلك فالمسئلة لا تخلو عن اشكال + هذا
 كله اذا قدر على تحصيل الماء من غير هذا الاناء + ولواختصر فيه
 اشتد الاشكال وصاق القضاء + لانه في وقت فقد الماء + لان
 المانع الشرعي والعقل شرع سواء + فالتي لم لازم والاحوط الاعادة
 متوضيهاً اذا وجد في غيره والا فالقضاء + ومخ الكلام *
 ان معنى الخلاف في المقام + هو الاختلاف في ان استعمال الاناء

هل هو جزيء للطهارة او مقدمة لها فاعلم الثاني لا يوجب اغتسال
 بطلاءها كما لا يوجب قطع الطلح بطريق محمية + سقوط الحج
 بعد الوصول الى مكة المعظمة + وعلى الاول ينكح بالبطلان
 لان الامر بالنكح لا يجتمعان + والشهور وان كان الثاني + ولكن الاوب
 هو الاول في استعمال هذه الاواني + وقد لاح لك ان مباشرة
 الاناء غير معتبرة في الاستعمال + وتوسيط الشئ غير قادر فيه
 لصدقه على كل حال + وكذا الاوب حرمة اقتنائها وجعلها
 للقبول لارواه الشيخ عن موسى بن يكي عن ابي الحسن قال ليه الذهب
 والفضة متاع الذين لا يؤمنون فان المتاع من شأنه الاقتناء
 والادخار + وظ الذين لا يؤمنون الكفار + المقصد الثالث
 لباس ببيع الاواني المذكورة + اذا باعها مكسورة + ولا يصلح
 وكون الحكم تابعا للدم + والاسبب المنع من بيعها واشترائها
 مع بقاء الهيئة والصورة للنجس عن الاعانة على الاشياء فان
 المقصود من الاشتراء + الانتفاع بالاستعمال والاقتناء + و
 فيما رواه في تحف العقول في جملة حديث طويل عن مولانا الصادق

اما وجوه الحرام من البيع والشراء فكل امر يكون فيه الفساد على وجه
منه عنده من جهة اكله وشربه او كسبه او نكاحه او ملكه او سلكه
قال الحق الزهد الانصار في المكاسب في اقسام ما يحرم
به التحريم ما يقصد به ومنها اولى الذهب للفضة اذا قلنا بغير
اقتناءها او قصد المعاضدة على مجموع الهبة واللاذ لا لاد
فقط انتهى كلامه + زاد اكرامه + ومزيد التحقيق يحتاج الى
بسط ليس هذا مقامه + وسيدكر في متاجر الكتاب على الله
اتامه + المقصد الرابع + في الواحق والتواب + وفي
مسائل الايحم نفس وضع في تلك الابية + من الاشربة والاشربة
للاصول عدم التعديرة + والشبهة العظيمة + وان اولهم
الاخبار تحريمه + اما المحرم هو الاستعمال + واذا انقل فلا شك
بيلكه للفضة ولا يحرم للاصول الشهرة نقداً وتحصيلا +
وكيف بما دليلا + بل لا يوجد فيها خلاف + اما محكمه
الجواهر عن الخلاف + مع الاستغناء + ولا اصلحه
للاجماع + الى ما شتهر وشاع + وفي محيى به الله بسنة

لما هو على التقوى الذي لا يشترط فيه الزهد والفقراء
يخرج في بطنه ثم يخرج في بطنه في بطنه في بطنه
من اجل هذا لا يسهل ولا يسهل ولا يسهل
٢٣٠
انما جرت في بطنه استمال في بطنه
او على التاركة في بطنه في بطنه
سبيل الحق في بطنه في بطنه

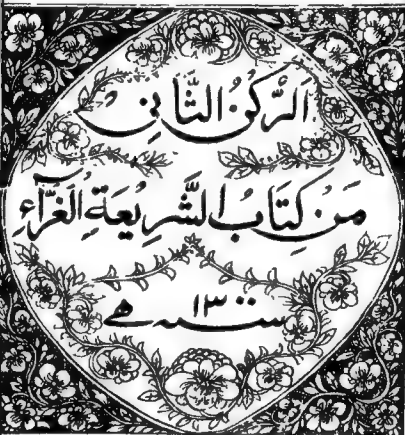
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يشرب الرجل من الفضل
المفضض وأغرت فراك عن موضع الفضض وفي خبر يزيد عن الصادق
عليه السلام أنه ذكره الشرب في القدر المفضض حج ما كان من حله
النساء + فهو جائز أن لم يصدق عليه اسم الأناء + وما لم يتحقق
فيه ذلك كالمجوف من الخخال + فلا يخلو عن اشكال + لأن حكم
النساء هنا حكم الرجال + لا بأس بمجلق الدرع والفضض
وقبضه السيف وتحليته بالذهب والفضض لما روى أنه كان أفضل
سيف رسول الله وقوائم فضة وبين ذلك حل من فضة
ولده ثلث حلقات من فضة خلقة من قدامها و
حلقتان من خلفها وكذا لا بأس بتجليته المصاحف إلا أن كتابتها
بالذهب مكروه لما روى عن محمد بن الرضا أنه عن علي بن الصادق
عليه السلام قرأنا معشراً بالذهب في آخره سورة مكتوبة بالذهب
فلم يعصى كتابته القرآن بالذهب قال لا يعجبني أن يكتب
القرآن إلا بالسواد كما كتب أول مرة ذكره في التكملة هو لا يحرم ما
عدا العيين + الذهب الجيد + وانكأت عينه غالية

الاثنان * كالاسرو والياقوت والجمان * وغيرهما من انواع المعادن
والجواهر * بلو خلاق يوجد كما في الجواهر * واواني المشكين
واهل المكتاب طاهرة ما لم يعلم مباشرة لهم بان كانت هي
او ايديهم في استعمالها رطبة * ويجوز استعمال وان الخراذ اكانت
صلبة * بعد غسلها بطريق الشرع * فميكه استعمال الرجوع
كالخزف والمترع *

تم الركعة الاولى * يعون الله عز وجل * و
سئلوه الركعة الثانية ان افوضني التمسك *
وساعدني الرحمن *

هَذَا كِتَابُنَا يُطَوَّلُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ

وَقَفْ



المطبع

المسمى بالصبح الصالح الواقع بعظيم آباد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الركب الثاني في الطهارة المتوقفة على النية وهو
مائي وترابية الموقف الأول في المائي وهو نوعان
النوع الأول الوضوء والنظر فيه في مقدمة ومقاصد
المقدمة في آداب المتعلق قال الله سبحانه قل للمؤمنين يغضوا
من ابصارهم ويحفظوا فروجهم سئل مولانا الصادق ع فيما رواه
مرسل في الفقيه فقال لما في كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو
من الزنا الا في هذا الموضع فانه للعظماء ان ينظروا الى انتهى و
سد العورة واجبة على كل حال على كل مكلف عن الرجال والنساء
دون الطفل والجنون ومن في حكمه والزوجة ومن في حكمها

ولا اختصام له بما غلوه وانما يذكّر فيه لكون انكشافها من
 لازمه وهذا الحكم ثابت بالأجماع والكتاب السنة والسير
 بل بالضرورة وفي حديث السنن في التقوى في القبيح والامال إلى ما لا
 رسول الله ﷺ وخط علي بن أبي طالب في حق من نظر الرجل إلى عورة
 أخيه المسلم وقال من تأمل عورة أخيه المسلم لعن سبعون
 ألف ملك وفقران تنظر المرأة العورة المرأة وفي موقفه حنا بسم الله
 حديث طويل عن علي بن الحسين ما يمنعكم من الأثر فلما رآه رسول الله
 قال عورة المؤمن على المؤمن حرام وورد في بعض الأخبار اذن في النظر
 إلى عورة غير المسلم وتشبهها بعورة الحمار وعن شيخنا الشهيد
 في الذكري القبر فيها أيضاً واحتمال تقييد الجواز بعدم اللذة
 والفتنة اقول الرواية مسلسلة وعلى التسليم في ما لا
 اذ لم يمكن ولو على بديان يكون العورة فيها عبارة عن العيب
 فيكون العيب الرخص في النظر إلى زلات الكافر وعيوبه والتكلم
 بشيء يعاب عليه ليعتبر به وقد ورد التقى عنهم عليهم السلام
 بتفسير العورة بهذا المعنى ولو في غير هذا المقام وكيفما

نسخة الرجال
 مؤلفه علي بن محمد بن الحسين
 خان كوفي وكان الاشتهار

شعر في الفقه الجليل

عميد عن عبد الحميد بن طلبة العلوي وغيره في نقل ما لم ينسب به علي
 ما حدث الغنائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وتقل في اختلاف
 عن المضيد رحمه الله قال لا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها
 ثم قال فان دخل ارضا قد بنى فيها مقعدا لغائط على استقبال
 القبلة واستدبرها لم يكره الجلوس عليه وانما يكره ذلك
 في الصحار والواضع التي يتكبر فيها من الاغتراف عن القبلة وهذا
 خلاف المشهور بوجهين **احدهما** انه يطل الكراهة و
ثانيهما انها مقيدة بالصحار وعن سلوانة قال لا يصلي في
 مستقبل القبلة ولا يستدبرها فان كان في موضع قد بنى على
 استقبالها واستدبرها فليتحرف في موضعه وهذا اذا كان
 في الصحار والفلوات وقد رخص ذلك في الدور وتجنبه
 افضل واخبرني باصل الجواز في ان الاصل يزول عند قيام الدليل
 وباراه محمد بن اسمعيل قال خلت على ابي الحسن الرضا في
 منزله كيف مستقبل القبلة وفيه ان ذلك لا يدل على كون
 الغائط مبنيا على الاستقبال ولا على انه كان يجلس مستقبلا و

د

ن فليتحرف

يجب غسل مخزج البول بالماء + وهو محل وفاؤه عند العلماء +
 ويدل عليه صحاح كثيرة منها صحيح زهره وأما البول فإنه
 من غسله + واستعماله المحرّم من جنس على الغلط العدوى الفاسد
 من أصله + والمختصان هذا هو التعدي + من اتباع أخيه
 عدى + وحد الشرح الاقتصار على الطهرن الآخر منه على غير
 التعدي + ولكن وقع النزاع في مقامين الأول في أقل
 ما يجزئ هاهو مثلاً على الحشفة وما زال العين أو ما يكون
 جوارباً وعلم بما فلا يتقدم بالمثلث ونقل عن الشهيد في البيان
 أن قال بعد الحكم بالاجتزاء بالمثلثين + مع زوال العين +
 الاختلاف هنا في مجرّد العبارة أنهم وفي بحث وهو أن الزوال
 المختلف بين كفاية مطلق الغسل واعتبار التثنية فلم وجه نظر
 أنه لا يكاد يحقق التظهير بأقل منه كما أفاده بجملة العلوم لكن صرح
 العاصم في آفة بكفاية الأقل ووجه على من قدّر بالمثلثين أمّا
 القاسم في المفاتيح فيصير النزاع معنوياً ولن أراد مطلق المخاض
 الراجع هنا ليس كل قطعا فان الخلاف الاتيين من يكتفي

كتاب الطهارة

في التوضيحات

بالواحد ومن يصير التعدد معنوي وهو بعيد + من
 كداه الشهيد + وكيف كان فالقول الاول عليه الاكثر +
 منهم المحقق في الشرايع وهو المحكي عن العترة + وقبله المفيد
 في المقنع والشيخ في المبسوط والتهذيب والنهاية على ما
 نقل عنها والصدوقان على ما حكى عنها العلامة في المختلف
 بل هو المشهور كما في المسالك ومستندهم رواية نسيط بن
 صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالتكم بحزبي من
 الماء في الاستنجاء من البول فقال مثله ما على الخشفه
 من البلل وما يترأى في جميعها من الشك + باسما لها
 على مروق + وهو من حاله لا تعرف ولا تدرك + قد فزع +
 بانه ممنوع + للحكم عن العلامة في الخلاصة انه نقل عن الكشي
 انه قال قال محمد بن مسعود سالت علي بن الحسين بن مروق بن
 عيسى بن مروق عن جفصه فقال ثقة شيخ صدوق + وكذا لك لباس
 بالحيم بن مسروق + لانه حكى عن الكشي له التوثيق + وهو
 صاحب التحقيق + حقيق بالصدوق + على الادمغون الحديث

توضيح الحال
في نسخة ابن ماجة
من كتابه

توضيح الحال
وان عبيد بن كندوس
فان في نسخة

٦

مشهور ومول به في نجد به ضعف الطريق + وقد اختلف في
معناه فمن قائل ان التلخيص كناية عن الفسلة الواحدة لا شق
الغلبة في المظهر هو لا يحصل بالمثل وهذا المسلك استظهره
في الرياض واستقر به في المدارك + وهو اقرب المسالك + ومن
قائل الاول ان مراد به الكناية عن وجوب الفسلة من البول من كذا
في المسالك + ولا بأس بذلك + وما اورد عليه سبطه والمدرك
ووافقه صاحب الجواهر ما حاصله ان دلالة اللفظ عليه خافية
بل العلة له منافية + فان مثله ما على الحشفة من البول + ربما
يكون بقدر غسل واحدة بل اقل + فيلزم على هذا الاحتمال +
ان يكون الفسلتان اربعة امثال + وكيف يكون الفسلة مثلاً
لما على الحشفة وقد ثبت ان الفسل لا يد فيها من الغلبة بل
النجاسة فهو مدفع بانه لا يجعل لمثل عبارة عن الفسلة +
بل جعله كناية عنها مبالغة في القلة + فما حصل كلامه والمآلة
غير حقيقية بل مجازية فلا يكون التلاد بقدر غسل واحدة
بل كل مثل بقدر ما يستمر بالفسل وهذا ظاهر فانه رحمه الله

دفع هذا الأيراد بينه عن كلام الأصحاب الأوتاد فكيف
ياؤله بما هو مائل للإيراد وما قاله في جامع المقاصد من أن
الحشفة تختلف عليها بعد خروج البول قطرة فلعل المائلين
هذه وبين الماء الفسول به ولا يبان القطر يمكن اجزائها
على الخبز والغلبة لها على البلل الذي يكون على حواشي الخبز ظاهرة
انتهى فلا يخرج من خلل لأنه لا يتبادر الذهن إلى القطر المثل
بها وإن سلكت عليه المثل بل لإساعده ما في الخبر من لفظة
البلل وما قيل من أن خبر المثل معار من مثله وهو وا به
تشيط هذا عن الصادق انما قال يجزي من البول أن يغسل به مثله
فالجواب عنه أن هذا لا يستقيم بظاهره ولم يقل به أحدا لما
سمعت أولا من اعتبار الغلبة في الطهارة ولذلك احتملوا فيه خفا
مركز الباء وربما أولوه بأن المراد بالمثل كون الطهر هو الماء
أو ما يقاربه في المقدار وهو أقل ما يتحقق به الجريان إلى
غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرها علومة البهيمان و
معد لك كل خبر المثل لا يكلف في القول بإيجاب المرتين

وهو مفاد القولين الأخيرين من النزاع الأول وقضية قولهم
يكفيهما في مطلق الفصل وفي خصوص الفصل من البول وهو
من كلام كل من اقتصر في بيان غسل البول على غسله بالماء والحققة
تقديرًا في المقدار ولا في العدد كما في الانتصار والوسيلة والغنية
والإرشاد والمحك عن التيقن والوجوه وشرحه بل هو ظاهر المقنة
والبسوط والمراحم والنافع وما حكى عن النهاية والمعتبر وغيرهما
فإنهم حروان قدره ومثله ما على الحشفة إلا أن الظاهر أنهم
أرادوا وجوب الثلاث في غسلة واحدة قلما سمعت من أحد
اشتراط الغلبة في المطهر وهو لا يحصل بالمثل ولو كان العدد
واجبًا عندهم لبيّنوه كما بيّنوا المقدار والسكوت في مقام
البيان بيان فلا يبعد إلا كقائه بالمرّة وبالفتة به بحر العلوم
في لدره بحيث قال هـ والقول بالمرّة عندى امتثال
وثبتت حتمًا والثالث أفضل بـ وبه وقع التصريح والتيقن بـ
في المصايير بـ فقد افاد واجاد أنه لا يصح حصول الامتثال
بالمرّة وخروج التكرار عن مدلول الأمر وهو لا يعتبر في التيقن

عن بيان العدد مع عموم البول ولا ينافي ذلك ما ورد
 لا خجل بالتشبه في التطهير من البول لورود اكثرها في تطهير
 الثياب ومن البدن وظهور الوارد منها في اصابة البول
 من خارج ولا اكجام المفهوم من المعتبر على وجوب المرتين
 في البول فان الظاهر منه ازالة غير المخرج كما يستفاد من كلامه
 في بحث الاستبراء ولا خجل المثلين فانه لا يدل على اعتبار العدد
 بوجبه من الوجوه ومع هذا كله فالاحتياط بالعسلتين
 لازم نظرا الى ما دل على التشبه من الاخبار وما فيه من الاستظهار
 والخروج من خلاف بعض الاخبار. والثالث افضل الحديث
 كان يستخرج من البول ثلاث مسائل **نادره** + يجب على
 المختلف بعد البول ان يكشف باطن البشعر + ليفسك ويطهر +
 وفاقا لكثير من اصحابنا الكرام البررة + منهم الشيخ الجليل في
 الحديث وقبله الشهيد في الذكرى والعلامة في المتذكرة + ولكن
 منهم من قويا الوجوب في البول يكشفها حال البول بعد التردد فيه
 ومنهم من اوجب جازما لعمومها والاطلاق + وهذا قولنا

لا يجب كشف البشعر على الاغتسل ان امكن
 كما يظهر لولا ان مرشقا سقط ذكره

الوجوب مطلقاً الحاقاً بالباطن والتأمل بياني لا نحاق + و
 أيما كان فلا يوجب ذلك في صورة الاشتاق + وكانه عند عدم
 التمكن موضع الوفاق + وهذا هو القول + في حكم البول +
 وأما من ابتلى بخروج المني فليحجب عليه بعد التقطع أن
 يغسلها + أو يرد باطنها وأعلىها ويظهر ظاهرها وأسفلها
 لم يجد شيئاً في المسئلة في كلام الأصحاب + ولا قيمة له +
 السادة الأطياب + سلام الله عليهم من الاحقاب + و
 اشتراك العلة والعمل باحاطة + يقتضي التسوية في الحكمين
 البول والغائط + ولكن الأولى لتوقف في مثلها من مواضع
 الاشتباه + والسكوت عما سكت الله + **تحقيق من بال**
 ولم يغسل ذكره + فتوضا وصل ناسياً ثم ذكره + يعيد
 الصلوة على المشهور وقتلوا خارجاً وجوباً وكذا حكم الاستنجاء
 من الغائط الصحيح بمرارة قال توضأت يوماً ولم اغسل ذكره
 ثم صليت فسالك أبا عبد الله عن ذلك فقال اغسل
 ذكره وأعد صلواتك فإن النسيان وإن لم يذكر في نظم الصلاة

الاحتياط على الاحتياط في الاستنجاء من البول
 احتياطاً من احتياط من احتياط من احتياط
 ونظير ذلك في قوله بوجوب البول إلى الجنب

١٣٥

الاحتياط في النسيان في الذكر في الطهارة
 جامع القاصد

لكن المقصود بالاستعداد + وكيف يظن بمثل زهراره +
 فقد لاخلال الطهارة + على أنه لا يفقد عدم الذكر في الصلاة
 لما في الجواب من ترك الاستفصال + وموثقة ابن بكير بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله في الرجل يبول فيسه ان يفسل ذكره
 حتى يتوضا ويصل قال يفسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء
 وفيها ارسال ولا خير + لان الراوى عبد الله بن بكير + وهو
 ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما نقل عن الكشي في
 منيع المقال + على ان الثمرة لعلها جارية للورس + وموثقة
 سماعه قال ابو عبد الله اذا دخلت الغائط وقضيت حاجتك
 فلم تهرق الماء ثم قرأت وضيت ان تستقي فنكرت بعد
 ما صليت فعليك الاعادة وان كنت قد هرت الماء فليت
 ان تغسل ذكرك حتى صليت فليك اعادة الوضوء والصلاة
 وغسل ذكرك لان البول مثل البزاق وصححه ابي بصير عن
 الصادق عليه السلام قال قلت لابي ابول وتوضا وانسى
 استقي ثم اذكر بعد ما صليت قال اغسل ذكرك واعد

تحفة الخيال
 وان بكير بن ابي زرار
 موثق من بعض الاوثان
 ١٢
 قد اقبلت واجمع العصابة
 على صحيح الحديث

البراز

صلواتك ولا تعد وضوئك وأطلقا قاتما تقضي بالتؤبير بين
الإعادة والقضاء وهو مقتضى الشرطية لقوله من فاتته فريضة
فليقضها كما فاتته فإنه شامل للفوت الشرعي ولا ينافيها خبر
عمر بن لبيبة نصر قال قلت لأبي عبد الله اني صليت فذكرت
اني لم اغسل ذكرى بعد ما صليت افاعيد قال لا ولا خير
هشام بن سالم عن الصادق العياضي الرجل يتوضا ويغيب ان
يفسل ذكرى وقد بال فقال يغسل ذكرى ولا يعيد الصلوة وذلك
لان الاخبار الاول معتضده بالشهم وقد ورد خذوا منهم
بين أصحابك معالها من الاعتبار ما ليس للخبر وعن
ظاهر الحديث وجوب الإعادة في الوقت دون الخارج ولهذا
حمل ما نطق بها كالأخبار المتقدمة على الأول ما انفاه
كالخبرين علي الثاني ويؤيده أن القضاء بما مر جديد وهو
بالتحصيل في المقام مفقود وأن الحكم خلاف ما ثبت في
الدين من أن النسيان مغفور والناسي في الصوم وغيره
معذور فيقتصر فيه على القدر المتغير وهو الإعادة في

کتابت فی البری فی الفصول الثانی من الکتاب الارب فی حلالہ

في فضل الصلاة في وقتها
 من لم يصلي في وقتها لم يزل في
 النار حتى يأتي يوم الدين
 من لم يصلي في وقتها لم يزل في
 النار حتى يأتي يوم الدين
 من لم يصلي في وقتها لم يزل في
 النار حتى يأتي يوم الدين

15

[illegible]

الوقت على ان الاعادة حقيقة ان تكون في الوقت دون الخارج
فأوجه فيه الامر بالاعادة لا يشل الخارج باطلا وقد لا يجد التجزؤ
فهذا كله مرجح لقولنا لا سكا في ولعل بعض الأصحاب يستقوه لهذا
الامور ولكن الاحتياط في المشهور وسنزيد إحيانا أعصم
الله وإيانا وفي الفقيه ومن جله فذكر بعد ما صلى أنه لم
يفصل ذكره ضليان يفصل ذكره ويعيد الوضوء والصلوة
ومن فيمن يستغفر من الغائط حتى يصلي لم يعد للصلوة وسنذكر
مع معارضته لما سمعت من موثقة سماعة اللويد بالشهرة
ولعراض الأصحاب عنه غير صالح لمقاومة ما مر من الأدلة ولما
ما يدل على وجوب عادة الوضوء من الموثقة المذكورة وغيرها
فمحول على الاستصحاب وان كان مقتضى لفظه عليك الإيجاب
جمعاً بينه وبين ما ورد في الباب وما ينفي الوضوء من الإيجاب
وهو مع ذلك موافق لما وصلنا لا اعتبار ومن الأصحاب من
جعل المسئلة من جزئيات من صلى مع الخباسة واستظهر
عدم وجوب الاعادة لصحة مسنده ومطابقة لمقتضى

عنه وهو موقوف على ما قاله سمعت المصنف في هذا الباب
يقول إن رجلاً صلى في وقت من الأوقات في بعض الأوقات
الصلوة وبينه وبين جوفه من الأوقات في بعض الأوقات
فأوجه في كل واحد من الأوقات في بعض الأوقات
من الغائط ويعد للصلوة وان ذكر وقت في بعض الأوقات
فقد يشك في ذلك ولا أعادة عليه وليس كذلك في بعض الأوقات
عنه وإن كان الرادى من الاستصحاب لا يتبعه في بعض الأوقات
والثاني من الغائط والثالث من الغائط
يستحب من الغائط والثالث من الغائط
بالإضافة إلى ما لا يقول ما حدث من الغائط
كأنه من غير ما ذكره من الغائط

الأصل والعومات وحمل ما تضمن الأمر بالإعادة على الاستحباب
ولعله إشاراً بالاستئذان لرواه الشيخ في الصحيحين عن العلوي عن
أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه الشيء يتجسس
فيمنه أن يغسله فيصلي فيه ثم يذكر أن لم يكن يغسله أعيد
الصلوة قال لا أعيد قد مضت الصلوة ولتبت له ويظهر من
الحق الجوخ إليه في المعتبر فإنه اعتضده على ما نقل عنه
بمطابقة الأصول وهو الخبر للنقل عن الرسول وغيره
لكنه لخطأ والنيان وغيره ولكن فيه نظراً ما لا يفعل بين
المستلزمين فقول ذلك أجمع الأصحاب لا ابن الجنيدي على
الإعادة هنا واختلفوا هناك وأما ثانياً فلأن الأصل
بأصل عدم الصحة وغيره وأصل الشغل الذم وغيره والصيغة
معارضة بصحاح وإخبار حاله على وجوب الإعادة هناك وفيه
من الكثرة مكان وغيره والحكم بصحة العمل لا يحصل بخبر غفلة
الخطأ والنيان وغيره والأدوات ذم من في الصلوة وغيره
أوشياً من الركعات والأركان وغيره وأما ثالثاً فلأن الصحة

موجودها بخاسة الثوب وهو اخص من موضوع للسئلة المجهول
 عنها + كما لا يخفى على اولي النهر + وبالحجة فالشهور + هو
 المنصور + ولعلك دعت + بما وعيت + ان التاريخ لا اراد
 كالناسي في وجوب لاعادة + للاطلاقات المروية + بان يقاس
 الاولوية + بتحقيق يغيب ظاهرها عن الغائط عند
 تعدد يه حتى يبقى فلو يفي العين + ولا يضر ان لم يصر الموضع
 ولا بقاء اللون + للعفو عنه كما صرح به جمع ولا الرأى + وهذا
 المطالب الستة كلها واضعة + والمجهر على الاول بعد الاجماع تقى
 عمارنا عليه مظهرها وليس عليه ان يغسل باطنها وفي معناها
 صيغة ابراهيم عن الرضا عليه السلام وعلى الثاني بعد مفهوم
 الخبر في احد كثر ثلث اجارها اذ المبرجاء ومحل العادة و
 على الثالث احسن التقديم قلت له الا يستجاء حذ قال
 لا حتى تنق مائة وان ذكرها العلام في البول لكن الظاهر ان
 موجه الاستنجاء من الغائط وعلى الراية الاجماع والحسنة
 وفي التذكرة تحديد سلبها بالصبر ضعيف وفي المختلف

الروضة القندية عن حواشي الدينوريان لم يبلغ الا ليين و
هذا المحكم اجماع من الكل ^{وهو} قيل هو التعدي عن المخرج في
الجملة وفي الكل تماثل ^{هو} والطاهر بالنظر الى ما ذكره هو انه
عبارة عن وصول الخارج الى محل لا يتعدى اليه عادة
وازالته عنه لا بطلان عليها الاستنجاء عرفا كما اشار اليه
في مله لك الغيب المذكور يكلف احدكم ثلثة اجار اذا لم
يتجاوز محل لعادة ^{ولان} استعمال المخرج انما هو في بعض المواضع
التي يجوز فيها الاستنجاء بالماء والحل الذي لا يتعدى اليه
الغائط عادة محل لا يزال الا الاستنجاء كما هو
المفروض فلا يستعمل فيه المخرج في استعماله في غيره مما يجوز
فيه الاستنجاء ^{ولان} المقصود في نظر الشارع من الاستنجاء
نفق المخرج اللازم لا التزام الماء في جميع ما يصح به البلوس
في المواضع والمصلحة دون الفرج الشاذ النادر ^{وهو المخرج اصلا} وما
يلزم من مخالفة الشهور فهو الطاهر وما عند
النظر العائز ^{وهو} فلا كفايته صاحب بجواهره فليست

للغة العام سوى الاحتياط وما هو بدليلات + يليق به في
 الاثبات + ومع ذلك كله + ينبغي الاحتياط في محله + و
 كما كان فقد حل الخبز للذكور مضافا الى الاجماع والاعتد
 المستفيض على جواز الاستنجاء بغسل الماء عند عدم تعد
 الغائط + ولكن الحكم منوط بقعود وشرائط + الطهارة
 وأحفاف + وتكون قاعا للنجاسة كما خرجت فلا يخرج الصقيل
 كالتجريح + يأتى ولا يخرج الصغرى ولا الرخو كالخم ولا ما يتخلف بعض
 اجزائه على المحل كالحجم العشر والتراب + على ما مر عليه بعض
 الاصحاب + وان لا يكون مستعملا ولا عظاما ولا روثا نجسا او
 طاهرا ولا مطعوما كالمخبز ولا محترقا كورق المصحف والبرق
 احسينيه اما الاول فبالاجماع المحل عن المتن والتحرير
 والغنية + والمسئلة الاثنية + ولان النجس لا يزال النجاسة
 بل يزيد ما ويرد عليهما النفع بجواز ان لا يتعدى نجاسة
 الى المحل ومثل هذه النوع + بعد ما سمعت غير مسموع
 واما الثاني فذكره جمع وتجهت ان الرطب لا ينفث الموضوعة كما

في المتكلم وانه يربط المحل + فينجس المحل بخلاسته اجنبية محصل
 الخل + في تطهيره بالبلل + لكونه مخالفا للشرط الاول + فتا
 واما الثالث فالظاهر اعتباره لان يرضى قلع النجاسة ببعض
 الاصناف المنقية فيصح على اشكاله + من صدق الامثال +
 واصالة بقاء الاشتغال + واما الرابع ففي رواية احمد بن محمد بن
 عيسى جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة اجاراجار ويتبع بللا
 وفيها ضعف سند ومتنا اما الاول فالله رسال اما الثاني
 فانه لو قلنا على المنع من استعمالها بعد التطهير وهو
 جائز من غير نكبة + فالاول بهما المحل على الاستنجاب يوجب
 السياق + فان المنكوبة مستحبة لا تقا + او على المنع بما
 هو متنجس من المستعمل + فيرجع الشرط الاول + واما الاية
 الاخيرة فبالاجماع كالحل في الاولين منها من الفاضلين وظاهر
 الغنيرو ويؤكد المعية المستفيضة منها من استنجى جميع
 وعظم فهو بري من دين محمد وفي حديث للناهي وفي
 ان يستحي الرجل بالروث والرمز الى العظام ومقتضى الاطلاق

كتل للطهارة

في الاستبراء بالاحتلام

ما لا يجوز ان يعمل + اشهر وطهر المحل + عند بعض الاصحاب
 الاطواد + لان النهر في غير العبادة لا يدل على الفساد + ولا
 عدم الطهارة لا فانوقيفيه + فلو يحصل القطع بحصولها
 في الاشياء للنهي + واذا تحققت الشروط فكل ما يزيل الغبوص
 على النحول المذكور فاحكم فيه عند الاكثر مطرد + وقيل بل
 يقتصر على المورده + وهو الحجر كحمار + والعطن والمدبر +
 وانخرق او انخرق فحق صحيحته زارة سمعت ابا جعفر يقول
 كان الحسين عليه السلام يتمسح من الغائط بالكسوف ولا
 ينسلو في صحبته المصفرة قال كان يستنجي من البول تلك مرات
 ومن الغائط بالدم وانخرق وفي بعض النسخ وانخرق بالزراء
 للجم والفقير الاول لا يخلو عرقه للجماع النقول المعتد بحسنه ابن
 المفيد المتقدمه حيث سأل هل للاستبراء حد قال لا حتى
 ينقى وموثق يونس بن يعقوب يفضل ذكره ويذهب الغائط
 ويانه لولا له لم يحصل فائدة للشرائط + ومع ذلك فالقول
 الثاني ادخل في المحاذي + وهو من الامور المرغبه للرعية +

على ان يكتفى بالاحتلام في الطهارة قال القاضي
 في قوله تعالى في قوله لا ينجس الا بالاحتلام
 الا وهو الذي لا يفسد الا بالاحتلام
 ٢٢
 من الغائط او بال قال يونس بن
 شمر بن خازم ١٢

ولا سيما في الأحكام التي فيها تحقيق أما كيفية الاستعانة
 فتقليد الأجداد وادنا: فالأولى الأيتار: وادنا يختار منها
 الأيتار: كل ذلك وارد في الأخبار: منصور عليه من
 علماءنا الأخيار: وقته رواية عن ابن عبد الله عن أبيه عن
 جده عن علي قال قال رسول الله: إني أرى أحدا من نبيي لها
 وثرا إذا لم يدرك الماء والشرط فيرجموه على الاستعجاب: كما
 به بعض الأصحاب: ثم إن الزيادة واجبه عند عدم
 النقاء بالثلاثة قولا واحدا أو ما إذا أتى بأقل منها فهل يجزئ
 ذلك أم يجب الثلاث قيل بالأول كما عن المفيد والعلامة
 أحلهما الله دار الكرامة: وحجة ما حسنة ابن الفيريه وقد
 مر غير مرة وموثقة بوثر السابقة للتضمن لأذهاب الغائط
 وقيل بالثاني وهو المشهور لاستصحاب النجاسة بعد التجسس
 حتى يحصل الزيل اليقيني لأن الظاهر أروة توقيفيه ولحق أنه في صحة
 زيارته ويجزئ من الاستعناء ثلثة أجمار بذلك جرت لسنه
 من رسول الله وقوله في صحبته المصنف كان يستنجى من البول

مرات ومن الغائط بالمسح والخرق والخرق والتقريب
 هذه صيغ المجموع واقل الجمع ثلث وفيه ان معاد الحديث
 استمر ذلك منه لكان كاد وصيغة المضارع فيجوز ان
 يكون الجمعية باعتبار تكرار الازمنة ولكنه بعيد ومثله
 احمد جرت السنة في الاستنجاء بثلث احجار الجار ولا ينافي
 لفظ السنة هنا وفي الاول فانه كثير يقع في الاحاديث على التواتر
 ويعلم الظاهر الموافق للسياق كما لا يخفى على اهل الاذواق
 واما ما استدله به الاولون من احسنه والموثقة فهو مطلق
 بقيد الصحاح المذكورة مع ان احسن والموثق ليس كالصحيح
 على ان مورد الموثقة هو الاستنجاء بالماء فهو خارج عن
 محل النزاع وباجملة فالعمل بالشهور لا يقيمه الشك
 فالاحتياط به لا يترك تحقيق اذ قد وجب التثليث
 فلا يجزى ذوات الجاهات الشك عن ثلث احجار ام لا فمن العدة
 وابن البراج والمفيد والشهيد الاول الاول وخيرة
 الحق في الشرايع والشهيد الثاني في الروضة الشافعية

الدرر - من قطع الطريق في الدار
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في تثليث الاحبار

كتاب الطحاوي

والله دكر صاحب المدارك والرياض والشيخ الجليل + بل نقلت
الى الشهرة عن المولى البهي + وهو معاف من الاحتمال الشبه
لاصل العدم واصله بقاء الاشغال لمثل قوله يحزبك الاستنجاء
ثلاثة احبار وما عساه يتوهم من ان الطاهر عدم حجته مفهوم
العدد قد فزع بان معنى ذلك سلب لاثبات الكل واما
الاثبات الحزني بمعونة القرائن بوسطها فما لا ريب فيه كما
نبه عليه بعض المحققين ومن ذلك قوله انزعتين لموت
كذا فان المفهوم ان العدد المذكور تمام الواجب او الندب
ومنه قوله يحزبك من الاستنجاء للحديث + فهو صريح
في وجوب التثليث + كيف هو واقع في معرض البيان
على ان التثليث قد اعتبره العلامة الضاوي
في جهات مجرى + ولولم يكن للعدد مدخل في الظاهر
لما اعتبر + فلا معنى لتوجيه مذهبه + بخلاف
ما اعترف به + واجتبه العلامة على الاول في
المختلف والتذكره بوجه | ان اللاد ثلث صحاح

الاشارة الى ان في نسخة من الاحبار
التي في نسخة من قرايف احدهم في نسخة من الاحبار
من هذه الوجوه ذكر اربعة منها في المختلف والآخر
في التذكرة ١٢٠ مسند

الحار فيل اضر به عشرة اسواط **ويؤد** بانه تجوز يحتاج الى
 ابحار والقرية كالمثال المضروب واراء البناء على متاه
 العرف وهو به موقوفه من مثل هذا الترتيب فقد التعل
 القولك ولبت اربع نراق ولبت خمسة اوراق اكلت
 ست لقمه وسمعت سبع كلمه وما هو على خلافه كالشاة
 التي ذكره فيمن مقصود على السماء ولا قياس في اللغة على
 ان بين ترتيب اضر به اربعه اسواط وقولك اضر به اربعه
 اسواط مثل ما ورد في عبارة المشايخ الكبار وما جاء في
 يزيد بن معاوية عن ابي جعفر قال يخبرني من الغائط المسح بالاجا
 ففانك الاخذ ياتي الوحدة كل ايامك بالاجا **لا يشترط** الاخذ
 والعرب المراء مع ان هذا القول مناف لما روى عن سلمان
 قال فخر رسول الله ان يستقي يا تلم من ثلثة اجار وبذلك جرت
 السنة من رسول الله **ب** ان المقصود ازالة العجاسة
 وقد حصل ويدفع بان المقصود ازالة العجاسة على الوجه للعبه
 شرعا والثاني في حصوله اذ انما انفصلت لاجزأت

لا
 كان حجة
 ٢٨
 كان السبيل وشكره في من عبارات الفقه

فلذا مع الاتصال + اذا دخل في حكم للفصل + وزلت
 بانه قياس وهو منفي في المذهب + بل الفارق هنا موجود
 وهو ورود النص في الاجزاء المتمايزة دون ذى الشعب +
 انه لو استعمل هذا الحجر ثلثة رجال الاجزاء اكلوا منهم عن حجر فكذا
 اذا استعمل واحد فيجزئ عن ثلثة اعمار واجيب بثلث
 على الاجزاء في المقدس عليه منوع ايضا فقد شرط الطهارة
 وعلى التسليم فانما هو لكونه مكسوا للعدد لا انه بعد
 غسله وتجهيفه بجزء وفيه اما اولاً فانما الصيام من
 لانه قياساً خفياً منفي في الدين واما ثانياً فانه قياساً
 مع الفارق وهو الجباسة ولو على بعض الاحرف اما الثاني
 فانه اذا نذر حجر ابيته كما يكره ان يتعمله هذا الرجل بعد
 غسله في مجلس واحد ثلث مرات + فكذا وجهها +
 فالفرق ما سمعت واد المراد انه يستعمل ثلثة رجال فهو
 حينئذ واجب الى الوجه الرابع + وفيه ما هنا اليه
 من انه يكاد يكون من قبيل قياس الكل المجموع على الافراد

وهو غير مديد + ومن مثله بعد + ولي من عند نفسه
 بحث آخر معه + فيما هذا الوجه الاول من الوجوه الاربعة
 وهذان الوجهان في عرف الشارع وللقشرة هو الذي لا يكون
 مآدونه مجزأ ففقهه مفهوم الحديث عدم اجزاء الحجر الواحد
 فهو معارض لما استدلبه للاجزاء ولا جواب عن هذه المسألة
 في احد من الوجوه الاربعة الاخيرة فلا يتم شيء منها وليد
 على ما اراده الا ان يتمسك في التقطع عنها بما ذكره اولا و
 حينئذ فيعد غفر البصر عما فيه لا يكون شيء من هذه الوجوه
 دليلا مستقلا وبعبارة اخرى هي ان لا يخلو الامر اما ان
 يكون قد اراد ان المعنى الذي ذكره الحديث هو المتعين + واما
 اجله من ان ينكر هذا الاحتمال البين + واما ان يريد ان
 كل من المعنيين محتمل + وعلى هذا فكان عليهم ان يستدلوا
 وهو لم يفعل + فيما به استدله + وليس شيء من هذه الأدلة
 دليلا قاطعا على ما ذكره + حتى ترفع اليد راسا عما يخبر
 ولقد فطرت في الرأيا من بعد ما خطر بال + من هذا التقص

الاجل + فاذا السيد السند وهو من العلماء الاجل + يعبر
 فيها عن هذه الاحلة + باعتبارات واهية + واستبعادات
 ظنية + غير لائقة بالاحكام الشرعية التعبدية + والعجب
 كل العجب من شارة المفاتيح انه نقل ولا قول الذي لم يمد
 اجزاء الاستحجار الا بما كان اصل من الارض وضعفه ودفعه
 بتسمية بالكسيف كما سبق ذكره قال اضعف منه قول المحقق
 في الشرايع مبدع استعمال في اجتهات الثلث مع ذلك انما علم
انتهى وما مر منه الا بعض هذه الاعتبارات الظنية
 بازاء الاحاديث الصادرة عن معادن العلم واليقين +
 وهو مع ذلك مدع للاخبارية ومتفناها العمل بالقطا
 حول الظن والتخمين + واستدل المولى النصف للاجزاء بالشعر
 المنقولة عن الروض وهي معارضة بمثلها المنقولة في المدالك
 وبانما نزلت السيد اذا قال العبد اسم هذا بثلثه اجمار
 قصه حجر واحد من ثلث جهات يعد وانه ممتد
 لان اللفظ شامل له حقيقة بل القطع بان خصوصاً السيد

من المسح بشاة اجمار انما هو المسح بشاة ما يمسح به من
الحجر وهو مصدق بل هو حجة عليه فان الطاهر اذا عيده
لا يعدد العقد من اهل اللسان ممتدا وفي هذه الصورة
وكانه لذلك امر بالتامل وبرايتدلقوله اذا جلس
احكمه بحاجته فليس كذلك سمحات وهو مع كونه من اجار
العامة مطلق في ذى القرون وذوات العدد وهو الخبر
على الاجار وقيد + والمقيد يحكم على المطلق نعم ان النقص
بالحقة الطويلة المستعمل اطرافها الثلث في الاستثناء قولي النسبة
الى الشبهات الاخر وانجواب ما علك تفتنت له من ورود
النقص في قدرة الحجر ونها مع انها تبلغ في المسح والنشف ولا اذ
للمصوقها با الجسم واشتالها وانطباقها عليه بما يحصل النفاذ
بطرف واحد منها فيستظهر بطرفين اخرين بخلاف الحجر على
ان القطع بالاجرة اذ باطرافها ايضا لا يخلو عن نظره واذا قبل
خذرايا التحدث واستقم كما امرت + واما مستحبات
التخل فكثير + وليذكر منها سيد اذ يتوالف

في التمتع والتسمية عند الخل

كتاب الطهارة

للمرتبة فيما رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال
رسول الله من فقه الرجل ان يرباد موضع لبوله وفي رواية
عبد الله بن مسكان عن الصادق كان رسول الله لشدة
لوقيا للبول حتى انه كان اذا اراد البول عدل الى مكان مرتفع من
الارض او مكان يزين فيه التراب الكثير كراهة ان يمتقع عليه
باب التمتع في المكارم في وصية النبي لابن ذر قال يا اباذر
استحي الله فاني والذي نفسي بيده لا طلحين اذهب الى الخلد
متقعا ببولي استحياء من الملوك الذين معي وما نقل عن الشيخ
المفيد من تغطية الرأس ان كان مكشوفاليا من من عبث
الشیطان ومن وصول الرائحة الخبيثة الى ماكنه وانه سنة
من سنن النبي وفيه اطهارا حياء من الله لكثرة نبيه
على العبد وقلة الشكر منه فالطاهر انه غير التمتع كما يروى
اليه قولنا ان كان مكشوفاً وانه منصوب ولا لم يفسر عليه ويمكن ان
يراد به التمتع وفي التعليل بالامن من وصول الرائحة
على ذلك واضحه في سطر التسمية عند الانكشاف للبول لما

والاروت وهو الخل التمتع راسك ١٢
للمصدق ١٧

سم

روى في ثواب الأعمال عن الصادق عليه السلام إذا أنشفت أحدكم
 للبول ولغير ذلك فليقل بسم الله فإن الشيطان يفر من بصره عنه
 حتى يخرج **الاستبراء للرجل** وهو على الوجه الأكمل +
 أن يعطى مائة مثقالاً بأصبعه الوسطى من أصل المقعد إلى الأثنين
 ثم يحذفه مثلاً من أصل إلى الخشفة بالوسطى والإبهام + ثم
 يلقوه ثلاثاً وقد وقع في تقييده في كلامهم إجمال إبهام + يستنكر
 إنشاء الله في غير هذا المقام + والغرض منه التوقي عن تقصير
 والفصل كما ينطق به الحسن ع عليه السلام عبد الله عليه السلام في الرجل
 يقول ثم يستنجي ثم يجرد بعد ذلك بللاً قال ذابال فخر طاب
 المقعد والاثنتين ثلاثاً مرات وغز بينهما ثم استنجى فان سال
 حتى تبلغ السرق فلا يزال وقد اختلف فيه الأصحاب + على
 القول بالرجوب والاستحباب + لو روي الأمر به في العيصين
 وهو طاهر في الرجوب شائع في الندب وهو أقوى سلباً فيهما
 من الاستحباب لكن المقصود منه التوقي كما ذكرناه ويؤيده
 الخبر بالصادق وإن أفاضه على رأسه فلا انقطع شغل البول

الاستبراء للرجل بمائة مثقال

قال سيد هكدا الى فناولته فتوضا مكانه فان الظاهر ان
عليه السلام ترك الاستبراء بدليل عدم الفصل والتقل على ان
الاستحباب هو المشهور بين الاصحاب والاعمال المستفيض
الواردة في الاستبراء خالية عن الامر والايحاب بل في الموثق اذا
بال رجل ولم يخرج منه شيء فاما عليه السلام فيفسل جليلا وحيد
ولا يفسل بقدر وهو بظاهر احسن المستفاد من كلمة انما العبد
عدم وجوب الاستبراء الا ان يقال احصاها في النظر الى الاستحباب
من الغائبات كما ينطبق به ذيله وكيف كان فالاستحباب راجح
والاحتياط واجب وهو **هو** الدعاء عند غسل الموضع
ومسحبه بانقله صاحب المذاهب وغيره وهو ان يقول اللهم
حسِّنْ فِرْعَوْنَ وَأَعْقِبْهُ وَأَسْرِ عَوْفِي وَوَحِّشْنِي عَلَى النَّارِ
وَالدُّعَاءُ عِنْدَ الْفِرَاقِ يَقُولُهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي
مِنَ الْبَلَاءِ وَأَمَّا عَنِّي الْآذَنُ فِي الدُّعَاءِ بِعَدْلِ الْحَرْجِ جَاءَ عِنْدَ
بِقَوْلِهِ بِسْمِ اللَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَرَّرَنِي لَذَّةً وَأَنْفِقُ قُوَّةً
فِي حَسْبِ دُنْيَايَ وَأُخْرِجُ عَنِّي إِذَا هِيَ بِالْمَنْفَعَةِ تَلَوْنَا بِأَنِّي أَحْمَدُ

أو بما في صحيفة معاوية بن عمار إذا خرجت فقل بسم الله الرحمن
 الرحيم الذي عافاك في موطنك الحديث الحديث وأما طاعة الأدي
 وأما ملوك وهات التخل مندة أمور. يذكر
 منها ما هو ليسور. فأولها المجلس فلا مكان للخصوة
 المنصورة منها شطوط الأنهار. ومساقط الثمار.
 وفي الطريق النافذة ومواضع اللعن وفي التراب أفنية
 المساجد. للنظر الولد. وفي كل واحد. أما في الأربعة
 الأول فاروس في الكوفة في الصميم عن أبي عبد الله قال
 قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام إن يتوصأ الغزاة قال
 يتقى شطوط الأنهار والطرق النافذة وتحت الأشجار الشمر
 ومواضع اللعن فقيل له وابن مواضع اللعن قال أبواب الدور
 وفي مفعول علي بن إبراهيم علي ما ذكره في الكافي أيضا قال الخ
 أبو حنيفة من عند أبي عبد الله عليه السلام وأبو الحسن قائم
 وهو غلام فقال له أبو حنيفة يا غلام ابن يضع الغزاة بك
 فقال اجنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار

بعضهم الجهر بالجواز مع ورود النهي والامر واللحن في البعض مع
عدم المعارضة سوى اصابة البدنة ويؤيده ما مر انفاً مما
في مرفوعة علي من المقارنة بينه وبين بعض المحرمات المستقبلا
القبله ولكن المشهور بين ساطين الذهب + هو
الاجبه الاقرب + وان كان التحريم يحوط وورد اللحن شائع
في المكروهات غير مختص بالامور الممنوعة وتقيد الطهارة
بالمافذة احتراز عن المرفوعة فانها املا في لاريها
فلا يجوز التحلل فيها الا باذن من اصحابها + والراجح الاشجار
للشجرة ما قد اثر او كل ما يكون شأنه الاشارة + وان خلا
بالفعل عن الاثمار + كما فسرها جمع من المتأخرين الاخيار +
بناء على ان صدق الشق لا يشترط فيه بقاء المبدأ
وفيه وجوه من اخلل + فالظاهر هو الاول + وذلك ان
مقتضى عدم اشتراط البقاء صدق الاطلاق على ما
زال عنه الثمار لا على كل من شأنه الاثمار فانه مما لا
وانكار مع ورود الاشتراط بالفعل في عدة من الاخبار

لا يفتقر في الحدان من ثمنها من السائل
٣٨
ويعمل في الادب الشيخ ابو الجاني في رتبة السائل
ما بين السائل

منها ما روي في الفقه مرسل وفي العلل مستند عن الباقر
عليه السلام انما نهي رسول الله ان يضرب احد من المسلمين
خلا وتحت شجرة او نخلة قد اثمرت لكان اللدنة الكاذبة
قال لذللك يكون النخلة والشجرة انما اذا كان فيه حمل لا
اللدنة تحضر ومنها خبر السكوني انما نهي رسول الله
ان يتغوط على شفير بئر ماء يتعذب بها او فترت عذب
وتحت شجرة فيها ثمرتها وبها افتتج جماعة من المتأخرين ويريدون
الاصل ولا يخفى ان هذا الخبر دل على ان الحكم في نشط النهر
وشفير البئر المستعذب منها شرع سواء ولذا صرح الاصحاب
بالكراهة في الشارع مطلقا وهم موارد الماء ومنها ثقب
الحيطان لرفع الامان من ان يفسد حيوان ولما روي عن النبي
صلى الله عليه واله انه نهي ان يبال في الحجر وعن الهادي لا
يجوز البول فيها وهو ضعيف ان اراد المحرمية ومنها الارض
الصلبة وما في معناها بالنسبة الى البول خاصة ولم
يخبر في خبر الا انه مصرح به في كثير من كتب الاصحاب لا سيما وكما

عن التعبر وفي الشرائع والنافع والغنة والسرير والقواعد
والارشاد والظاهر ان مستند الاخبار لا امره بالترقي عن البول
وقد بعضها في استحباب الارشاد ومنها تخل على القبور و
بيده الصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
من تخل على قبره وبالقائه او بال في ماء الان قال فاصابه
شيء من الشيطان لم يردعه الا ان يشاء الله واسرع ما يكون
الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ومثله ما
روى في الحصال كذا ما روى عن ابي الحسن موسى وسنها
البول في الماء جاريا وساكدا وان كان المنع في الاول خفيفا وفي
الثاني موكدا والمستند في ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة
وصحيحة الفضيل ^{عليه السلام} لابي بن بول الرجل في الجاري وذكر ان بول
في الراكد وفي رسالة الفقيه ان البول في الراكد يورث النسياء
وما روى في الحصال عن علي عليه السلام لا يبول الرجل من
سطح في الهواء ولا يبول في ماء جار فان فعل ذلك فاصابه
شيء فلا يلو من الانفس فان للماء اهلا وللهواء اهلا وفي

الفضيل بن يسار السلمي المروزي قال في بعض
نسخة القطيع ان في رواية القسبي في كبرى في بعض
على القدر الذي في الماء الجاري في الطهارة
في بلاد الصائين وقال الشيخ في علي بن محمد بن محمد
نفسه من شاذان وهو بن مسعود في بعض النسخ
٢٠
بن خنسان بن ابي عمير عن محمد بن اسحاق قال
كان ابو جعفر عليه السلام في بعض النسخ
المنع في البول في الماء الجاري في بعض النسخ
لاحت الحلال ان يجرى عليه الماء في بعض النسخ
من جميع النسخ على تصديقها في بعض النسخ
ان في غلبة الاصول في بعض النسخ في بعض النسخ
الاصول في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
كتاب من غير قسم في بعض النسخ في بعض النسخ
في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

وفي رواية عينيه بن مصعب الباس به اذا كان جاريا وكذا في
 موثقه بن بكير ووافقه في الباس عن الجار من حمل في
 الباس الواجد في بعض الاخبار على عدم حصول النجاسة والاستقاء
 على بيان الجواز وهو بعيد لا يكاد يصح بالنسبة الى خير الفضيل
 وعلى نفى الكراهة الشديدة + وهذا من المحامل السديدة +
 وينبغي التنبيه على امر ^{الرياض} احكم عن الصيد وقين في الركا للقول
 باحرمه لظاهر النية الواجد في نفيه من الاخبار وهو ضعيف لان
 يحمل على الكراهة وذلك للصحيح الواجد بلفظهما وما ورد في شرط
 منهما من التعليل بالحناء وايراث النسيان وقوله فان فعل ذلك
 فاصابه الشيطان العيخ ذلك من القرائن المؤذنة بالكراهة
ب في الروض والرياض المستندان الكراهة في الليل والليلان
 الماء في الليل الجرح فلا يؤمن اصابة افة من جهتهم حج عن بعض الاصحاب
 اشراك احدثين في الحكم للتعليل المذكور في خبر الحصال وبطلان
 له بالاولوية ومنها البرل في الواعلاء من الامر بالتوقي في اخبار الآل
 والنظر طرية في خبر تقدم عن الحصال + وثانيهما استقبالهم

النيران فزجه وهو يقول: للشهور بين اصحابنا القول: والمخبر
 المنقول عن السكوني عن الصادق عن امير المؤمنين ^{عليه السلام} في رسول الله
 صلى الله عليه واله ان يستقبل الرجل الشمس والقمر فزجه وهو يقول
 وخبر عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابينا قال قال رسول الله لا
 يقول احدكم وفزجه باد للقمر فيقبل به ^{كلمة} وغير المنهاه في ان يقول
 الرجل فزجه باد للشمس والقمر بالجمل لا يرب في ورود النهر والاستقبال
 على النهر المذكور ولكن الكلام في عدة امور: اهل تبعدى الحكم
 الاغنائم ام لا قال الحق المعاصي في الجواهر: ان ظاهر الاخبار المذكور
 عند المسلمين المتقدمين وسياتي ذكرها اختصاص الحكم بالبول الظاهر
 المنقول عن اكثر: ولعله لقوله وفزجه باد للشمس والقمر وكاداه هذا
 محل نظر: فان ظاهر الاكثر ان احكام عام وبه صح في المقنع والذكر
 والدرر وقواعد الاحكام كما نضعه في احداث والرياض ويد
 عليه الشئدان ^{في} احدهما الخبر الروى في الفقيه لا يستقبل الهادى ولا
 تستقبل هو الروى في الوسائل ^{في} الكافي لا يستقبل الشمس والقمر فزجه
 الفصل وهو عام وان حملهما على المقيد كاشف اللثام: ويؤيد

ما احتمله بعض الاخبار من كون الاقتصار على البول في الاحبار
 لان الفائض لا ينفك عنه غالباً ولا نه تنبيه بالاضمت على
 الاقوى بان ظاهر الاخبار وان كان التحريم لكن الكراهة اقرب
 الى الصواب للشبهة العظيمة بين الاصحاب في حلو الاخبار والرجوع في
 الباب عن ذكره مع عرض السؤال عند الغناء على المعصوم مع ان
 المتبادر من قوله عليه السلام صريح حيث ثبتت هو الاباحة
 على العموم ح الاظهر كثير من العبادات الاقتصار على الاستقبالات
 ويؤيده ما مر من ذكره والذبح والاستقبال في الاخبار وهو
 هو غير جاء في الاستدلال وما تضمنه من الاستدلال بالذبح
 الى الملال من غير الدرسال بخالف للوصل الى اربع المنقولات
 في شرائع ارشاد الازهار به وما صند ما يلزم من انفسه بغير الاحتياج
 على تقدير التعميم في المسئلة مع صحة الاستقبالات لامة اياربنا
 الى القبلة وشران الطاهر اشتراط الحكم بين الرجال والنساء اشارة
 للكسوف والمنوف وهل يحكم في مثل المسجود والمحبوب
 اشكال من عدم تحقق الفرج ووجوده يخرج البول وهو بمنزلة

نظام السور والمحققين

٣٢٠

كان في ابواب

في حقهم كذا الاشكال في من بال من غير فحبه ولو معتادا والظاهر
 من قيد المبد والواقع في الاخبار ارتفاع الكراهة عند المحجب
 بمثل المكث والسحاب * كما مضى عليه بعض الاصحاب * **والمشايخ**
 استقبال الريح بالبول وهو ممنوع منه في الحلة * ولا كلام في أصل المسئلة
 وإنما البحث في موضع احدها اختصاص الحكم بالبول وهو ظاهر للترك
 في الحصول على ما نقل عنه عن علي عليه السلام ولا يستقبل بوله الريح
 ويرى ما يوجهه بان العلة في الحكم انها هي خوف الرد ونجاسة الثوب و
 البدن بالرشح والبلل * ويدفعه ما نقل عن العلاء * ولا تقبل
 الريح لعلتين احدهما ان الريح ترد البول ويصل الذرب ولم يعلم
 ذلك الى ان قالوا والعلة الثانية ان مع الريح ملكا فلا تقبل بالقوة
 فانه دليل على ان العلة غير مختصة فيما ذكرنا القول باختصاص الحكم
 بالبول كما هو صريح الشرايع والمنقول عن المقنفه والنهاية واليهن
 وغيرهما من كتب الشرح القويم * ليس له وجه واضحه لورود النص
 بالقيم * فمأواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن يحيى باسناده * **وه**
 قال سائر ابوابه ما حد لنا ط قال لا تقبل القبل ولا تستدبرها

لا تقبل الرضا ولا تستدبره ولا تسلمها مرفوقه بقدره لا تسلمها
 بن ابني الخلاء ولا تسلمها بن ابني الخلاء ولا تسلمها بن ابني الخلاء
 في المروءة والسرور والسرور والسرور والسرور والسرور والسرور
 والتذكير والتحرير وفي الشايد والمنافع الكاشاد بل في الغنية
 دعوى الجلاء على استقباب الاجتناب ويورده الاصل الموصول
 اول المعنى كما في الجواهر عن ظاهر الصواب في الفقير والمفتقر وظهور
 كلامه فيها محل تأمل غايته اذ لا محمل في واما كان في الواجب
 الاول والثاني ان احكمهم الاستدبار في المول والفائض
 جميعا للمفوعتين وانما المذكور فيهما لفظ الفائض ولكن الظاهر
 ان الاراد بحد الفتن كما فسره قوله تعالى او جاء احد منكم
 من الفائض واصل فيها الكلام في المشهورين الاصحاب
 الكرام في لصحة عن يزيد الان في ذكرها وما روى عن الرضا
 قال عن رسول الله ان يجيب الرجل اخوه على الفاضل او بكلمة
 حتى يفرغ ويروي في الفقيه مرسله وفي العلل مسند عن الصادق
 لا تكلم على الخلاء فان من تكلم على الخلاء لم يضر له حاجة ولا

من خلق اشياء | ذكر الله المتعال القوا الصادق ٢ في رواية الجبل
 لباس بذكر الله وانت تبطل فان ذكر الله حسن على كل حال +
ب و ج رواية الكرسي والتميم للصبيحة عمر بن زيد قال سالت
 ابا عبد الله عن التميم في المحرقة وقرأه القلاء فقال لم يرض في
 الكيف للزمن اية الكرسي ^{كما في نسخة الحسن بن القتيبة والواصل بن رستم} محمد الله واه احمد
 لله رب العالمين ولما رواه الحميري عن الصادق كان ابي يتور
 اذا عطس احدكم وهو على الغلاء فليحمد الله في نفسه وفيه شعار
 باستقرار الاسرار ويودع عن الاخبار والظاهر حل عدم الرخصة
 في الخبر الاول على كذا الكراهة لصبيحة الجليبي عن ابي عبد الله قال
 سالت اقرع النساء والحائض والجذبة الرجل يغوط القران قال
 يقول ملشه واو الاخبار الذكرا ذكر الشيخ الجرجاني في الحقائق
 حكاية الاذان لرواية سليمان بن ابي الحسن موسى ولصبيحة محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يا بن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل
 حال ولو سمعت النادى ينادى بالاذان وانت على الخلاء فاذا ذكر
 الله عز وجل وقل كما يقول والصبيحة كما تنص على المراد تدفع ما وقع

محمد الله
 محمد الله

خلاء

من الشهيد الثاني في شرح الارتقاء في التفسير على التفسير في
حكمة الاذان وابدال الحيلولات بالمولقة لكونها ليست ذكرا لا
حاجة يغفرها واستدل عليه الاصحاب بازوم الضرر والمحرج ^{للمفسرين}
عن الدين وهو هذا اذا لم يكن الاشارة والتوضيح كجانبه
شيخ العامرين ورحمة السلام صرح به العلامة في المنتقى و
خامسها وسادسها الاكل والشرب كما في التذكرة
وشارح الاسلام وعن المهدى في المنتقى والصبح ومختصر ومنها
الاحكام في الفجر ^{سنة ابن بابويه في الفقيه} عن الباقر قال دخل
ابو جعفر ^{عليه السلام} في القدر فاحدها وغسلها
ووضعها الى مملوكه فقال تكون معك لاكلها اذا خرجت فلما
خرج قال للمملوك اين اللقمة قال اكلتها يا بن رسول الله فقال ايها ما
استقرت في جوف احدها وجبت له الجنة فاذهب فان حرقان
الركن استقدم رجلا من اهل الجنة والتقرب ان تاخير الاكل
معطوفه من جزيل العتق ويدل على وجوبه الاكل في هذا العمل
والشرب بخصوصه ليس معصوما فيا وجب من الاخبار ^و واشملها

ما استدار به اعتبر وعيده من مهانة النفس ولا تستقد سر
 وسألهما الاستنجاء باليمن ولم يوجد خلاف في المسألة
 ومستنبطه الفهر الوارد في الرسالة وما في خبر السكوني الاستنجاء باليمن
 من الجفاء والظاهر انه لا بأس بصباح الماء من اليمن في الاستنجاء كما
 استظهر في روضة المتقين واما المذكور ازالة العجاسة
 باليمن وثامنها اصطلاح خاتمة في اسم الله تعالى وشي من
 لرواية ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله ع ادخل الخلاء وفي يدي
 خاتمة في اسم من اسماء الله قال لا ولا تجامع فيه ورواية ابي القاسم
 عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع ادخل الخلاء وفي يدي
 اسم الله تعالى فقال اما احبب لك قال فيكون اسم محمد قال لا بأس به
 علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن
 الرجل يجامع ويدخل الكنيف عليه خاتمة في ذكر الله او شي من
 اسم الله قال لا الا غير ذلك من الاخبار واما اخبر الحسين بن خالد
 قال قلت لابي الحسن الثاني انا رويت في الحديث ان رسول الله كان
 يستنجي خاتمة في امسه وكذلك كان يفعل امير المؤمنين علي بن

سلم في الرسالة من الصادق ع قال في
 ٣٨
 سؤال المستفتي الرجل يجامع

وكان قش خاتم رسول الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله قال
صدقوا فافينجا ان تفعلوا اولئك كانوا ائمة في المدة اليه
وانكم تفتنون في المدة فلا يصح لما روضة الاخبار الكثرة الدالة
على اهاة الاصطلاح المتعبد بالتفسير عليه وكلام الاصحاب
وقد عثر الصدوق في جواز الاصطلاح ان كان الظاهر انه
اراد الذرعة وتأمين الاجتناب عن سوء السوء والانباء والائمة
الاطياب + اذا فقه ما خواتم طاركة + فلا بأس اذا قصد
غيرهم من السوء + وسلك ذلك طريق الاعظم + ما ورد من فقه
البايع في جامعته ونجباء القاسم + وهل يكره اذا دخل الخلاء
من غير التحنن الا وجهان قد خلاه كلام الاصحاب عن التعرض
ولا يبعد الاول لكار القظيم + ولان الراد في كثير من الاخبار
مقتضى ظاهرها الاطلاق او التعميم + فان التخصيص منها ظاهر +
الابارادة الفرد المتبادر + وتاسعها الاستفتاء بالياء
وفيه خاتم عليهم الله تعالى الخ جدين بن خالد المذكور اها +
لموثة عمار عن الصادق قال لا يمر الجذع رها ولا دينا ولا يمر

القول لا يدخل الخ

٢٩

وهو عليه في الخبر الثاني ١٢

ولا يستنجي عليه خاتم فيه اسم الله ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل الخمر
وهو عليه الحديث ورواية ابن بصير عنه قال ^{عليه السلام} أمير المؤمنين عليه السلام
من نقش على خاتمه اسم الله فاحمله عن اليد التي ينتهي بها في
الموت ماء هذا الذالم يتلوم التلوث بالافتقار + ولا يفهم
بالوصول إلى حد الكفر مع قصد الاستحقاق + وعاشها
البولقائما للصبي محمد بن مسلم المذكور + في كراهة القصر
على القصور + وعيره من الأخبار وفي بعضها أنه من البقاء
وعن العلوية القصص بما إذا حان إليه فقل القول عن
انتهائه فلو كان في حال لا يفتقر إلى استئذان كالخام من ذلك
انتهى قلت خير إن ما أشربنا اليوم الأدلة تدل على انتعيم
وحادي عشرها من الذكر باليمين عند البول لما
في لفتيه عن أبي جعفر إذا بال الرجل فلا يمس ذكره يمينه
واستظهر في روضة التقيين أن المأذون الاستبراء + و
الظاهر أنه أعم منه ومن الاستبراء + وثاني عشرها
طول المجلس على الخلاء فإنه يورث الباسور + كما هو

الماثور + وهو بالباء الموحدة + علم في حوالى المقابلة
 وقُرئ بالنون ايضا المقصد الاول في
 الوضوء والنظر في الاحداث الموجبة واحكامه
 الواجبه والمدونه اما اللوجيات فهي الاختيان والريح
 والنوم وما انزال لعقل والاستحاضه على تفصيل ياتى
 ان شاء الله والنظر في تلك الاحداث + يقتضيه عدة
 اجاث + البحث الاول ان خروج الثلث الاول
 لا يخلو اما ان يكون من المخرج الطبيع المعتاد او من غيره
 وعلى الثاني اما ان يتفق خلقته اربحيدث بعد انقضاء
 المعتاد + او مع عدم الانسداد + فالاول لانقضاء
 اجماعا ونصا والسند من الكتاب قوله تعالى او جاء
 احد منكم من الغائط فان وجها وان كان النسيء ولكن
 لا شك ان يبدل ولا قائل بايجابه لردون الوضوء ومن الغائط
 صبيحة زهارة قال قلت لابي جعفر ما يقتض الوضوء فقال
 ما يخرج من طرفيك الاسفلين من البر والذخراائط

أو بول أو مسخى أو ریح والنور حتى يذهب العقل ومصلحة
 سالم أبي الفضيل عن أبي عبد الله قال ليس يتيقن الوضوء
 إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين الذين انعم الله عليك
 بهما ومصلحة أيضا عن الصادق قال لا يوجب الوضوء إلا
 غائط أو بول أو خضرة تسمع صوتها أو فسوة تجدر بهما
 ورواية ذكرها ابن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن
 الباسور يتيقن الوضوء فقال لا يتيقن الوضوء ثلث البول و
 الغائط والريح إلى غير ذلك من الأخبار واما الثاني
 والثالث من غير الطبع فهو ملحق بالاول والاكلام
 فيها ولا تنزع + بل نقل عليها عن النبي للاجماع + فمحل
 الكلام هو الرابع ففيه اربع اقوال احدها عدم
 التقين مطلقا كما عن شارح الدروس وهو المنقول في الاصل
 عن ظاهر جماعة ومصرح بعض استقربة صاحب الريان ووجه
 في كتاب الاصلح والمباهل نظر إلى تنزيل الاخبار المطلقة على
 المتعارف العباد ومرحلة بعضها فيه وإصالة العدم و

واستحباب الطهارة اليقينية وفيه ان الحمل على المعتاد
 لا يستقيم كما سيأتي لان غير المعتاد من أفراد البول والغائط قطعاً
 وأما ما في بعضها من التصريح بخرج الغالب كما ياتي واجراء
 الاصل الواسع في مثل المقام ليس في محله للقطع بدخوله
 في البول والغائط وثانيهما التقضي بشرط الاعتياد والا
 فلا ونسبه في الحدائق وغيره الى المشهور وهو صريح في
 والقواعد وظاهر المختلف والشرع وعن التحرير والمتن والبيان
 والدروس وغيرها واستحسنه في الحبل المتين نظراً الى شمول
 الاية والحديث لما هو المتبادر ومن غيره مضافاً الى قول
 الصادق الذين انعم الله عليهم عليك لتحقق النعمة وفيه
 ان اخبار البول والغائط نعم الاحوال كما سيأتي الاشارة اليه
 وان الحمل على المعتاد بالنسبة الى شخص ليس باول من الحمل
 عليه بالنسبة الى اغلب الناس وربما يقال ان غير المعتاد ليست
 بنعمة حتى يدخل في الخبر وثالثها التقضي بشرط خروج
 تحت المعدة والافلا كما عن الشيعة في المبسوط والخلاف في نظر

الى عموم قوله فقال وجاء احد منكم من الغائط وان لم يخرج
 من فوق العدة لا يسمي غائطا وال قول لصا دقن ما يخرج
 من طرفيك الحديث ورواه في المتن ذكره بالمنع من عدم
 التسمية وورود الاخبار موجه الغالب ورواهما التقن
 مطلقا وهو لابن ادم ليس واختاره في المتن ذكره وقواه المحقق
 النجفي في الجواهر للغير والاخبار التي فيها ذكر البول والغائط
 كصحيحة زرارة الاخيرة ورواية زكريا بن ادم وقول الرضا
 عليه السلام في كتاب كنية الامامون كما في العيون والمخبرين
 المنقولين عن العلل كلها تشتمل على اسم البول والغائط والاحتمال
 الروايات المطلقة على القيدة بالطرفين فمن دفع بان الاحتجاج
 بمفهوم القيد ضعيف وبحصول الظن بجريان الاخبار للقيد
 محرم الغالب لولم نقل بالقطع ولان المقصود نقل المقصود بآنية
 والتماثل واشباهها من اقوال اهل الخلاف بل سياق بعض
 الاخبار الواضحة جوابا عن السؤال عن هذه الاشياء كالصريح
 في ذلك مع قوة احتمال حملها ايضا على بيان ماهية الاختصاص

وتوضيها باحتمال الامارات لا الاحتراز عن غير المعتاد **بما**
 حل الاخبار الملتفة على الافراد الشائعة دون النادرة كما هو
 المعروف فمذموم او لا يات هذه النادرة ليست نذرة اطلاق
 بل نذرة وقوع فانه لا شك في صدق البول والغائط عليه و
 نظيره النظر الى الاجنبية في صورة مفروضة بطرف مفتوح
 من عين مغروضة فان النظر ذات نذرة مالها من شيوع
 بالنظر الى الوقوع **و** اما اذا وقعت على سبيل الاتفاق **و** فهو
 داخل تحت الاطلاق **و** محرمه بالاتفاق **و** وثانيا بانها
 لو تنزلت على المعتاد لوجب ان لا يحكم بالنقض فيمن خلق مخبر
 على غير المعتاد **و** واستقر غيره بعد الاستداد **و**
 لا فيمن له مخرجان ولا اتخذه ولا الموضع بل ولا ما خرج ناديا
 من الموضع المعتاد مخالفا للمعتاد العمود خروجه وهذا
 بين الفساد **و** ولا يخفى قوة اجماله هذا المذهب **و** هو
 بالاحتياط اقرب **و** فان لم يقتل به فلا اقل من القول بالتعذر
 بشرط الاعتقاد **و** فانه موافق له في الحكم والادلة الا في

غير المعتاد + وهو من نادر الافراد + مصانفا الى تائيد بلاشك
 بين المتأخرين من اصحابنا الاخيار + فروع المرجع
 في معرفة الاخبثين الى العرف ولا عبرة بغيرها فلو خرج لم يخرج
 شيئا ففي الفقيه عن الصادق عليه السلام ليس في حب القرع ولد يدلان
 الصفار وضوءا ما هو بمنزلة القمل ولذا قال العلوي في التلخيص
 لو خرج من احد السبيلين دود او غيره من الهوام او حصا او
 دم غير الثلثة او شعر او حقة او شيا من اودهن قطر في تحليله
 لم ينقض الا ان يستعجب سببا من التوافق ذهب اليه علماءنا
 اجمع انتهى **ب** هل يعتبر الاعتياد في الخروج من المعتاد ام لا
 طاهر اطلاقا تمام ومخرج بعضهم الثاني بل في الرياض الاجماع
 عليه فلو خرج من مرة وجب الوضوء في اول الوهلة ويتحقق ذلك
 فيمن طالع مكلفا من كتم العدم + كصف الله ادم + ومن له
 مخنجان لم يزل الطبع منهما داسدا + حتى اذا بلغ اشده
 فانفتح قبل وضوءه مكلفا او بعد حجر ما من في بعض الاخبار
 من تقيد المويح بسمع الصوت وجدلان المويح ليس المراد من

اشترطه بل اراد عدم نقض اليقين بالظن ووضع الوسوسة
 التي اشير اليها في الروايات بان الشيطان يتخفى في دبر الانسان حتى
 يتميل اليه وقد خرج من ريج ومن هنا قال في الحديث مشيدا
 الى الاخبار المقتدة الظاهر حملها على موضع الشك دون ما
 اذا اتقن الخرج انتبه وذلك ان هذه الاوصاف انما
 لليقين غالب البصيرة والحدث فلوفر حصوله بدونها
 فهو داخل تحت محكمه خارج عن البحث فان الاخبار محمولة
 على ما هو الغالب + والتوصيف شائع في تادية مثل هذه
 المطالب + **§** المحصر في بعض ما مر من الاخبار في نواقض
 معدودة اضافا بالنسبة الى ما يخرج من الاسفلين غير
 هذه الاشياء او يخرج من غيرها كالق والرعاف **هـ**
 ما مر من الكلام في غير المعتاد انما كان في حديثه ورتب
 الاثر عليه واسما انجشيه فلا يكاد يوجد في كلام السلف فخر
 لها فيه واشتاتق منه **هـ** ما بين المتأخرين وجمع صاحب
 الجواهر مقال ليس في ذلك مجال + ونفى عن ذلك كمال

والله العالم بحقيقة الحال + وهل يحجب النزاع الذي
 متر في الاخذين في الرخ كما عن العلومة في التحريرام لابل
 الرخ مخصوصه بالموضع المعتاد كما هو ظاهر المختلف
 البحث في الحدتين ومقتضى قول ابن ادريس رح حيث
 قتل عنان غير اخراج من الدبر على وجه متيقن
 الكفاية... في الرخ... ومسام اليد ليست ناقصة
 الخراجها هو الثاني...
 وفيه قال من المعلوم انه لا يبرأ...
 ونحوه كما يقتضيه...
 حصل قلنا به والافاد بخلاف البول والغ...
 معان على البوليه والغايطيه انتهى متر اذ في ربح الرخ من قبل
 هل هو ناقص مطلقا او في المدة خاصة مطلقا ومع الاعتياد
 او غير ناقص مطلقا اقول اقواها الاخير واحرجها الاول +
 فتأمل + ثم اذا خرجت القعدة ملطخة بالعدوة ولم
 يتصل فهل يحدث الامواجان قال في المناهل والمسائل

٥١

الرجوع الى طبعه

من جرد من صاحب كتاب في المدة ١٢

محال الثكال من صدق الخروج فيندرج تحت عموم النصو
والفتاوى الدال على كونه ناقضا ومن الاصل وانضاه الحرف
الى النظم معدا لانقصا وعدم دليل على حصول التقص بمطلو الحرف
فلا احتمال الاول قرب ولكن الثاني أحوط انتهى وهو كما آراه
سهو واستتياه من الناسخ او المعطاب ثراه والقول
ان يقال + لا يثبت الثاني اقرب ونكر الاول احوط على
ما قاله البصير في التماس النظم في السمع
والبحر ناقص موجب للموضوعات فقل راجع اليه في التماس
والنصوص التي + عن العدة الهادية + والشيء عند
الفرق بين كونه قائما وقاعدا + وراكعا وساجدا + و
مستلقيا ومضطجعا + ومنفجعا ومتجمعا + ونسب الى
ابن بابويه القول بعدم التقص ولا يجاب + ولم يثبت
الانتساب + والطاهر انه نسب اليهما + فظن الى ما في
كتايبهما + من احتمال الاضمار في اليون العائط والريح والمن
بالنسبة الى الرعاف والقوى + دفعا لا قول اهل الفن + ولذا

صحة بعض الأصحاب بأنه خطأ في النقل ومستند الحكم لأخبار
 المستفيضه منها صحيحة زائدة وقد تقدم ذكرها في
 أول البحث الأول وصحيحة عبد الحميد من نام وهو راكع
 أو ساجد وما شئت على أي حالات فعليه الوضوء وقول
 الرضاء في صحيحة ابن المغيرة حين سأل عن الرجل ينام
 على دابته فقال إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء
 وقول الصادق ^{عليه السلام} في حصة اسمعق بن عبد الله الأشعري
 أو ^{عليه السلام} صحيحة لا ينقض الوضوء الإحداث والنوم حدث وقوله
 في رواية الكنانة حين سئل عن الرجل يخفق في الصلوة فقال
 إن كان لا يحفظ أحد تامر إن كان فعليه الوضوء وإعادة الصلوة
 وإن كان يتيقن أنه لم يحدث غفليس عليه وضوء ولا إعادة
 وموثقة ابن بكير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى إذا
 قمتم إلى الصلوة ما يصير بينك قال إذا قمتم من النوم فالت
 ينقض النوم الوضوء فقال نعم إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع
 الصوت وقول أحداهما عليها السلام في صحيحة زائدة

له كما قاله الشيخ في المصنف والظاهر في المصنف
 في الصلاة ١٢

حين قال له الرجل ينام وهو على وضوء ايوجب المحقق
 والمحققان عليه الوضوء فقال يا زرارة قد نام العين
 ولا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب
 وجب الوضوء قلت فان حرك الى جنبه شيء ولم يصلي
 قال حتى يستيقن انه قد نام حتى يحثي من ذلك امرين
 والا فانهم على يقين من وضوئه ولا يقتر اليقين ابدا
 بالشك ولكن ينقصه يقين اخر الى غير ذلك من
 الاخبار اما ما دل بظاهره على خلاف ذلك كوثقه
 سماع المصنف في الفقيه حيث سأل عن الرجل يخفق
 وهو في الصلوة قائما او راكعا ان ليس عليه الوضوء و
 ما رواه فيه ايضا مرسله قال سئل موسى بن جعفر عليه السلام
 عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه الوضوء فقال
 لا وضوء عليه ما دام قاعدا ما لم يفرج وما رواه في
 التهذيب عن بكر الخضر قال سألت ابا عبد الله
 هل ينام الرجل وهو جالس فقال كان ابي يقول اذا

نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام مضطجعا فعليه الوضوء فهذا لا يقتضي معارضة الأخبار السابقة لصحة سندها وكثرة عددها وصحة دلالتها وشهرة العلل بما بين الطائفة ولا يخلو المخالف مخالفة للكتاب العزيز موافقة موافقة مع احتمال حمل ما يعارضها على التقييد في نسبة السائل إليه كما في بعضها نوع اشعار بذلك وعلى ما لم يغلب على العقل كما قال الشيخ في التمهيد واستدل عليه بلخيار آخر بل الخفقة في الخبر لا ولطاهرة في ذلك وأما عن الصدوق من اشتراط الانفراج لنقل المضمرة والمؤثقة اللتين من نقلهما عن الفقيه فغير ان مجرد روايته لا يدل على قوله بذلك خصوصاً مع رواية الأخبار المعارضة لها ولذلك قال لعلامة في المختلف ان كانت الروايتان هما له فقد صارت السلسلة خالصة والافادته وكيفية كان فملاء واقعي ولكن الخبران ضعيفان بل عن التقييد

له فاد قال الرجل يرقطه الماء وضوء
٦٢
عليه السلام

في الثاني عشر من سنة
المقري لا يرون ما كان
وفي الثاني عشر من سنة
وهو الضمن في الروايات

القصر بما اعتاد الأجماع على خلاف قول الصدوق رحمه
 بعد مع ان الخلاف من معلوم النسب غير قادر هذا
 والظاهر من الاخبار ان النعم حدث ناقض بنفسه و
 يصح به حسنا سمع بن عبد الله الأشعري وما نسب اليه
 بعض العامة وبعض اصحابنا انه مظنة للحدث ومرتبة
 له بالخبر المروي عن العلل الذي طاهره بيان الحكم الصلة
 في كونه ناقضا لاناظر الحكم به ويظهر فائدة الخلاف
 فيما اذا اتفق بعدم خروج الحديث بالخبر معصوم او
 سدا للخبر وغيره فانه ينقص على المختار تبيين
الاول حديث اسحاق بن عبد الله المذكور مع
 ان سنده نقي + لكن متنه مشكل ملتبس بالقياس
 المنطوق + وقد جعله من بعض الاصحاب ووقع الاشكال
 في انه من اهل الاشكال + ففتحوا فيما احتملوا + حتى قال
 بعضهم انه يكتفي واد لم يكن على هيئة واحد منها وهو
 طريق جديد + لكنه غير بعيد + والاجود ايقنا

هذا مجرد التباس + ولا داعي الى تنزيله على القياس +
بل لعل الغرض منه الرد على هؤلاء الناس + فانهم يدعون
ما ليس بمحدث كالتفويض والذكر والبراءة في النقص
من دون محبة قاطعة ودليل ناهض + ومن القوم + من
انكح حديث النوم + فزعموا عليه السلام بالشرط الاول
وبالثاني الثاني + وهذا اصح الحامل والمعاني + خال
من التكلف في المباني + وليس من دأبهم عليهم السلام
لتكلمه بالاقية المنطقية في القاء الاحكام الشرعية
على الرعية + فان اهل العرف لا يعرفون عدة الاشكال
شرائطها + وضررهما وضوابطها + الثالث في خفاء
التعبير في الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام + وفيما
يحدد المنام + بذكر الغلبة على الحاسنين والعقل و
خفاء الصوت وغيره وظهر ان المدار في معرفة على الغلبة
العام + فانه معنى يعرفه الانام + لا يحتاج الى تعريضه لفهام
غاية الامر ان الغلبة على الحواس من لوازمه + والذي

في الاخبار فهو من قبيل تقرب الشيء بعد اوجده + وصرح لا يخفى
بتقدير السمع عنده فاعمل التصديق بهذه الاشياء
للاحتراز عن التهمة واللعاس + الذي لا يبطل معه
الحواس + فانه مقدمة للنوم ولما كان يُعَدُّ في العرف
من اضعف انواع النوم بل في اللغة الصنا ولم يكن من النوم
النافع شرعا اناطوا عليهم الصلوات والتمحيات + بنا قضية
النوم بتلك العلامات + **الثالث** قال العلامة في
التذكرة لو شك في النوم لم يتحقق طهارته وكذا لو تخاليل
له شيء ولم يعلم انه منام او حديث نفس لو تحقق بآياته
رؤيا ففرض انك + وذلك اى عدم تحقق اليقين بالشك
هو المستفاد من صحيحه وزيارة عن احمد هاء وخبر النكت في
وقد سبق ذكرها وتامل بعضهم فيما افاده من التقصير في الرؤيا
ولعله لا وجه له **البحث الثالث** كل ما ازال العقل
من اعماء وجنون او سكر ناقض والدليل عليه الاجماع المنقول
في كتب الاساطين + كالمدرار + وتحمل المستين + ولذا

جنم بالحكم في السائر فقال في عدة النواقص وكل ما زال و
 فقد معه التحصيل من اغناء او جنون او مَرَّة او سكر وغير
 ذلك من جميع انواع الامراض التي يفقد معها التحصيل
 ويزول التكليف انتهى وفي المنتهى كل ما غلب على العقل من
 اغناء او جنون او سكر او غيره ناقص لا تعرف فيه خلافا
 بين اهل العلم وكذا عن البصار ونقل العلامة البهبهاني
 وتلميذه صاحب الرياض عن الفصالح ان من دين الامامية
 ان مذهب العقل ناقص والمفقد والمنقوص عند من
 النواقص المرفوعة المانع من الذكر كائنة التي ينغم بها العقل
 والاعناء وادعى الشيخ في التهديب اجماع المسلمين على
 خلك وكلام الشيخ وان كان متاعا ان معقد الاجماع
 هو المرفوعة المانع لكن الظاهر انه يريد الاجماع على ناقصه فيل
 العقل عموما لا نقائل بالفرق ولا شعار وصف المرفوعة بانواعها
 العقل بذلك ولان المستند من الاخبار عنده ما هو الاشارة
 على ذهاب العقل وخفاء الصوت ولان الاصحاب علقوا

ذلك من كلامه حيث نقلوا عنه دعوى الاجماع عليه
 كالشيخ الحر في الوسائل والسيد في المدارك فاقاله في الحداد
 ولعله ما خوذ من الجبل المتين من ان ذكر المجنون في السكر
 والاستدلال عليهما بصحيفة معمر بن خلاد لانيه من
 زيادات العلامة والشهيد + غير سديد + لان
 المجنون والسكران اخل في مذهب العقول وقد سمعت ان عليه
 اجماع العلماء + وبه نصوص عبارات القدماء + وانه من
 دين الامامية كما مر من الحضايل وهو معترض به في الشرايع كما
 عن المصباح والجل والينماية والعهدة ^{التي} يتلون من زياداتهم او
 بالجملة فالاجماع هو ائمة في هذه المسئلة وان استدلالنا
 بالاحبار في ضمن الادلة + لكنهما لا تنهض حجة مستقلة +
 فنما صحيفة معمر بن خلاد قال سالك ابا الحسن عليه السلام
 عن الرجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشد
 عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فربما اغف وهو قاعد
 على تلك الحال قال يتوضأ قلت ان الوضوء يشد عليه

قال خاف عنه الصوت فقد وجب الوضوء قوله يشترط عليه
للإدراك فيه مستندية يتجمل مثلها في العادة والألاوي
التي تم وإنما أخذ الواو في السؤال كون ذلك المريض قاعدا
غير قادر على الانطباع طمعا في أن يجوز له الإمام ترك
الوضوء كما يقوله بعض العامة إن النوم قاعد ليس ناقص
وبأجملة استدلال الشيخ في التهذيب بهذا الخبر على ناقضية
المرض النافع من الذكر وكذا استدلال به على ناقضية كل
من يل للعقل المتحقق في الاعتبار والعلامة في المنهج الشهيد
في الذكرى ومحل الاستدلال تمام الحديث إذا خفي الزور
عليه في الاعتبار إن الاعفاء النوم فقوله إذا خفي عنه يريد
حالة اغفائه ثم لجابا به مطلق فلا يقيّد بالمقدمة
الخاصة وردّه في حيل اللتين بأن الحديث عند ذلك
الرجل الذي غف وهو قاعد فلا اطلاع هنا وظن
بعضهم أن المراد بالاعفاء الاعفاء وعلى كل حال فلا
ينطبق الاستدلال بالخبر على المدعى فإن خفا الصوت

لا يعم كل من زل العقل كالجنون وبينك تفق صاحب
 الحبل المشد استدل بالعلامة والشهيد رحمهم الله
 وان كان يمكن الاعتناء بعنما بان يجعل الخبر في كلامهما
 متما او موثقا او يكون الاستدلال به على بعض مقام
 وهو ما عدا الجنون ما يخفى فيه الصوت والباقي من
 الأدلة المشاركة للنوم في المقترض دليل على ناقضية الكل
 ومنها ما يستدل به بطريق التنبية والا لوليه من قوله
 اذا ذهب العقل بالنوم فليعد الوضوء وقوله والنوم حتى
 يذهب العقل فانه يدل على ان المناط ذهاب العقل
 فاذا وجب الوضوء بالنوم وجب الانعاء والسكر والحجوة
 بطريق فاذ ذهاب العقل فيها الشد كائنته
 عليه في المعتد وفيه نظر اذ من المجاز ان يكون الحصى
 النوم مدخل فيه فلا يستقيم الاوليه ومنها ما عن عظم
 الاسلام عن الصادق عليه السلام من ان الخبر المشتمل
 على ذكر الانعاء لكنه ضعيف الاسناد بل في الحديث

ان الكتاب لا يصلح للاعتداد + هذا وقد قد من اليك
ما يرفع به الالتهاب + من ان ذكر هذا الاحبار انما هو على
سبيل التأييد والاستيناس + وعلى هذا فله باس +
البحث الرابع الاستحاضة بانواعها يوجب الوضوء
في مجله القليل مطلقا والتوسطة فيما عدا الصبح و
الكثيرة في الغيرة النساء والاخيرتان توجبانه مع الغسل
في باقي الصلوات على بعض الاقوال + وسياتي انشاء الله
المقال + نفصا هذا الاجما + في بحث الاعمال +
والكلام هنا في القليلة فهو موجبة للوضوء فقط وناقضة
للاجماعات النقول ولقول لصادق عليه السلام في خبر
معاذ بن عمار وان كان الدم لا يتقبلكم كرسف توصات وحلت
المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وقول لباقر في خبر
زهره سئلته عن الطامث فقعد بعد ايامها كيف
تضع قال تستظمر يوم او يومين ثم هي استحاضة فلتغتسل
وتستوثق من نفسها وتصل كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ

الدم فاذا اقتضت اغتسلت وصلت الى غير ذلك من الاخبار
ولا خلاف في المسئلة الا عن العمان كما عن القنبر فلا يوجب وضوء
ولا غسلا ومستند ما في بعض الاخبار من ان يحصر الاضاني
في نواقض معدودة كما مر غير مرة وما في بعضها من الامر
بالصلوة بعد الاستنفا من دون امر بالوضوء، والجواب
ان كل ذلك مخصص بما تقدم وعن الاسكا في فواجب التيمم
عند واحد فقط في اليوم والليلة ولم نجد مستندا
له فلا اشكال بمجد الله في المسئلة **تنبيه**
لا يوجب الوضوء وحده غير ما مر في الاشهر الا طمرا فلا عذر
بكل ما خرج من مخرج البول واحصاه بعض العلماء في خمسة
اشياء: البول والمنى والودي والمهمل والودي بالمهمل
والمهمل كلها كطية وصية فالمنى بان حكمه انشاء الله و
الودي ماء تخين يخرج عقب البول كما نرى عليه اصحابنا
وورد به الشعر وبالمعجم ما يخرج بعد الانزال على الشهوة ^{باللذات}
ما يخرج من الشهوة وعرق الشهيد الثاني رحمه الله ماء لرج

يخرج عقيب الشهوة وفي احوال كثيرة انه ينظر ذلك بغير متاع
 علما انما قال **شعر** المذي ماء رقيق اصفر لزج يخرج
 بعد تقنين وقتيل + انتم وذيتلته بقوله **شعر**
 والوذى بعد من شهوة ومن + الادواء بالنفس في بعض السبل
 والوذى يخرج بعد البول اغلظ ولا وضوء به عند الجماع
 والدال مملز في او معجمة + فيا بدء تبه من شعر تدليل
 والذى ورد في شرح ذلك من الاخبار رسالة ابن بطا عن
 الصادق قال يخرج من الاحليل المنى والمذى والوذى
 والوذى فالمنى هو الذى تسترخى له العظام ويعتر منه
 الحسد وفيه الفضل واما المذى فانه يخرج من الشهوة
 ولا شى فيه واما الوذى فهو الذى يخرج بعد البول واما
 الوذى فهو الذى يخرج من الادواء ولا شى فيه قوله يخرج
 من الشهوة يجمع اليها من تفسير اصحابنا وقوله يخرج من الادواء
 يخالف عنوانا من الشهوة ولم يوجد تفسير له في اللغة كان الجرم الادواء
 جمع ما يخرج من فم لا يستبصا يخرج من الادواء وقيل الادواء هنا

لا يتقضى بأمر إلا سبباً لتفقد

كل ما يطارة

العروق وعلى كل حال فالأمر بهل بعد ثبوت المحكم من اغتصا
الناقضيه في الأسباب المتقدمة فلا يتقضى ما عدلها من التي
والآراء وأنجاسه والشئ اخرج من غير السبيل او منها غير
محتل بطباقين وأنشأ الشعر ان كان باطلا و فوق اربع آيات
وعقبه المسلم والاخذ من الشعر والظفر ولو مجد يد متخفا
الكافور ومس الكلب وشرب البان الابل والبقر واكل لحومها وما
وردي في بعض الاخبار من نقض شيء منها او التوصل بعده
محمول على التقية او الاستحباب وغيره ما تم وقع الخلاف
في ستة اشياء وهي المذمة ومس باطن الدبر وباطن
الاحليل والدم اخرج منهما اذا شك في مصاحبة
الناقض له والتقبيل اذا كان بشهوة والتمضمضة اذا كانت
في الصلوة وتحقنه فالاشهر الاظهر عدم التقضى في هذه
الستة للاصل بل الاصول وللإجماع المنقول في كلها
بل ادع الشيخ المعاصر المجليل في كثير منها التحصيل
وللاخبار التي دلت على حصر النواقض عموماً والى

دلت على فني القن عن هذه الاشياء خصوصاً خلافاً لأن
 في جميعها والصدوق في متر الفرجين. ومستند هما بعض
 الاخبار فيا سوساً محققاً والدم الخارج من السبيل. وفيها
 لا يوجد دليل. وهذه الاخبار مع ما في الكذا من ضعف
 السند وموافق العامة. وانها ليست في المدعي ناشئة
 تامة. ولا تارض القصاص القلح بل هي محمولة على القية او
 استحباب الطهارة وانما اثرنا الاجمال. ووكنا التفصيل في
 حجج الاقوال. الى الكتب الطوال. لعدم الاشكال. ولاخذ
 المعتد به في هذه المحال. ولا بأس بالاحتياط في ما ورد فيه عند
 فانه مطلوب على كل حال. وتحقيق انيق غيات الموضوع
 واجبه ومندوبه فيجب للواجب من الصلوة والطواف
 بلوغه. ومسر كتابة الكتاب البين. ان وجب بئنه
 او عهد او يمين. او اصلاح او اخرج من الاقتدار. او
 استنقاذ من الكفار. اذ استلزم المر او غير ذلك فانه
 يحرم المر على الحدث ما لم يتطهر. على الاستمرار الاظهر.

وهو الشيخ في الهندية والتحقيق في الشرائع والعلوم في الأثر
 والتجربة هو الشهيد الأول في الذكر والدروس والثاني
 في المسالك والروض وطاهر السيد زاري في الكفاية والأجران
 في الحدائق والخف في الجواهر والقياساني في المفاتيح وبحر العلوم
 في الدرّة والمصابيح. وهو النقول عن الكفاية والمسالك و
 شرح الدروس والمختلف والمنتهى والتحريم والتذكير
 والمجامع ومفاتيح الأحكام وكشف الرمز وكشف التباس
 وعميون المسائل ومنهج السداد والروض والمعتبر والمنتهى
 ومعارف الدين والكنز والخير والعمل المبين. وهو المحكي
 عن الكافي وأحكام الراوندی وابن سعيد وابن بابويه
 وقيل يكره السر كما عن الشيخ في طو والديلة في ط المراسم وهو
 قضية النقول عن ابن أبي عمير لنا وجوه أقوله ثم أنه
 لقرآن كريم في كتابه يكون آياته لا المظهرين تزيين
 من رب العالمين فإن القصير في آياته راجع إلى القرآن
 دون الكتاب لظهور ذلك بالنظر إلى أن القرآن هو الحجة

عنه وكان ما جده وما قبله صفة للقرآن * والدعوى
الجماع عليه في الجمع وعن التبيان * وورود التفسير بذلك
عن امناء الرحمان * فقد رواه ابراهيم بن عبد الحميد
عن ابي الحسن المصنف لا يسمه على غير طهر ولا جنب ولا
تمس خطه ان الله تعالى يقول لا يمسها الا المطهرون وفي بعض
النسخ خطه مكان خطه ويتعلق بالخبير * وحده من
النظر * **الاول** ان اخبرني في ارجاع الضمير الى الكتاب في
فسر باللوح فمجموعه على ارادة المصنف بل يبيده وهو
ايضا يدل على المطلوب اذ ليس من غير الخط مجرام قطعاً
الثاني مدلول الخبر ان الطهارة بالمعنى الشرعي يبيده
اشهر ذلك حتى ان بعضهم ادعى كونها حقيقة شرعية فيه
بل قوله على غير طهر ظاهر في ان المراد على غير وضوء بقربه
ولا جنباً فان التامير خيد من التاكيد **الثالث** ضعف
الخبر * قد اخبر * بامر * وسينكر * فافتح انه
لا يفتح في الاستدلال اشتماله على بعض الجاهيل كجعفر بن

٤٩

محمد بن حكيم وجعفر بن محمد بن أبي الصباح وانما روي عن
 ابراهيم بن عبد الحميد وهو واقف بل عن سعد بن عبد الله
 متروك الرواية على انه يمكن الاعتذار عن الاخبار بانه ثقة
 كما قال الشيخ فست وغيره ويؤيد رواية الفضيل وابن عمير
 وغيرهما عنه **الرابع** قيل النهر عن التعليق ومسح الخيط الكراهية
 فيكون النهر عن السراية كذلك ليقصد السياق وهذا مفع
 معارض لان النهر في الجنب للحرمة فتعارض السياقان وفي اصطلاح
 المحرمية في النهر مع احتمال كون النهر عن التعليق فيما استلزم المسح
 وكونه بخيط مصنف **المخطوب** الاجماع المحكم عن اختلاف
 وظاهر البيان والجمع على ما فهموه بل ادعى بعضهم الاجماع المحتمل
 محل لفظ الكراهية في كلام الشيخ وابن المجتهد على ارادة الحرمة
 ولا شك في الشبهة فتدبر وتحقيقا حجة عدة من الاخبار بل هي
 مستفيضة كما في المناهل منها الرواية المذكورة انما ومنها رواية
 حمزة عن احبده عن ابي عبد الله قال كان اسماعيل بن ابي
 عبد الله عنده فقال يا بني اوق المصحف فقال اني لست على

وضوء فقال لا تمت الكتاب ومث الورق والا سال في اخبر غير
صائر لان في طريقه حماد او هو من اجعت الوصاية على تصحيح
ما يعثر عنه فمر كالصحيح ومنها موثقة ابي بصير قال سالت
ابا عبد الله ع عن قرء القرآن وهو على غير وضوء قال لا بأس
ولا يمت الكتاب واورد شيخنا البهائي في مشرة الششير على
الاستلال بالخبر انه مشتمل على الحسين بن مختار وهو واقف واستنا
العلامة في لف الى توثيق ابن عقده له ضعيف لنقل ابن عقده
ذلك عن علي بن الحسين بن فضال وتوثيق واقف بما يقوله زييد
عن فطح لا يخفى ضعفه انتهى كلامه وهو في الصورة لطيف وفي
المنع ضعيف فان كونه واقفيا محل توقف بل نقل ما يدل على
عدم موثقه ويؤيد ما قيل من روايته النص على الرضا على ان الوقت
له معان والحمل على هذا المعنى خصوصاً مع قريبه متافيه مشكل
كما ذكره في منتهى المقال وعلى التسليم فهو ثقة ومن اعظم الدليل
عليه رواية حماد ورواية ابي عمير وكثير من الاجلاء عنه كإبنة
عليه العلامة البهائي في التعليق خصوصاً رواية ابن عمير

فانه لا يروى الا من ثقة كاعن الشيخ ومضاف الى ما نقل عن ارشاد
المفيد انه من خاصته وثقة اهل الودع والعلم والفقهاء من
شيعة وبأجملة وثيقته مسلم بين المتأخريين كالقول في المجلس وغيره
بل عن السيد له ما اذا من اعيان الثقات + وعين كليات
بقم غايته ما يقال ان هذا الراوي + ذكره صاحب المحاوي +
من الضعفاء والعلامة عده في قسم الضعفاء في الخلاصة والبحر
مقدم ويكره الجوابين سبب البحر غير مذكور وذكره
شرط في قبول البحر فيما كان اجارح غير مطلع على حال الراوي
على مختار العلامة على انه عند مطلق القارض في البحر
والتعديل ينظر الى المرجحات كما ذهب اليه ابن داود وصاحب
المعالم بل قال في الفصول قد سمعنا ذلك المزي الى امد على
الاجارح وانما مطلقين بل وان تعدد اجارح انتهى
وبأجملة فالرواية صحيحة او موثقة مع ما لها من الاخبار +
بالشبهة والاخبار + ومنها المرسل المروي في مجمع البيان
عن الباقر لا يجوز للجنب والمحاضر والمحدث من المصنف

كتاب الطلاق

في مسائل العصف والحرث

ومنها الرضوء لا تنس القرآن على غيره وضوء ومنها صحيح يعجلان
جعفر عن أخيه موسى عليه السلام سأل عن الرجل يحل له أن
يلتصق بالمرأة في الأضلاع والخصيف وهو على غيره وضوء قال لا اعتد
صاحب بشرق الشمس على هذا الخبر في تحريم اللبس لصحته و
عدم المعارضة له والتقرب على القول بظاهر الرواية من تحريم
الكتابة كما اختاره الشيخ البهائي طاب ثراه ظاهر فاعتدل على
تحريم اللبس بطريق آخر وعلى القول بجواز الكتابة يحل الخبر على
كونها مستلزمة للفسخ فيجب الاجتناب من باب المقدمة
وطحق أن الخبر لا قائل به ظاهر أسوة بهذا الشيخ العجلائي
وهو أيضا رجع عنه كما قيل ١٠٠ وجماعة تبعه الحديث القائلان
في المفاتيح إلا أنه اعترف بأن القائل به لم يوجد وكيف ما
كان فلا ملحة له في المقصد مع أنه معارض بحسنه داود
بن فهد فاذن حمل على الكراهة أولى وأجود وأما حجة القول
الثاني فموجع الأصل ولا محل له بعد مامة التمسك
بعد الدلالة في الآية وضعف السند في الأخبار وقد

المعروف المحقق في المسائل
الذين قد تضمنوا الصادق عليه السلام
٨٠
يقول على ما نقله قال نعم لا بأس
بأن يروى في رواية ابنه تقي
والأخت ما مضى

حجة القبول يستمر المس على الحدث

كتاب الطهارة

عرفت ولايتها وقاصداً لأخبار مع اعتصامها بالاشتهار
ج مكاتبه النبي إلى المشركين * بايات الكتاب للبين * مع
علمه بانهم يسيئون ولو كان حرماً لما فعلوا ويجلب بالمنع الوقوع
أقبح استلزامه المس ثم يحمل على الضرورة وما ذكره في
الذكر من عدم منع السلف صبيغاً عن المس ولو كان
حرماً لوجب المنع وفيه المنع من المداومة كيف وقد مال إلى
عدم وجوب المنع من قال بحجة المس كما عن الشهيد الثاني
وسبغته والمحقق الخوانساري وصاحب الرياض وذلك في
وخصوه ما أفنداه من التحقيق فهو كشبه * لها فروع
عشره * ١ الاقوى احاق لفظ الجلالة بالكتاب الكريم *
للقطع بانه اولى من سائر الفاظه بالعظيم * ولا ياتي فيه
ارادة معنى آخر هكذا الاسماء المحضة كما ذكر بعض الاعيان *
وفي احاق اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام وجهان *
ب هل يجب منع الصبر من المس قولان ففي المتن كره
انه يجب المنع كما عن ظاهر المتن والمعتبر والتحريم واستفرد

ذكره في الأرض في بحث الحيات وكذا
في الذكر * سبغته وسبغته في الأرض
والأقوى كرهه في الأرض في بحث الحيات وكذا
في الذكر * سبغته وسبغته في الأرض
والأقوى كرهه في الأرض في بحث الحيات وكذا
في الذكر * سبغته وسبغته في الأرض

في الذكرى قبل الوضوء وجعل له وجهاً به من الشهادة لعدم
ارتفاع حدثه واستظهر في المدارك والذائق والجواهر عدم
الوجوب والوجوب احوط به وان كان عدمه مراد منه عدم
الدليل ولا عموم في الادلة الدالة على التحريم ولا استحقاق
في عدم المنع وان كان على جهة الاحتقار فهو من غير تكرار
واما وجوب العظم في الجملة فلا يستلزم التعميم في جميع انواع
العظيم ويدل عليه ايضا سيرة السلف لعدم
منعهم الصبيان كما سلف فيما ذكرناه عن الذكورة و
ان كان لا يخلو عن شيء وان الزامهم بترك المس مع مسير الحاجة
اليه في التعليم والحفظ خرج وتضييق على غير المكلف وتنفيذ
له عن المصالح المقصودة خصوصاً على القول ببقاء حدثه
وعدم ارتفاعه بالوضوء واستيفاء حق المسئلة موقوف على
تقيق الامر في منع الصبي عن المحرمات وتعيين مواضع المنع من
غيرها والضابط ان يقال ان منع الصبي منها غير واجب الا
فيما ثبت وجوب منعه كما اذا استلزم فعل الصبي اذناء نفسه

أولاً أعني ومن المسلمين في المنع أو المال أو العزم أو تخيير
 شعائر الله كما تصحف والكعب وبأجله كلما أدا ليداع على
 وجوب الردع وجب المنع لأفلا ويدور حوله ما أفاده في المصايير وما
 أحسن قوله انضابط في ذلك وجوب المنع والردع في كل ما علم
 أن غرض الشارع عدم دخول مثله في الوجود من دون أن يكون
 للتكليف دخل في مصلحة الترتيب فان كل ما كان كذلك فالأثر
 فيه المنع سواء كان الفاعل مكلفاً أم لا إنساناً أم حيواناً وأما
 يختص بالمكلف ما عرف اختصاص المصلحة به أو شك في العموم
 والاختصاص متسكياً بالأصل والعلم بالعموم والمخصوص قد يكون
 ضرورياً لا يختلف في مثله وقد يكون نظراً يختلف باختلاف
 الافطار والمسئلة من هذا القبيل فان احتمال كون الوجه
 فيها صيانة القرآن عن مائة المحدث قريب جداً وكاتبه
 حصول القطع. بل بعض كوجوب المحظاين التنبه لث قال الوجه
 المذكور. وإن قرب لكنه لم يبلغ حد القطع. فالأثر ب عدم
 وجوب المنع. إلا إذا أدى إلى استخفاف فيجب التبرع وهو جدي

في انعام المروء المكتوبه

كتاب مطبوعه

ان المكتوب انواع فمكتوب مسفوظ ومكتوب غير مسفوظ كالآ
 الفاصله بعد واو الجمع وباء المآله ومكتوب بلفظ تارة
 ويدرك اخره كواو كفوا وهزته ومسفوظ غير مكتوب في
 الرسم والكتب كالف اسحق وواو داود فالاول كالم في
 والثاني ايضا داخل في القلة المكتوب والمدار على الكتاب
 والثالث اولى بذلك واما الرابع فتدفع فيه الحق الثاني
 في جامع المقاصد ويحتمل العلامه الطباطبأ بعد المرحمة
 في ما خالف الرسم والطاهر ان مراده رحمه الله بالرسم المقرر
 في الكتابة اما الرسم المختص بالقران + الشائع في هذا الزمان +
 فاناطة الحكم به محل تأمل للقبليات وتخصيصا منهم لا وجه
 لا اعتبارها في اصل الكتابة كزيادة الالف بعد اللام في قوله
 لا اله الا الله تحشرون وبعد لشيد في قوله ولا نقولن لشي
 ان فاعل ذلك عند وحدن الالف من غالب الالفاظ الكتابية
 جعلناهم وفاعلين وحامدين وسماعون بدون الالف
 وربما التزموا رسم اللفظ الواحد في موضعين بطريقتين

من المداويع المروء مطبوعه
 في رسم الصحف وفي علم الخط
 ٨٥
 وكان من شأنه يكتب بالالف فكتبه في
 وكان من شأنه يكتب بالالف فكتبه في
 جامع المقاصد

لحدوث النون من كلمة ان في قوله قالوا لا تعجلوا في سورة
 واقفا في سائر المواضع وكتابة دعاء على هذه الصحيفة
 دعوا في سورة المؤمن وبالالف في غيرها فمثل هذه
 الرسوم لم يثبت اعتبارها بحيث يمتنع مخالفتها غلطا
 بخالف الرسم الكتابة بل لم يثبت هذه الالزامات في
 المصاحف القديمة ايضا والوجه في عدم اعتبارها
 ان احكام الوارد من النصوص بحجة التي يفرض ان صدق عليه
 كتابة القرآن فلو كتب جملتنا هم مشاء بالالف فهو مندرج
 في كتابة القرآن عرفا ولو سلم ان حكم الزيادة مطلقا كما مر
 سابقا في النوع الثاني فلا نسلم ان الالفات المحذوفة
 اذا كتبت في مخالفة للرسم يجوز مشيها لانها موافقة لرسم
 الكتابة وحذوها من البدع المستحدثة وبما يجوز ان
 المحقق بالمصاحف ان يبلغ حد اشاع وتداول بحيث ما
 خالفه حكم بكونه غلطا في الكتابة كان متبع لكتابة
 الاسم بالالف في الرسم وان لم يكن كذلك لكتابة الالف

طاهر وكان مطابعا للرسم الكتابي او

المذكورة فاحكم بحوازمتها للمحدث نظر إلى كونها
مخالفة للرسم المحدث لا يخرج عن حرارة وجبارة +
والاحتياط في اشتراط الطهارة + أما المد والتشديد
والهزم والاعراب والاعجام فاختلّفوا فيها على أقوال
شدة فحكم الشهيد الثاني بدخول الهزمة دون التشديد
والمد والاعراب ^{في السالكين} أو كماله بدو عتبه وحكم كثير من أصحاب
المذاهب بدخول المد والتشديد وخروج الأعراب والهمزة
أولاً بالدخول عندهم بل صرح بعضهم واختاره المحقق
الثاني أيضاً لأنه ترقى في حكم الأعراب وهو مختار
بجمله ^{في ما يقتضيه} طاب ثراه حديث استجود خروجه الأعراب
والنقط ودخول المد المتصل والتشديد والهمزة في
الرسم المحدث بناء على اختصاص النع بالميلزم
في الرسم مطلقاً أو في خصوص المصنف المجيد + واستجود
في الحديث تبعاً لبعض مشائخه عدم التبريد في الأربعة
الأول التحديد والضبط بها وإطلاق اسم الكتاب عليه قبل

ضبط في قوله تعالى كتاب انزلناه اليك وغيره من
 الايات ومنه يظن حكم الحامس العنا ولا يخفى انه
 لا وجه لتخصيص الحكم بالرسم القديم + بل الاول
 به التعميم + كما هو العلوم + وقد اعترف به عجز العلوم
 والاعراب والنقط وانما ناسلة من في المصاحف في الرسم
 الجديد + ولين التعميم الحكم لها غير بعيد + ولكن
 المعتد من الرسم ما له مدخل في الحروف ولذلك اعتد
 فيما لا يمتد المد والسند + والخارج عن جوهر الحروف في القفا
 الاعراب فقط + دون النقط + فالمنع فيها اوضح واحوط +
 واستقرب في الجواهر تعالما الحقل في المصايح عتيم الجميع بعد
 ما تردد في حكم الاعراب مستدلا بانها صارت بعد وجود
 اجزاء او كالاجزاء وان كونها رسوما لا تدل على حرف لايت
 فذلك كواو الجماعة وكباسم لمعااة للاحتياط والتعظيم
 قال في اجواهر المشترك يكون المدار فيه على قصد الكتاب
 ومع عدم العلم فالاصل عدمه انتهى والظاهر انه زاد

بالمشترك ما لا يجزئ بكونه قرأنا فان ما يحد قرائنا بحرمه
 قطعاً كن واقع قوله آية او آيتين من القرآن والافعال
 اشار الحق الشارح في جامع المقاصد حيث قال حريف كون
 المكتوب قرأنا او اسم الله او اسم من او ما لم يكن له احتمال
 غير ذلك كآية الكرسي ونحو ذلك او بالكية ان كان المكتوب
 مع قطع النظر عن الدين عندنا وان انتفى الامر ان واحتجنا
 بحرمه اتمى وهل يجزئ الكلام في الكلمات والحدود و
 ابعاضها قال في اجوام اشكال يتما في الاخير من انتهى ولا حظ
 العناء على التثقيب المنقول نقاع الحق الشارح لا التو
 الاول فانه لا يقل في هذا المحل لا لو كتب القرآن
 باصبعه ففيه وجهان استقر بجز العلوم جوازه لتوقف
 متن الكتابة على سبق وجود المكتوب وتبعه الكريبات
 في منهاج الهداية والشيخ من نفسه الانضاري فيما نقل عنه
 من جواب المسائل وفيه ان سبق المكتوب وان كان غير
 حاصل لكن لا يبعد في العرف العتية والاحصياط

ايعان من الامور المريعة * وان لم يرك حجة شرعية *
 هل ينجس المس باطن الكف كما حكى عن بعض من دون ذكر
 قائله ولعله من العامة او يعم جميع اجزاء البدن كما خرم
 به ثانی المحققين والشهيدان في الذكوة والمسالك
 والسيد في المدارك ومعظم العلماء واستشكل فيه العدا
 في التذكرة ولعل منشأ الاشكال ان المس المخطو ينفذ الى
 الفؤاد لا ينجس المشهور * دون ما في * وان المصلحة
 حرم فيجزم كل صدقة لينة وعرة الشريعة في التذكرة
 الثاني وعليه صاحب المحقق والشيخ والشيخ * وهو الاحوط
 الظاهر * والسندرة ليست مسلمة الا في بعض الافراد
 ايضا نذرة وقوع فلا تنزع وبأجملة لا شك ان احد منوط
 بصدق المسفل ومتر بلا تحلة احيوة ففي ثبوت التحريم اشكال
 ينشأ من صدق المتر وعدمه فجزم جمع منهم صاحب جامع المقاصد
 في الشعر والسرة بغير صدق المتر فافترده وهو وغيره
 في الظفر واختار صاحب الجواهر تحقق المتر في هذه الاشياء

قال ويمكن استثناء الشعر ^{سبعا} إذا كان مترساذا جيدا
ولا يخلو من وجه وأما المس بالباطن كاللسان وباطن الشفة
فمن حقيقته فيهم وفاقا للحكم عن ظاهر المتن والمعتبر خلاف
المنقول عن المعالج ^{في المصالح} والله العالم ^{في المصالح} من لم يمت وضوءه
فهو محدث فلا يجوز له المس ولو بالعضو المطهر ^{على الأظهر}
لا يجب في المس الطهارة من الخبث فيجوز للمس بين العضو
النجس وفي المسبة مع عدم التعدي قول بالمعنى لعدم كونه
مستنده غير طاهر والاستقفان غير مضر ولا موم في الأيدي
بحيث يشمل الطهارة من الخبث ولو حملت على اليوم أو خريف
المس بعيد موضع نجاسة ومع ذلالي فهذا القول قوي
ولا ريب والأحوط المنع ^ط لو خشي نسيب النجاسة أو التلصص
سقط اشتراط الطهارة على الأقرب لأن التحفظ منهما اهتم
من التزام الطهارة في المس لأنه مع التعارض جعل في
الأصل ومقتضاه سقوط الشرط ^ل لو أصابت نجاسة
أو كتب بيد نجس ونقد المظهير احتل وجوز المحل غير

البقاء على النجاسة فلا طريق له دفعه إلا المحو كما هو المفروض
 فيجب وجبة العدم بعد التطهير أو اجب فقد الناقل
 إلى غيره فينتفخ الوجوب والآية قوله ولأنه نظام معها
 المنع في السر ولا يحرم الإصابه بالعجز لعموم الدليل واستفاء
 ما يصلح التخصيص وهذه التفريعات الثلاثة أفادها العلامة
 الطباطبائي بقرائنه ضريحه في إصابته فتلك عشرة كلمات
 أما الآية المندوبة فكيف يدرى مني الصلاة المندوبة
 بالإجماع بل الضرورة وبقرينة التناقض من ضرورة تسلمة
 الآية بغيره ومنه الطهارة المندوبة مستلزمة لا
 يشترط فيه الطهارة من مناسك الحج وسياطيك ساو به
 حين إنشاء الله تعالى ومنه قراءة القرآن لتغير الموضع
 في قرب الأسناد وخبر إمامه للرس في إحصال ومنه
 تعليق ومسخره لموقف إبراهيم للتقدمه وكذا كاتبة
 للصحيح السابق ومنه صلاة الجنازة لقوله في الحسن
 عليه السلام يكون على طهر أحب إلى ومنه

ودخل المساجد لرواية مراد من حكم المروية في بحار الصديق
 عن الصادق عليه السلام بآيتين المساجد فاعطى بيوت الله في الأخر
 ومن أتاها من طهر طهر الله من ذنوبه وكتب من ثم وقاده
ومنها التائب لصلوة الفريضة لما روي في
 الذكر في علل أحكامه في الرسائل واحد أن ما وقر الصلاة
 من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت قال في الحديث يدل
 عليه الأمر بصلوة الفريضة حين يدخل الوقت **ومنها**
 السعي فحاجة لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
 قال سمعته يقول من طلب حاجة وهو على غير وضوء فله
 تقضى فلا يلزمه إلا نفسه وطعن بعضهم في كونه لا الخبر
 بأن مفاده أن يطلب الحاجة إذا كان على وضوء لا شرع
 الوضوء لها وهذا مدفوع بأن الطاهر من هذه العبادة
 طلب الوضوء وهذا جار في كثير من الغايات فلا تغفل **ومنها**
 النوم مطلقا لرواية محمد بن كذا عن الصادق عليه السلام
 قال من نطهر ثم أوى إلى فراشه بات وفرشه لمسجد

ويتأكد للجب لقول الصادق في وصية عليه السلام
حتى يتوضأ ومنها الكون على الطهارة لما روى عن النبي
في إرشاده عنه صلى الله عليه واله قال قال الله تعالى
من أحدث ولم يتوضأ فقد جفا في محبة وقد يستدل بما
رواه الراوندی في فوائده عن الكاظم عليه السلام قال
كان أصحاب رسول الله إذا بالوا توضأوا أو تيمموا مخافة أن يقيم
الساعة ومنها التحديد لما روى في المحصال عن النبي
قال الوضوء بعد الطهر عشر حسنات قطرة واحدة والخبر لما روى الوضوء
على الوضوء نور على نور والآخبار في ذلك كثيرة ويتأكد
لصلوة المغرب والعداة للغير قضيه اطلاقاً مما عدم
استقراط الفصل من مان أو تغفل صلوة وشبهه وتوقف
والذكر في استحبابه لمن لم يصل بالاول واستظهر
عدم استحبابه لصلوة واحدة أكثر من مرة قال في المحل
وهو ظاهر الصدوق في المغيث ثم إن ظاهر الأصحاب
أن محل الاستحباب هو الوضوء بعد الوضوء وهل يستحب

تجدد الوضوء بعد الغسل والغسل بعد الغسل ام لا الاحوط
 التذكاعن الجمار **ومنها** المجنب اذا اراد ان يغسل ميتا
 ولم يغسل وغسل الميت اذا اراد ان ياتي اهله قبل الغسل
 ويدل عليه ما حسنه شهاب بن عبد ربه قال سالت الجليلي
 عليه السلام عن المجنب يغسل الميت او من غسل ميتا ياتي
 اهله ثم يغسل فقال هو سواء لابس بذلك اذا كان جنبا
 غسليديه وتوضئا وغسل الميت وهو جدي وان غسلي ميتا
 ثم اتى اهله توضئا ثم اتى اها **ويجزيه** غسل واحد لهما وقيد
 صاحب المذهب لاجتماع الغاسل بكونه جنبا ولعل ذلك لانهم
 ان الصغير في قوله فان غسلا من سبق ذكره ولا دليل عليه
 بل وقوع السؤال عن الامر بيقينه **ومنها** جماع الحامل القول
 البتة في قصته يا علي اذا حملت امرأتك فلا تحامها الا وثا
 على وضوء فانه ان قضى بينهما ولد يكون اعى القلب بخيل اليد
ومنها الجماع اذا اراد ان يجامع مرة اخرى قبل الغسل لتلك
 الموطوءة او غيرها القول الصادق في مسألة ابن ابي بجران

اذا اتى الرجل جارية فمارا دان ياتي اخرى فوضأ وما روى
 عن ذلك الحميدي عن الشافعي قال فلان بن محمد بلغنا
 ان ابا عبد الله كان اذا اراد ان يجمع ويصاود اهل
 الجماعة تومأ وضوء الصلوة فأحب ان يسأل بالبحر الثاني
 عن ذلك قال الشافعي دخلت عليه فاستدلني من غير ان
 اسأله فقال كان ابو عبد الله اذا جامع واران يصاود
 تومأ وضوء الصلوة واذا اراد ايضا تومأ للصلوة ومنه
 جماع المحتلم لفقهاء الاصحاب واحالته على النقص في الذكر
 فان ثبت فلا بد من العمل بالمرسل سيما الارسل من مثله
 الشيخ الاجل والعجب من الفضل الخوافي انه استدله
 في شرحه الدروس على ما حكاه عنه في شرحه المفاتيح بما
 ليس فيه اشارة ولا تصريح بما رواه في المحاسن والفتية
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يكره ان
 يقبض الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغسل من خدامه ان

رأى فان فعل فخرج الولد مجنونا فلا يلي من الأنفسة ^{انتهى}
 ولعله سها * ومنها زيارة قبور المؤمنين من شعبة
 اعزهم الله عليهم السلام للفتاوى وارسل الشريد في كرم
 ومنها ذكر المأفوض ^{في الجوارح} لله بوجوه الاستحباب عن الخلاف
 الاجماع عليه وقته اذ اصل وظائفه خير زيد الشحام ينفع
 للمأفوض ان يتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستحب لقباه و
 تذكر الله عز وجل وتقرأ بن باويه البجرب بدرا عليه عدة
 روايات منها صحيحة زيارة عن ابي جعفر وعليها ان يتوضأ
 وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تعقد في موضعها
 فتذكر الله الحبيب مال اليه في الخلق وتجنبه صاحب الجوارح
 وقوى الاستحباب وقعه الشاء ^{في} الاحتياط لا يترادف
 ومنها وضوء الميت ويحصى تحقيقه في محل دفن الشاة
 ومنها الدخول من سفها رواء الصبي ^{في} في المقعر عن
 الصادق ^{عليه السلام} من قام من سفره فذهب على امره وهو على
 وضوء ورأى ما ذكر فلا يلي من الأنفسة ^{في} وهو في الخلال

الميت القبر لما رواه محمد بن مسلم وأحمد بن محمد عن الصادق
توضاً إذا دخلت الميت القبر لتحقيق أعماله المشهور
المعروف من مذهب الأصحاب أن الوضوء واجب لغيره مما يشترط
فيه لا يخرج تحقيق الأسباب ببلوغه وحده من
أصحاب الأئمة ما جدد إلا أن الشهيد في الذكرى بعد أن
ذكر الخ لا أن في غسل الجنابة بانه واجب لنفسه أو لغيره
قال أبو إقبال يطرد الخلاف في كل الطهارات وهو هذا توهم
بعض المتأخرين أن القائل بوجوب الوضوء لنفسه منامه أن
واسية منه بما ذلك من الأئمة من عناقاً لما نقل عنه
عن أحمد بن محمد بن عيسى أن ابن زياد عن الصادق عليه السلام
قال من بعد الأفاضل من الأئمة صار هذا القول
بأن لا تلزم لا يخرج إلى طائل بل لأنه فرع أن يكون بقوله
فالمسألة إذا ذر، خالية عن الأشكال بغيره عن الاستدلال
ومعنى الرد بالنفس أنه واجب مرسع وإن لم تشغل ذمته
بعبادة أو غير ما يقتضيه بغير الوفاء وتبعية العبادة الشريعة

هذا وهو صاحب الذكرى
٩١٠
نسخة ١٢

صنایع البیاضی

۹۹

بما هو على القول به ايضا لا يحصر عن الوجوب لغیره فانّه
مقطوع به بين المسلمين وثمرة الخلاف تظهر في نية الوجوب
قبل الوقت خصوصا عند من لم يكتف بالقربة وجوبه عند
ظن الموت وتفصيل الكلام في هذا المقام ان الوجوب
الغیری قطع لا يحتاج الى دليل اما في الوجوب النفسي كما
هو المعروف فيدل عليه وجه **الاول** الاصل بل الاصول
الثاني الاجماع المنقولة على السنة العتدول
بل بما يمكن ان يدعى فيه التحصيل **الثالث** السيرة
القاطعة بين الخواص والعوام من عدم الالتزام
برفع الحدث الا صغر عند ظن الموت وعدم اهره
به وهو لا ريب على تقدير ايجابه **الرابع** ما يقرب
من السابق من عدم اشارة الفقهاء اليه لافي احكام
الاضطرار ولا في غيرها مع مخالفتهم غالباً على ذكر الاستحباب
والاداب كما نبأ عليه بعض المتأخرين من اصحاب
استحسان قوله تعالى فافتم الى الصلوة فاغسلوا

لا
الوجوب النفسي
والاصل بل الاصول
في الذكر حيث قال في
الطهارة ان الشك في
الوجوب لا يوجب
الاجابة نعم
وجوبه لا يتم

وجوهكم الاية فان مفهومه عدم وجوب الوضوء عند
عدم القيام للصلوة كما ان المفهوم عرفاً من قولنا اذا اقيت
العد وفقد حدرك التعليق والتسبب ببقاء العد
وكلام الفاضل الخراساني اولا بان الاية والرخصة الوجوب
الغير ولاينا في الوجوب لنفسه اما متوجها الى شرط
الاية زعمنا اننا محل الاستدلال من العلوم فثبت
هذا المزعوم. واما مبني على فحجية المفهوم. وعلى
هذا نرجع الامر الى هدم مصر. لبناء قصر. وكلام
ثانياً بان المسامحة مفهوم الشرط اذا لم يكن للتعليق
بالشرط فائدة سوى التخصيص ويجوز ان يكون الفائدة هنا
بيان ان الوضوء واجب لاجل الصلوة وان كان واجباً
لنفسه انتهى غير تمام لعدم ما يصلح مستسكاً لهم على
الوجوب لنفسه حتى يكون صارفاً عن العمل بالمفهوم في هذه
الاية وجع فالعمل به متعين محجوز. والا لاستدباب
المفهوم. فان ما استبازه من الفائدة فمثله جارف

جميع الباب كما لا يخفى على والى الباب **السادس**
 قول أبي جعفر في صحيحة زرارة اذا دخل الوقت وجب الطهور
 والصلاة فان مفهومه اذا لم يدخل الوقت لا يجب شيء منهما
 وآراد السيد في ذلك على ذلك بان المشروط وجوب الامر
 معاً وانتفاء المجموع يتحقق بانتفاء احد جزئيه مدفوع
 بان المشروط ليس بمجموع الامرين بل كل منهما فان الواو
 الجمعية لا للبيعة اما ترى ان قوله تعالى اذا نودى

للمصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذكره البيع
 يدل على عدم وجوب السعي الى الجمعة قبل الاذان كما يدل
 على جواز البيع في ذلك الزمان وان قيل ان غاية الامر
 ان يكون مفهوم قوله اذا لم يدخل الوقت لا يجب كل من الطهور
 والصلاة وهذا رفع لايجاب الكل وهو ملازم للسلب
 الجزئي اجيب بان تعليق وجوب الطهور بحدس يبيد بلا فائدة
 بل ظاهر الكلام تعليق الوجوب بكل منهما على حد سواء
 وانما هو مثل ان يقال اذا دخل الوقت وجب الطهور

وإذا دخل الوقت وجب لصومه ودعوى التفرق وتعلق الفعل
 بين الفاعل من بعد أسناده إلى كل منهما غير مسموعه ما لم
 يعم دليل قاطع وإن لم يعم ذلك السامع كل ما دل على نفي
 الوجوب النفس عن غسل الجبابة فإنه لما انتفى عن الغسل مع
 كونه مختلفاً في بين الأصحاب يتفق عن الوضوء بالصلاة لعدم
 القائل به من أدون الغسل بل الأمر بالعكس كما مر في الأدلة
 على ذلك صحيحة الكايل عن الصادق ٢ المرأة يجامعها رجل
 فتحيض وهي في الغسل هل تغتسل قال قد جاءها ما
 يفسد الصلوة فلا تغتسل فإن اغتسل إن كان منياً
 عنه لمكان الحدث لكن استدلاله ٢ بفساد الصلوة
 يشعر بأن الغسل إنما هو للصلوة **الثامن** ما ذكر في العمل
 عن الرضا عليه السلام إنما أمر بالوضوء وبدايته ليكون طاهراً
 إذا أقام بين يديك اجتاز به فإنه ينفي الوجوب النفس لمكان
 كلمة إنما المفيدة للحصر والاختصار به **التاسع** ما رواه
 في المحقق عن الكايل عن الصادق ٢ أن الأمام لا يبيت

ليكون لله في عتق حقي يسأله معاروس في الفقيه عن الصافي
 ايضا انا انام على ذلك يعني حدث الجناية حتى اصبح وذلك
 اني اريد ان اعود الى غير ذلك من الاخبار + الصادقة
 عن العترة الاطهار + العاشر امثال قوله تعالى في
 الحديث العترة من احدث ولم يتوضأ فقد جفأ في
 بوقوله ما وقع الصلوة من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت
 ففيها اشعار بالاستقبال + ودلالة على صحة التأخير وكون
 التجيل للاكمال مزيد الثواب + دون الالزام والايجاب
 سيعا بالنظر في التعليق بدخول الوقت الثابت بالكتاب +
 واستقبال الوضوء للتأهب لكون على الطهارة على اشتراط
 بين الاصحاب + الا ان يقال على طبق ما مر ان الوجوب
 من وجه والاستقبال من وجه اخر فلو قيل انه ما نقلت
 عن مولانا الكاظم من ادب اصحاب النبي فيصير عن انهم
 كانت سيرة عام التوضؤ مخافة للوثوق وهي غاية الوجوب
 النفس قلنا غاية مدلوله كون ذلك من الادب وليس

فيه دلالة على الإيجاب + بل عليه محال الاستحباب + و
هو الذي عقله الأصحاب + ولذا استدل به على
استحباب البقاء على الطهارة + كآمرت إليه الاشارة +
فلو كان مفاده الوجوب لكانت واجبة على الدوم +
وهذا ما يقتل به أحد من القوم + وبالحمل لا يتحقق
على اول الاحكام + العارفين بسايب الكلام + يستعين
لاخبار السلف المحفظه + الواقفين على طرق الارشاد و
الموعظه + ان قوله كان اصحابه رسول الله انما هو
الايجاب عند وقوع امير المؤمنين انا والله لقد عهدت
اقواما على عهد رسول الله وانهم ليصبحون ويمسون شعفا
غير الخمسين اعينهم كركب المعزيبين لربهم سجدوا
وقلما اتحدث اماما السهم به الفاصل اخر اسأله
تبع البسط الشهيد الثاني + للوجوب النفس فلنر ما
أخذى نفعا + فكيف وهو لا ينهض بالدلالة قطعا +
ومرجعه الى وجهين المتقدم في بعض ادلة المذهب

المختارة، والتمسك باطلاق الآية وكثير من الاخبار،
 أما الاول فقد مرّت الإشارة اليه والجواب عنه وأما
 الثاني فبيانته في ما يتعلق بالآية ان صاحب المدارك
 بعد ذكره ما هو حجة للوجوب من مفهوم قوله تعالى
 فتمم الى الصلوة فاغسلوا الآية ومن صحيحة زرارة اذا دخل
 الوقت وجب الطهور قال ما هذا لفظه ويتوجه على
 الاول ان اقصر ما تدل عليه الآية الشريفة ترتيب الاجزاء
 والمسح على ارادة القيام الى الصلوة والآداة تتحقق قبل
 الوقت وبعد اذ لا يعتبر فيها المقارنة للقيام الى الصلوة
 وآلا لما كان الوضوء واجبا بالنسبة الى من اراد الصلوة في
 اخره انتهى وهو دليل على خال عن التحصيل لا يدرك
 معناه ولا يتقفل مغناه وغاية ما يمكن ان يتوجه به
 هو ان يقال ان الآية مجملة بالنسبة الى الوقت فتكون في
 اطلاقها دليل على الوجوب النفس وجوابه اما اولافانه
 مبني على زعمه ان المراد من القيام الى الصلوة فعلها وما

هو معنى القيام الى الشيء بل معنى القيام في الشيء بل المراد به التعميم
 لها متعلقات منها وذلك لا يكون الا في الوقت واما ثانيا فان
 هذه الالة وان كانت مطلقة بادي الرأي ولكن من العلوم
 ان المراد من الصلوة المكتوبة + وقد لاح من الايات لا تحترق
 انما في اوقاتها مطلوبة + فالطهارة الواجبة في غيرها
 مطلوبة + واما ثالثا فالاية على تقدير اجمالها + غرض
 البصر عن حالها بدلت على ان الوضوء واجب عند القيام
 الى الصلوة ولو خارج الوقت فيكون شرطا للصلوة وهذا
 وهذا لا يدل على مطلب السيد ولا ينافي القول المشهور
 بل هو اقرب اليه واما رابعا فمعنى الاية بناء على نزعها انه لو
 اراد ولو قبل الوقت القيام بعد دخوله وجب عليه الوضوء
 وهذا الوجوب ليس الا الوجوب النفسي ولا يخفى على اهل
 التحقيق انه لا معنى للتعليل بل يصير كلام الملك العلام
 مثل كلام اوساط الانام + واما خامسا فان الاية غير
 مسورة بدور الكلية فعلى تسليم كون المراد من القيام

ارادته لا يلزم ان يدخل فيها الارادة قبل الوقت وبالجمله
 فكلام السيد هنا غير معتمد + ولذا اعترض عليه المولى
 اليه بهما في بوجه لكنه بالغ في الرد حتى كأنه قصد ببعضهما
 تكثير العدد + فمن ذلك قوله في الرد على قوله فانه محال
 مستفيض انه يلزم ان يكون الوضوء للقيام لا الاجزاء والقيام
 أقول هذا كما ترى + ولذا استدرك بقوله الا ان نقول المراد
 بالقيام نفس الصلوة قال في فيه انه كيف يصير المراد من لفظ
 القيام تارة اداوته وتارة نفس الصلوة أقول في تدافع
 بين الأمرين افعلا يصير انه يراد بالقيام ارادة الصلوة ومن
 ذلك قوله كيف يصير المراد من لفظ القيام تارة ارادته
 مجازا اطلاقا قال اسم السبب على السيد في تارة نفس الصلوة اطلاقا
 لاسم الخبر على الكل اقول فيرد ما مر انفا وما لا قيام على ارادته
 امر لم يتقدم به السيد من قد ذكره في صدره من العامة
 والخاصة كالطهر في غير نسيان البضاو في
 في قصيده قال في اذا اردت ان تقوم فاقم فاقم

فاستعد بالله عذري ^{من} ارادة الفعل بالفعل المسبب
 عنها لا يجازو التنبيه على ان من اراد العبادة ينفع ^{من} ما
 اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة او اذا قصد فعل الشيء
 لان التوجه الى الشيء والقيام اليه قصد له الشيء ومثله في جميع الينا
 مع زيادة ونقصان بل هذا مجاز متعارف في اهل اللسان
 فالاول في الجواب ان يقال ان الحمل على ارادة الصلوة غير مقرر
 بالوجوب الغير بل ثبت له فان ارادة الصلوة هو التمسك
 لها متمكنا منها فاذا اعلق وجوب الوضوء بارادة الصلوة بهذا
 المعنى دخل في مفهومه على وجوبه بنفسه ومن ذلك قوله و
 ايضا لا بد من عناية لا دخل لصلوة غير القائم اقول
 فيه ان خروج ذلك غير مقرر لقيام الصلوة الاضطرابية متعا
 الاختيارية كما لا يفرض دخول غير المحدث وخروج من المسجد
 على ما هو المقرر في مجلدات الكتاب ومخرج لك قوله ان كلامه
 غير متلائم اذ يظهر من قوله اطلاق الاسم السبب على المسبب
 ان المجاز مرسل من قوله بل المراد امانه مجازا بل محذوف

أقول لا يخفاه + ان هذا تفسير لذكر ال + لان لفظ الارادة
 محذوف في نظم الكلام + بل المعنى ان الارادة سبب للقيام
 فالطلاق القيام عليها اطلاق المسبب على السبب وهذا لا يخرج
 في الالقيام + ومن خلك قوله كيف يكون المراجع اذا اراد
 الصلوة وادركه القيام معاً من العبادة الواحدة وفيه مثل
 ما مر من ذلك قوله الحاصل انه تعالى قال القيام واجب
 موسع ويجب له الوضوء اذا فعل فيلزم كون الوضوء واجبا
 لغيره بوجوب موسع فعنه المفهوم اذا لم تقوموا من حيث
 انه لا يجب لم يجب عليكم كذلك لانكم مع وجوب القيام ايضا
 لم يجب الوضوء اذا لم يفعل القيام اقول هذا الكلام وان كان
 صحيحا في اصله + لكنه واقع في غير عمله + لان الظاهر
 انه اراد به نقص ما قاله السيد في معنى المنطوق واشبات
 تحقق الارادة قبل الوقت وبعد من قوله اذا لا يعتد فيه
 المقارنة للقيام ولا لما كان الوضوء في اول الوقت واجبا على
 من اراد الصلوة في اخره فزعم العلامة البهيماني ان معنى

كلوم السيد هو ان مفهوم قال تعالى على تقدير الجمل على
 نفس القيام انه لو لم يقم لم يجب الوضوء فلذا اذا كان المفهوم
 كذلك اذ ذكر السيد وظنه ان السيد ليس كلومه في المفهوم
 بل يقول على طريق قياس الخلف انه لو كانت المقارنة معتبرة
 بين الصلاة والقيام لما وجب الوضوء في اول الوقت لمن اراد
 الصلوة في اخره لكنه واجب فالمقارنة غير معتبرة. والنجاة
 عنه ما زبرته لا ذبوره. لان يقال ان مستند المشقة هو
 الآية كما اعترف به السيد فكان على ذمته الجواب عن المفهوم
 وهو لم يتكلم فيه بل بين المنطوق على وجه يلزم بمخالفته
 الفساد في المفهوم فلذا اجاب عنه المحقق البهيم بما يعطى
 يعبر المنطوق والمفهوم جميعا ويندفع الفساد. ويقول
 والله العالم بسائر العباد. والقول الخليل في تقريب ليل
 الشهور. بحيث ينفع عنه المحذوا. ما اشترنا ليه
 وتوضيحه هو ان يقال مع غض البصر اريد بالقيام من
 التمهيد للصلاة كما ذكر. او القيام المشرف عليها كما

فان قلت قد عارض
 ما ذكره السيد من ان
 المقارنة معتبرة
 في الصلاة والقيام
 قلت نعم بل هو
 المستند المشقة
 في الصلاة والقيام
 بل هو المستند المشقة
 في الصلاة والقيام

استظهره + ولعله لك أو القيام من النوم كما روى عن ابن بكير
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إذا اغتسلت في الغسل ما يعني بذلك
تأخر إذا قمت من النوم قلت ينقص النوم وضوء فقال نعم الحاشا
يعني إذا قمت من النوم قاصدين متوجهين إلى الصلوة والقيام
بمعنى إرادة الصلوة والعزم عليهما والذي هو جزءها ان
مفهوم الشرطية عدم وجوب الوضوء عند التقاء القيام
بأي معنى أخذ وهذا المفهوم ينطبق على ما في النفس الموسعة الذي
يقضي شبوته ما دام حياً هذا ما يخص بعد التمسك والالتياؤ به
يتم التمسك + ولا يحتاج إلى بيان معنى القيام + ومثل هذا البيان
قد سبق إليه بعض الناس + ثم أحله الله دار السلام +
هذا ما يتعلق بالآية من الكلام به وفيما يتعلق بالأخبار
إنها خالية عن التفصيل والتنصيص وإنما ظاهر حمله فيها
وجوب الطهارة عند تحقق الأحداث كصحته + عبد الرحمن
بن الحجاج عن الصادق عليه السلام أن علياً كان يقول من وجد طعم
النوم قائماً وقاعداً فقد وجب عليه الوضوء وصححه ناره

فان نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء
 وموثقه بكبيرين اعين عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} انه قال اذا ^{استيقظت}
 انك احدثت فتوضأ وصيحه عبد الرحمن بن عبد الله انه
 سال ابا عبد الله عن الرجل يواقع اهله اينام على ذلك فقال
 اذا فرغ فليغتسل الى غير ذلك من الاخبار والجواب عن
 ذلك بوجوه **الاول** ما ذكره الشهيد في ذكره في جواب القائل
 بوجوب غسل الجنابة لنفسه انه لا نزاع في الوجوب بهذه
 الاسباب لكنه مشروط بوجوب الصلوة وتيقاين الادلة وتبين
 بالاوامر الوضوء وغسل الثوب والبدن والائناء من الجنابة
 وهم يوافقون على ان المراجع الوجوب للشرط والاصل في
 ذلك انه لما كثر علم اشتراط اطلاق الوجوب وغلب في
 الاستعمال فصار حقيقة عرفية وهذا الكلام مستين جداً
 وهو وان جعلناه وجهاً واحداً لكنه منحل الى وجهين
 الجواب **+** كل منها كاف في الباب **+** اما اشار اليه بقوله
 انه لا نزاع في الوجوب بهذه الاسباب وهو كلام جميل يحمل

معتل لوجهين **اولهما** وهو الطاهر ان مرادهم عليهم السلام
 بالوجوب في هذا المقام هو الوجوب الغيري وانما ترك التقييد
 للظهور فانه معلوم مشهور واذ وجوب الصلوة غير
 مستور وكذا مفاد ما هو المأثور من انه لا صلوة الا
 بظهور فكان وجوب الوضوء حقيقة عرفية فلا ظهور
 للاطلاق في عوالم الخفية **وثانيهما** ما سبقت في
 الوجه الثاني من كلام الفاضل الجواني **ب** العار
 بورد الاخبار بغسل الثوب والبدن من الاقدار
 ان في هذا القول المعروف جمع بين الادلة وهو
 اولى من الطرح عند الاحالة **الثاني** ما افاده في
 المحذوق من انه لا نزاع في كون الاسباب الواحدة في تلك
 موجبات كاثبت في محله بمعنى ان الوضوء بسببها يكون واجبا
 لكن النزاع في ان هذا الوجوب الناشئ هل هو نفسه ثابت
 في نفسه او غير في فهمنا شيان ما به الوجوب واسباب
 وما له الوجوب من صلوة ونحوها من الغايات والاخبار التي

اورد هذا المستدل انما تدل على ما به الوجوب بمعنى ان هذه
 الاشياء يحصل بسببها وجوب الوضوء وهذا ليس من محل
 النزاع في شيء واما كون هذا الوجوب ثابت للوضوء في نفسه
 او لغيره فلا انتهى ما افيد به ويمكن ان يكون اصل بعض
 ما استفيد به ما نقلناه انفا عن الشهيد به كما اشرنا اليه
 غير بعيد به وعلى اي حال فهو جواب سديد **الثاني**
 ان كثيرا من الاخبار المذكورة مشتملة على كلمة اذا وهي
 من ادوات الاهمال والمهملة في قوة الجزئية فلا ما منع
 من ان يراد بقوله اذا استيقنت انك احدثت شيئا
 على تقدير كونه مخاطبا بالصلوة فان الحكم بالتالي لا يلزم
 ان يكون على جميع تقادير المقدم وقد اجاب صاحب
 المحدائق عن تلك الاخبار على التفصيل به لكنه اما راجع
 الى ما تقدم واما ضعيف عليل به وفيما مضى من الحديث
 والاير به وغيره وكفاير به وقد مر ان المسئلة لا اشكال
 فيها ومن الله الهداير به **المقصد الثاني** في

كيفية الوضوء وفيها واجب مكتوب + ومكمل مندوب +
 أما الغرض فائتناء غسل **الاول** النية + والمختار شرطتها
 لا يخرج به + والا لا فقرت الى انفسها وهو من المفاسد الحادثة
 وكيف كان لا ريب في وجوبها هنا وفي سائر الناسك الشرعية +
 اذ لا يمتنع العمل بالنية فان استعمال الماء بدون قصد
 الوضوء ليس بوضوء بل هو لعب وازالة وسنج وان كان بصوت
 الوضوء والكلام فيما يتعلق بها يقع في موطن **الاول** يدل
 على اعتبارها مضافا الى امر عدة من الاخبار لقوله + انما
 الاعمال بالنيات وقوله لكل امرئ ما نوى وقول علي بن الحسين
 وحسنه التمسك لا عمل الا بنية **الثاني** ليس حقيقة النية
 الا قصد الذم لا ينفك عنه كل ما يفعله الانسان لا اداة
 لا يحتاج الى تلفظ ولا الى حديث نفسه ولا تكرر ولا إعادة
 كما هو عادة الموسوسين + وان الشيطان للانسان عدة
 مبين فادعس فيها ولا ضيق حتى انه قيل لو كلفنا بالعمل بلا
 نية لكان تكليفا مالا نطبق وعرفها العلومه وغيره

في المقام بانما ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا

الثالث

يجب تصميم القصد بوجه يترتب عليه الثواب

والنجاة من العقاب وهو الاخلاص في العمل لله عز وجل

كما قال في كتابه المبين فادعوه مخلصين له الدين

قال تعالى الا ابتغاء وجه ربي الاعلى وهذا يستحق بامور كانه

يفعله لكونه تعالى اهلا للعبادة او للقيام منه وللهاية

او للشكر او التعظيم او الطاعة او امثال هذه او تحصيل مناه

او طلب لثواب او خوف العقاب وتردد جميع في الاخيرين

بل قال شيخنا البهائي في شرح الاربعين انه ذهب كثير من

علماء الخاصة والعامة الى ابطالون العبادة وقالوا ان هذا

القصد مناف للاخلاص ممن بالغ في ذلك السيد علي بن

طاهر وقدس الله روحه ويستفاد من كلام شيخنا الشهيد

في قوله انه مذهب الشراعيين ولكن الظاهر من الايات

وكثير من الاخبار صحته كقوله تعالى من ذا الذي يعترف بالله

فرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة وقوله تم وما نقموا

لانفسكم من خير عباد الله هو خيرا واعظم اجرا وقوله تعالى
 يدعون ربهم خوفا وطوعا وقوله تدينوننا شرعبا وشرعبا وما
 روي عنهم من بلغه شيء من الثواب على عمل فعملوا ذلك العمل التام
 ذلك الثواب اوتيت وان لم يكن الحديث كما بلغه والخبر المروي
 في الكافي عن هارون بن خارجة عن الصادق ع قال العباد
 ثلثة قوم عبدوا الله خوفا فملك عباد العبيد وقوم عبدوا
 الله تبارك وتعالى طلبا للثواب فملك عباد الاجراء وقوم عبدوا
 الله عزة وجل حبالة فملك عباد الاحرار وهي افضل العباد
 فان قوله وهي افضل العباد هي ان العباد على الوجهين
 السابقين لا تمنح من فضل ايضا فتكون صحيحة وهو المطلوب
 نزع انه مناف للاخلاص ممنوع لان المقصود حينئذ
 ما هو الا العمل المشروع الذي فيه رضا الله ولا تنافي بين
 ثواب الله مثلا واردة وجبر الله على ان القول بطلان لعبادة
 تصيب على اكثر المكلفين وبالنهاية منه عسر الاعباد المخلصين
الراي قد سبق ان لا بد من القربة وما مثلها في النية

لكن الأصحاب يختلفون في كيفية نية الوضوء ففي جامع المقاصد
أنه قيل بالألتقاء بالقربة وهو قول الشيعي في النهاية وقيل بالكتنا
برفع المحدث واستباحة فعل مشروط بالطهارة وهو قوله
في المبسوط والظاهر أنه يريد به مع القربة وقيل باعتبار
الاستباحة وينسب إلى المرتضى وقيل بالقربة والوجوب والندبة
وهو مذهب صاحب المعتبر في الشرائع وقيل بهما مع الرفع
والاستباحة معاً وهو مذهب أبي الصلاح وجماعة وقيل
بالقربة والوجه من الوجوب والندبة ووجههما واحد لا يميز
من الرفع والاستباحة وهو أخيراً المصنف وجمع من الأصحاب
وهو الأصح أما القربة فلا نية الإخلاص متحقق بها وأما الوجه
فلا نية الامتنان في العبادة إنما يتحقق بإيقاعها على الوجه المطلوب
ولا يتحقق ذلك الوجه في الفعل الماتى به إلا بالنية بدليل أنما
لكل أمر ما تولى ومنه يستفاد اعتبار أحد الأمرين من الوضوء
والاستباحة ولا يجبان معاً لانهما في أفعال التيمم وطهارة
دائم المحدث انتهى ويناقش في اعتبار القربة بأن كون هذه

وجوها مطلوبة القصد عند الفعل أو البحث ولا دليل عليه
اصلا ولا دلالة يفهم من الاختاء لقوله عليه السلام لكل امرء
ما نوى على وجوب اعتبار ما يترتب على الوضوء من الرفع والاستبراء
عند الاتيان بالفعل نعم لا بد من تعيين الفعل بالوجوب كما
كما إذا دار الفعل بين الواجب والندب كركعة الفجر ونوعين
من الواجب فإنه يجب حريته الفعل بوجه يميزه عن غيره
الخامس اتقان العبادة بنية الرياء والسمعة من الشك
الخفي كما في الاخبار. ويفسد العمل بغيره خلاف من علمات الاختفاء
الاما نقل عن المرتضى في الاختصار. ان العمل بنية الرياء صحيح يسقط
القضاء وينفي العقاب. وان لم يترتب عليه الثواب. وهذا
القول قد وجوه **احدها** انه لا يوافق عليه فيما
نعلم غيره من الاجل. وفي ذلك من دونه حصر عن تحشم الأدلة
وثانيها انه مبني على قواعده مشهور بين الفقهاء. وهو
ان القبول مغائر للاجزاء. فالقبول لا يترتب عليه الثواب الجزاء
والاجزاء. ما يسقط التكليف والقضاء. ولا تلازم بينهما

واستدل عليه بقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين وقوله تعالى
حكاية من ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا مع انهما لا يفعلان
غير الهزيمة وقوله ان من الصلوة لا يتقبل صفها وتلكها
وربها وان منها ما يلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها
وجه صاحبه ولما في الخبر من شريها يعني الخمر لم تقبل صلوة
اربعةين يوماً وكان الناس لم يزوالوا يدعون الله لقبول اعمالهم
بعد الفراغ منها ولو اتحد القبول بالاجزاء لم يحسن هذا الدعاء
الاقبل الفعل فانه وجه تدل على انفكاك الاجزاء عن القبول
واجباً المراد بالمتقين في الآية لعلمهم المتقون عن الشرك
وقوله ربنا تقبل منا كالسؤال في ربنا لا نأخذنا انفسنا
او اخطانا مع ان المراد في الايتين من القبول زيادة الثواب
وعدم القبول في الخبر كناية عن قلة الثواب فان اجزاء الصلوة
قطع اجماعي والدعاء لعمل لزيادة الثواب وتضعيف وهذه
الوجه المذكورة في الجواب وان ذكرها شيخنا بماء المنة
والدين في الاربعين معترفان بانها شائعة لكن النص

في هذا الباب جـ ان انفكاك الأجزاء عن الثواب جـ بعيد عن
 الصواب جـ مخالف لما دل عليه الكتاب جـ واجبا الأثر لا طينا
 سلام الله عليهم مذكرا الاحقاب جـ من انه لا ينفك عمل خير
 من ثواب ومن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها بالإنابة على
 الأعمال الحسنة تعد من مزيريات الدين جـ واجماع المسلمين
 والصلوة بخصوصها دلت النصوص على فضلها وفضل من وثق
 على فعلها فكيف يمكن خلوص صلوة مستترة لشرائط الصحة عن
 الاجرم مع انها من افضل الأعمال وهذا بيان جديد سديد
 وهو ان المستحب كيفك عن الثواب لكونه معتبرا في ماهية
 الاستحباب جـ والواجب افضل من الندوب الا في مواضع
 مستثنيات وهذا القول يستدعي ان ينقص الواجب عن
 المسنون بل اضعف المسنونات يرجح على ما هو افضل الأعمال الواجب
 والسنة اما ما يزعم دليله المذهب المرتضى رضي الله عنه في
 الاخبار من كفى القبول بالنسبة الى بعض الأعمال الصحيحة فعيناه
 قلة الثواب وآخى دليل على محل القبول على مطلق الإنابة بل الجزاء

وكونها صحيحة عند الله نفع من القبول فلا بد من حمل القبول على
زيادة الثواب ووقوعه موقع الرضا كما هو المعلوم مما يشاهد
من العبيد والاماء المستحقين للجزاء من اختلاف الاحوال +
وقشت الاعمال + في مراتب الامتثال + فمنها ما يرتاح له السيد
ويخلع به عليهم ومنها ما لا يزيد الا جلا على دفع الاجرة اليهم
هذه ما يتعلق بتلك المسئلة والان نرجع الى المقصود فقوله
غاية ما يمكن ان يقال + في الاستدلال + على صحة عمل المرائي
ان ما دل من الاية واخبار الال + على ان الرياء موجب للمناد
والابطال + يراد به عدم القبول كما يراد في نظام من ان صلوة
شارب الخمر لا تقبل وصلوة من لا يقبل بقلبه لا تقبل وتفقن
الوضوء بالغيبه ويطلون القوم فيها وكل ذلك محمول على خطئه
من القبول لا عدم الاجزاء والتجواب ان الرياء حرام يوجب لفسها
في نيّة العمل ويصير العمل بغير الله لا المحض التقرب اليه
فلا يقاس على غيره من المكروهات + التي تبرئ خطيئها
عن الدرجات + ولا على عمل المحرمات الخارجة الى الامدخل

لمها في العمل فالعمل بنية الرياء في صورة العباداة ولم يست عبادة
مع اننا لا قائل باجزاءها غير السيد المرتضى + فلا يمكن براءة للنية
المشغولة بمثل هذا + **السؤال** لو ضم الى النية المطلوبة
امر اخر فذلك انواع | ضم اللازم الموكد كضم الرفع الى
لاستباحة ولا شك في صحته **باب** ضم اللازم الاجنبى اليها
كضم التبرد ونحوه في قولنا بالطلون كما في جامع المقاصد و
شرح الاربعين + لشيئا بعماء الملحة والدين + وعن جمع
من المتأخرين + واستظهر في شرح المفاتيح لعدم تحقق الاخلاق
المعتبر + وفيه نظر + وقولنا بالصحة كما في المنتبه عن السقوط
القرين والمعتبر + ونسب في شرح الاربعين الى الاكثرية وقولنا
بال تفصيل بان القرينة ان كانت هي المقصودة بالذات والضمير
مقصودة تبعاً صفة العباداة وان انعكس الامر وتساوا باطلت
كما عن الشهيد في قواعد وهو الاظهر + **ج** ضم اللازم الاجنبى
مع رجائه واستصحابه كقصد التبرد اذا كان له مدخل في الحفظ
مثلاً او قصد متابعة الغير لنية الفعل تعاوناً على العباداة

الصحة أنتج وتعبه صاحب الحدائق بعد نقله ونقل أمثاله
 من عبارات الأصحاب بأن هذه الأقوال بدعية عن جملة
 الاعتدال ولا بناءها على كون النية عبارة عن الحديث
 النفس والتصور الفكرية وهو ما يتجبه قول المصنف مشناه
 أصله فرض الظهور لوجوبه قربته إلى الله والمقارنة لها بأن
 يحصر عند المدة الدخول في الصلوة ذلك بيانه ثم يأتي
 بالتكبير بعد الفراغ من التصور والتصور بد كما هو المجمع
 على صحته غير تكديره أو يبسط ذلك على التلطف بالتكبير
 وكل ذلك شطط وعفلة وغلط بد وليست النية بالنسبة
 إلى الصلوة الكيفية من أفعال المكلف من قيام وقعود
 أكله وشربه فتنه كان الداع والعرض المحامل على الفعل متنا
 مر الله فقام وتوضأ وقام إلى الصلوة واستمر في صلوته صحيح
 ولو لم يكن الداعي كذلك فلا يجزئ التصور الحيال شيئاً
 وبأجله لطل الكلام في تفسير ما ذكره من المقارنة والظاهر
 أن الداعي لهؤلاء الأجلاء لا اعتبارها وعرضهم من ذلك

ان من ان يفعل ما هيا ولو بعد سبق عزمه على التيانه لم يكن
 صحيحا فلا بد من ايقاعه مقارنا للفصد فما ذكره من ان الكا
 اذا كان امثال مراد الله عز وجل في صحيح العمل في سلمه عند من
 اعتبر المقارنه اذا كان الداعي عند القيام الى الصلوة ذلك
 بل هو والمقارنه عندهم ولو فرض الذهول فحل اشكال عندهم
 لكن الظاهر من كلام بعض المحققين من المتأخرين صحة العمل
 اذا عزم ثم ذهل في حيث قال كما يجوز صدور العمل بالارادة
 الغرض مع الذهول في اثباته عن تصور الفعل والغرض مفضل
 كما يمكن صدوره بالارادة الغرض مع الذهول عنهما مفصلا
 في ابتداء الفعل ايضا اذا تصور الفعل والغرض في زمان سابق عليه
 يكفي باعتبار صدوره صدور الفعل في هذا الزمان الضمنية
 حاكمة ايضا وقوع هذا الغرض عند ملاحظة حال الافعال
 في يجوز ان يصدر الوضوء لغرض لا امثال القرية باعتبار قصوره
 وقصور ذلك الغرض في الزمان السابق فيلزم ان يكون ذلك والله
 صحيحا ايضا لما عرفت من عدم لزوم شيء من ان يدعى على هذا المعنى

فيبطل القول بمقارنته بالنية لاداء الافعال وهذا الكلام نقله
 في الحدائق واستجوده كثير او هو به لا في **الكتاب**
 صرح غير واحد من الاصحاب بنوان الله عليهم بانه لا بد من
 استدامة النية حكما الى الفراغ لا بمعنى ان لا يحصل له الغفلة عن قصد
 الداعي بل بان لا يحدث امرأة متنافي بالنية السابقة فلواني ينشأ
 بأمرأة اخرى يبطل على تفصيل وهو انه لو نوى ما ينافي بالنية
 السابقة فلا يخرج اما ان ياتي بنية من تلك الافعال بالنية الثانية
 أم لا وعلى الثاني فاما أن يرجع الى مقتضى النية السابقة قبل ان يتحقق
 أم لا فعلى الاول يبطل الفعل كما مر وعلى الثالث يبطل الفوات الموالاة و
 يرجع الى المسئلة الموالاة وعلى الثاني يصح اذ لا يبطل الوضوء بتخلل
 مجرد قصد الترك او قصد فعل المنافي وما يفعل فمجرد مثل
 ذلك في مبطلات الصلوة على خلاف **الفرض الثاني**
 غسل الوجه على الوجه المأثور والنظر في أربعة امور
احدها معنى الغسل **وثانيها** تفسير اللفظ الواو
مناو ثالثها غسل الوجه **ومناو** رابعها كيفية الغسل

أما الأول

فغسل وسبا هو إخراج الماء عليه كما يشهد به العرب والعامة والوضوء الحكائي وحقيقته كما كشفه اللثام انتقال بعض أجزاء الماء إلى محل بعض ولو باعاً ثم يد ويد من تحت مثل الدهن كما هو ظاهر قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحه بن مسلم ياخذ أحدهم الراحة من الدهن فيملأ بها حباً والماء أوسع من ذلك وفي صحيفة زناداره ومحمد بن مسلم إن المؤمن لا ينجسه شيء تماماً يكتفيه مثل الدهن أم لا بل يجب الجريان لدخوله في معنى الغسل المأمور به في الكتاب والسنة ولذا صحح باشتراط الجريان بعض من ذكر الدهن كالسيد في الناصريات والشيخ في المبسوط والاستبصار وابن أدريس في السرائر والعلامة في عدد المنتهى والشهيد في الدرر والذكر هو المحقق الثاني في جامع المقاصد والشهيد الثاني في روض الجنان والفاضل الهندى في كاشف اللثام والسيد السند في الرياض وأما الدهن من دون الجريان فالإليه في المدارك ونسب إلى الشيخ في المنتهى وجامع المقاصد لكن

يدفيه ان بالاجتزاع لا يكون غسله ولان الاستدراك والتسليم
 الواقع في الوضوءات البينانية طاهر بل صريح في الجريان والحسنه
 زهراده الجنب ما جرت عليه الماء من جسده قليله وكثيره
 فقد اجزاه والاجزاء يطلق على ما يغيب ولقوله في صحته كلما
 احاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه ولا يجتنبوا عنه ولكن يجزئ
 عليه الماء ولا فائ بالفرق بين الشعر والبشرة كما لا فائ به بين
 الوضوء والغسل وتصحيح علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن الرجل
 لا يكون على سنوء فيصيبه الطرح حتى يتبل راسه وحيدته وجسده
 ويدل وجباه هل يجزئ ذلك من الرضوء قال ان غسله فان ذلك
 يجزئ ولقوله الوضوء غسلتان ومسحتان مضافا الى الحكم
 في غير الضرورة كاذن يكون اجماعيا وذهب المفيد في المقنع
 والشيخ في النهاية الى كفاية الدمن من دون جريان في حال الضرورة
 وردة المحقق في الاعتبار على من نقل عنه فقال ظن قوم ان هو من
 الاعضاء في الطهارة يقتصر عن الغسل ومنعوا الاجزاء الاحمال
 الضرورة وهو خطأ فانه لو لم يتم غسله لما اجتري به لانه

لا يكون محتشداً وان كان غسلاً لم يشته بطهنة الصلابة وأما
 قول الجعفر عليه السلام في صحبة زراة اذا مسح جلدك
 الماء فحسبك ليس نصاً في تجويز الدهن بل يحتمل ان يكون
 سراجاً دفعوه وجوب الدلك وامر اليد ولكن اقول
 الكاظم في صحبة علي بن جعفر عن الرجل الجنب وعلى غير
 وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجا وصعيدا
 ايها افضل اليتيم ام يمسح بالثلج وجهه قال الثلج اذا ابل
 وجسد افضل فان لم يقدر على ان يغتسل فليتيتم فانه
 يحتمل ان يكون مراده ان الثلج اذا ابل راسه وجسده بان يتد
 وينقلب ماء وجرت على راسه وجسده فغسله بالماء البارد
 فانه كالماء وربما يكون امره فامتنع عنه عمداً وخصوصاً
 في غير اية حوز عن ابي عبد الله انه قال ان اندسا كما يكد به في
 وضوءه كما يكتب عدو له بل ينبغي الاقتصاد ولا يبعد ان يعبر
 عنه بالدهن كما فهمه الشهيد الثاني ويحمل عليه ما مر من
 صحبة ابن مسلم وزراة **واما الثاني** قال لا تدر

بفخاف الوزن والراء المعجمة والعين المهملة أحد البياضين
 المكتفين بالناصية وهما ترعنان **والعدن** أو بالفتح
 الشعر الثابت على العظم الناقة المسامت للصماخ يتصل أعلاه
 بالصدغ وأسفله بالعارض **والصدغ** فارسية زلف
 وهو الشعر الثابت فوق العدن أو المحاذي لرأس الأذن النازل
 من قليده **ومواضع التحذيف** في الشعر
 الثابت بين الترعن والعدن المتصلة بشعر الرأس ومنها البعض
 بمنايات الشعر تخفيف بين الترعن والصدغ وهذا أوضح سميت
 بذلك لما يتعدى فيها النساء والمتفرون **والعارض** ما ترعن
 جد العدن وما ينبت من الشعر على اللحيين ما فوق القرب إلى الحدق
 وفي الصماخ أن عارضته الأذن صفتا خدي ووق لهم فلدن خفيف
 العارضتين يواد به شعر العارضين **والأنزع** كالأصبع
 الذي قد انحسر الشعر عن مقدم رأسه ويقابله **الأنغم**
 وهو الذي نبت الشعر على بعض جهته **وأما الثالث** فالوجه
 لغة ما يواجه به الوجه به شعرا أخف من ذلك وهو ما مضى

الشعر طرف الذن طولاً وما اشتملت عليه الإبهام والوسط
 من مستوى الخلقه رصاً وقد استفيد + هذا التحديد +
 من الاحتياط المروية عنهم + كما في جامع المقاصد وقد شاع +
 حتى وقع عليه الإجماع + بل عن المعتبر والتميز انه مذهب أهل البيت
 وفي ذلك كونه انه القدم الذي غسله ^{كان الجاهل} ~~أكنى~~ ينقل أهل البيت
 والقدم الذي رواه المسلمون وقد رواه الأصحاب فقال
 ابن الجندب كذلك الرواية عن أبي جعفر الباقية وفي الكافي
 والتهذيب عن حريز عن زياره قلت له اخبرني عن حد
 الوجه الذي ينبغي له ان يوضا الذي قال الله تعالى فقال الوجه
 الذي امر الله بغسله الذي لا ينبغي لأحد ان يزيد ولا ينقص
 ان ترد عليه لم توجروا ان نقص منه الله ما ذكرنا عليه السبابة
 والوسط والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الرقن وما جرت
 جرت عليه الأصابعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه وما سوا
 ذلك فليس من الوجه قلت الصديق ليس من الوجه قال
 لا وفي القبية قال زياره لا يجزئ اخبرني عن حد الوجه الحديث

بعينه وهو دليل ان الضم هناك هو الباقر انتهى اقول لفظ القبر
 ما دارت عليه الوسط والابهام من دون ذكر السبابه ولم يعر من له
 الشهيد لان مثل هذا الفرق لا مدخل في الاحكام فان السبابه
 اقصر من الوسط فشمولها داخل في شمول الوسط والابهام كما بينه
 عليه بعض الاعلام وقال وهذه الروايه في الاصل في الباب
 وعليه بناء كلام الاحصاء وهو نقص في المطلوب كما نقص عليه في
 المدارك ولكن قد وقع الاختلاف في تفسيره بعد ذلك
 فالشيخ مورفيه ان المراد بقوله ما دارت عليه الابهام من قصاص
 الشعر احدى الطولي وقوله ما جرت عليه الاصبعان احدى المراسم
 وشيخنا البهائي قد اراه مدارك الروايات لسعد اثرته فيما
 وفيه لها فقال ما حصل ان ينصف الخط المقوم من قصاص
 الشعر الى طرف الذقن ويثبت منتصفه في مدارك نفسه فيخرج
 ما يخرج عن الدائره كالصدغين والفرعتين ومواضع التخذيف
 والعدارين او يبق ما هو داخل فيها كشيء من العارضتين
 وفي التفسيرين انجاث اما في الاول فان التحديد

للطول لا يناسب قوله دأرت ولا قوله مسنداً بأنه بناء على
 هذا التحديد يدخل الوجه ما حقه الاخراج كالنوعيتين
 والصدغين وبالعكس كالحذارين ومواضع التحذيف وهذا
 وارد على الثاني ايضاً **واما في الثالث** فانه غير موقوف
 من الانبياء ولا وصياء الذين امر وان يكلم الناس على قدر عقولهم
 ولا شك ان مقصوده بعد هذا التحديد هو الجهر على ما هو
 المعهود المعروف بين الناس فانك ترى واحداً اغسل
 وجهه مرة كنهه واصابعه على وجهه باءاً من اعلاه الى ذقنه
 ففي هذا التحديد به تسميل وتسد يد لبنائه على امر
 غير جليل به وهو مقتضى الشريعة السهلة فتفسد كل مرة عليه
 القية والقتناء به بهذه الدائرة التي لا يعرفها الا الهياوتون
 من العلماء به خارج عن مقصوده عليه السلام مخالف لمقتضى
 الشريعة السمياء به وهل يستطيع احد سوى المهندسين به
 ان يرسم على انفة الشكل العاشر من اول اقلديس به على
 ان قوله وما جرت عليه الاصبعان مستديراً لا يحسن على

هذا التقدير بل الحسن حاز يقول في نسخة أخرى من
 عن الأصبعين ثم أورد في نسخة أخرى من
 من الوجه بالاستيعاب وشرحنا البهائي لا يخالف الأصحاب
 في هذا الباب وهو الحديث إنما هو طريق من الطرق إلى ذلك
 ومسلوك من المسالك وما فيه هو الذي هو معروف منه وعلى
 هذا فاختلاف وجه الدلالة لا يحسن بدل لأجله لا التفت
 فإن النزاع بيننا وبين من خالفه معانكفه شبيه بالنزاع
 اللفظ وهو بمثله غير حرجي وثانياً إن الفرق بين الوجه
 والراس غير ملتبس على الناس ولكن القدر المفسول
 هو الذي يقع فيه الالتباس والتحديد بالأصابع لهذا
 الالتباس رفع وما هو بنافع ولا واقع لإخراج ما هو في الراس
 من الواضع أن هو تحصيل حاصل ليس تحت طائل وهو هذا
 يندفع المحذور عن التفسير المشهور وثالثاً إن ابتداء
 الفصل من عند انتهاء استدارة الراس ابتداء تقطيع الجبهة
 فالترعثان من الراس ومن مواضع التحديد وفاقاً لأول التفسير

في الذكرين ولثانتهما في المسالك والروضة وخلاف اللغاة
 في الذكرين والمتن في فعلها من الرأس لثياب الشعر بما هو
 مع كونه مخالفا للاحتياط به ضعيف جدا اذ ليس هذا
 هو المناط به فان العناية به خارجة عن الرأس بلاد مريم اما
 الصديق فيه وان كانت في الوجه لكنها خرجت بالتحديد
 المذكور به والتنصيص بالانوار به وشذو الروند من صنف
 ما نقل عن ظاهر الاحكام من الحكم بادر اجرة فيه واما العذر
 فظاهر ما نقل عن الجواهر والمبسوط دخوله في الوجه وهو
 خيرة المحقق الشيخ علي في حواشي الشرايع واستحسنه الشهيد
 الثاني في المسالك وصرح العلامة في المتن انه ليس من الوجه
 عندنا وفي التحرير خروجه عن احد به وعدم استصحابه
 بل تحرره ان اعتقد به ونقل عن المعتز والنهاية القول بالان
 وهو خرج ما خرج منه عن احاطة الاصعين واستوجبه
 في كشف اللثام وهو الوجه وان كان الاحوط هو الاول كذا
 الخواف في العارض فقطع الشهيد في الذكرين بوجوب غسله

ونقل عن العائمة في المستنم القطع بالخروج وعن النهاية
 التفصيل بمثل ما هو الأول عليه القول **وأما الرابع**
 فيجب غسل من الأعلى ولو نكس لم يجز على الأظهر لأن الشائع
 هو الابتداء من الأعلى ولا نكس المشهور بين الأصحاب في البلد
 المنسوب كما في التذكرة إلى الأكثر المذكور في المبسوط و
 النية والقواعد الإرشاد المنقول عن المعتبر ولا نكس الواقع
 في حكاية الباقر وضوء النبي في إزار عديده ولفظه فيارواه
 الشيخ في الصحيح فأخذ كقام من ماء فأكس لها على وجهه وفي
 بعضها أنه أخذ كقام من ماء وضوء على وجهه وفي آخره أنه لم يعل وجهه من الماء
 وفي آخره غفر ماله ما فوضها على وجهه ولا يرسل الروح في أفتيه عن
 الصادق عليه السلام ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 الأديرة وقوض النبي مرة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلوة الأديرة والتفتيح أن النبي كان يغسل من الأعلى أما لو جوب
 أو رجحانه كما بقوله أخضم صوتاً الفعله من المكره فدل على
 ذلك وجب التماسه بالنبي المرسل بهذا لهذا المحققين

فما ملء به وكما في الوسائل عن الكاظم عليه السلام لا تلم وجهك بالماء ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفل بالماء مسحاً وتأويله الابتداء بكونه للغسل دون الغسل ان كان يقبله خبره فله يقبله اخره والآحاد يثبت بعضها بعضها فلا ياولا يقبل ايضا وما يتردد من ان الوضوء الحكائي لا يقع الاعلى فيجحف من الاتخ المستوعنة في الوضوء فاما كان داخل في التحديد الواقع في غيره من الاخبار من جهة العموم فيجاء بالبت وان كان جرحاً من الحكائي والنكس كذلك فانه من افراد غسل الوجه البتة والمأمور في القرآن هو غسله اما ترس انه لو وضأ قائماً او مضطجعا او اخرج احد يديه من تحت رجله مثلاً ثم مسح بها ظهره قد مر كان مجزئاً مع ان ذلك كله مخالف للوضوءات الشرعية وغاية الامر ان فرض نادر لكن نادر وراوقوع لا نادر لا يطلاق فنذفع بان الحديث المشتمل على الوضوء الحكائي هو الاصل الاصيل في الباب في المعول عليه عند الاصحاب كما لا يخفى على اولى الالباب فلا يجوز مخالفتها الا ان

الأدخول في تغيير الحكم كالفرش المدكور ولا كذلك النكس
 الترتيب وتخصيص البداية والنهاية من وظيفة الشارع وعسل
 الوجاه من إعلانه هو الفرح الشائع فالنكس لا يفرق إليه العموم ولو
 سلم دخوله تحتها فخره معلوم بعد حكاية العصوم
 ولا أقل من وقوع الشك في كونه محزيا فهو محكوم عليه بالبطلان
 باصل العدم ولتوقيفية العبادات واستغننا الحدوث واستغنا
 الاشتغال اليقيني للبراءة اليقينية فتأخران وجوب البداية
 من الأعلى هو الظاهر خادف للحل في السرائر فاستظهر جواز
 النكس لا به يتناول اسم الغاسل فهو من مثل وهو ساقط
 بما ذكرناه من الدلائل كما لا يخفى على المتأمل وهنا مسائل
 ينبغي مراجع ما يزيد على كل حديثها العرض في الغسل من
 باب المقدمة على سبيل الاحتياط لا الاعتقاد بكونه منقولا
 بالأصل حتى يلزم التشريع فلو ادخل ما هو الزائد في الدين
 احتمل قويا بطلان الطهارة وأن مراد لا بقصد الوضوء وإنما
 على التقدير المطلوب من باب المقدمة المحسوس للواجب أصلا

كان لغوا وعل هذا الأخير يحمل قوله في أمر من الخبز ان واحد
عليه لم يوجر وان نقص اثر لانه ظاهر اللفظ والزيادة المحصلة
للموجب الأصل كانه داخل في الحد الذي لا يعلم بخصوصه من
دونها لكونها خطأ اعرض له وعلى هذا يستقيم التقابل بين
القرينتين ويكون الفعل لغوا والوضوء صحيحا لتحقيق الحد
المطلوب في عمله صاحب الجواهر على الوجه الاول وهذا
ايضا محتمل لكن ما ذكرناه اجل وبلا غيبة بالاعمال فيجب
عليه غسل ما على وجهه ولا بالانزع فلا يلزمه غسل مقدم
لرأسه ولا بطول الأصابع وقصدها بل يرجعون الى مستوى
المخلة جرح لا يجزئ غسل اخل العين والعم والأنف ولا ينقص
به التحديد كان المراد به الظاهر كما هو الظاهر ولا غسل
ما استرسل من اللحية طولا عرضا فانها ليست من اجزاء الوجه
والا لزم انصاف فاقدها بنقص ذكره في تذكره ودكيله
ان كان لا يخرج شيء فان الاصبع الزائدة تعد جزء من اليد مع ان
فاقدها لا يوصف بالنقص لكن المقدمة المطلوبة واضحة شيئا

العرف ومخرج الحية عن التحديد بمنتهى الدقة وكذا اصل
المطلوب للاجماع المنقول في المدارك وكشف الشام مضافا
الى صحيحه زرارة الاشيه الدالة على سقوط غسل البشو وقيام
الشعر مقامها فيكون القدر الواجب اجراء الماء على احاطتها
منه دون الزائد وهذا معنى قول العلامة في التنكية لان
الفرج اذا تعين بما يوازن محل الفرج اختص بما عدا ذلك كغسل
الراس + انتهى وليس من جنس القياس + وهل يستحب ظاهر الذكر
ذلك حيث قال بعد حمل نفق التحليل على نفق الوجوب وجب بطريق
الاول استحباب فاضة الماء على ظاهر الحية طولا وعرضا فان
باطلا قد شاملا لما استرسل من الحية بل هو مختص به لان غير
السترسل لا بد ان يغسل + ومستند ما في الرواية من قوله
وسبكه على حية كما في الفقيه وقوله وسد له على اطراف
الحية كما في الطافي وربما يعتضد بالاحبار الامرة باخذ الماء
من الحية عند الجفاف فان ظاهرها تقديمه على غيره من ماء
الوضوء المحفوظ في نكس وشبهه ولا وجه للتقديم الا ان ياتي

على بعض اجزاءه المغسولة استحباباً ولكن في الدلائل خفاء
 لان الاطراف كثيرة اما نطلق على الاصول + واللحمية لا عموم
 في لفظها ولا شمول + الا ان يقنع بالاطلاق والصدق على
 المسدسل وان لم يقين ولا يقين + ويكتفي على التوسع
 والتسامح في السنن + كما هو السيرة والدين + ولا
 يحتاج الى التحية مطلقاً كما عن الخلاف + اما الكثيفة فليس
 فيها خلاف + واما الخفيفة وهي ما يدرأ الى البشر من خلافه
 في مجلس الخطاب او ما يتم في العرف بذلك فقال بوجوب تحليلها
 في القواعد الشرعية والمختلف + ومقتضى النصوص منها القبح
 كما تاتي في التنبيه في عدم الوجوب بين ما كثر وخت + وهو لفظ
 من الوضوء البيان كما سلف + وبه يشعر المنع من الشرف +
 ولا لبقاء يكف + مع ان التحليل لكونه مخالفاً لله صلى الله عليه
 محتاج الى قوة في الدليل + فعدمه اضعفه كاف في اثبات
 المطلوب + فكيف واذا قام الدليل على عدم الوجوب فف
 صيغة زائدة قال قلت لميت ما كان تحت الشعر قال كل ما احاط

به الشعر فليس للعباد ان يقتلوه ولا يمتنعوا عنه ولكن يجرى عليه
 الماء ومثله رواية الصدوق والناقشه فيها بان الاحاط لا
 تحقق في الخفيف ضعيف واهيه + لانها غير الستة فارق فيها اذا
 حذ البتة بالثياب الرقاق الحاكبه + على ان من النصوص ما يعرفه
 بالاحاطه + تعليل وانا طه + كصحيح ابن مسعود عن احمد ما قاله
 عن الرجل يتوضأ يبطن بحيته قال لا وخبره بداره عن ابن جعفر
 انما عليك ان تغسل الظاهر وهو الذي استقواه ثابتي الشبهة
 في الروضه وفاقا لاولها في الذكر والدروس والمعظم ومع هذا
 فالاحاطه تحليل الخفيفه + وان كانت حجه ضعيفه + وذلك ان
 وجوب غسل البشرة مستعمل للشك في كون الشعر يدلا عنها فما نحن فيه
 ووجه الضعف ما سمعت من الاخبار + ولكن لا مانع من الاستظهار
 لا قد ظهر من الصحيحه السابقه ان حكم العنقه والشارب + والحد
 والحاجب + كحكم العنقه ان تحليلها غير واجب + بل عن الخلو
 الاجماع على عدم وجوب الماء الى اصل شيء من شعره + به وسري
 يستند منها اطلاق الحكم في جميع الشعور بالنسبه + فليس

من الوضوء والغسل + حتى يثبت التحصيل كافي غسل الجنب +
 فان الواجب غسل الجسد دون الشعر فقد الدنيا به + ولكن لم
 يعلم بموفاها فيما نزل احد من العضا + بل عن بعضهم ايجاب غسل
 اليد في الوضوء وان كثف شعرها + ولا يبعد الحكم بالقيام في غير
 ما استثنى فاق البعض اول الفس + وخلافا لجماعة مستكثرة منهم
 العلوية في التذكير + فواجب غسل ما تحت الشعور الخفية كالشفة
 والاقدام لاسباب الاحتياط بها غير سائر فلا ينتقل اسم الوجبة
 اليها وسبيل الاجتياط غير قاطع + وفيه الخروج عن الخلاف +
 تبصره ادخال الماء في العين + لا قاطع منه فيما اطلق انما
 هو مذهب اهل السنن + كسهم لاذن + وذلك لما رواه
 عن ابن عمر + انه كان يفعل هذا الفعل حتى فقد البصر + والسنن
 المروي عنهم فتح العين حالة غسل الوجه + اما ادخال الماء فيها
 فلا يمس لوجه + وما هو من قبيل الاجتياط + بل هو عين
 الافراط + **الفرض الثالث** غسل اليدين + والنظر في
 مقصدين + **المقصد الاول** في بيان الغرض المراد من الرقي

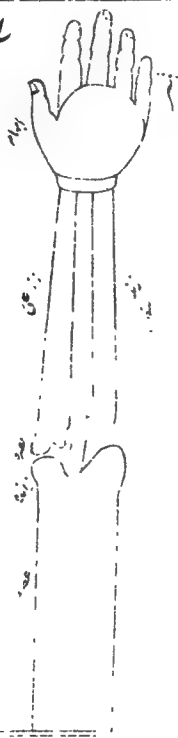
في التذكير مجمع عظم العَصَد وعظم الذراع وفي الصحاح والقاموس
 وشمع اليُسْرَة انه موصل الذراع في العَصَد وفي الحرف موصل العَصَد
 بالساعد وفي الذكور المرفوع مجمع عظم العَصَد وعظم الذراع
 وفي حاشية الشيخ علي على الشرائع هو المفصل وهو عبارة عن
 راس عظم الذراع والعَصَد وفي الروضة هو مجمع عظم الذراع والعَصَد
 لانفص المفصل عن روض الجبان انه العظام المتداخلة
 وفي الحدائق المرفوعة كثر ويجلس المفصل وهو عبارة عن راس
 عظم الذراع والعَصَد فعليه هذا شيء منه داخل في العَصَد و
 شيء منه في الذراع اتموه تفسير اهل اللغة كما ترى يحتمل كلا
 الوجهين من المفصل والكثرة ومن مجموع العظمين وكذلك
 تفسير التذكير واستظهر شارح الدرر من كلام اللغويين
 انه المفصل والحد المشترك ومن كلام الفقهاء انه المجمع قال
 بعد نقل تفسير الشهيد بن عجم العظمين الظاهر انه لا دليل
 عليهما من كلام اللغويين لكن وقوع الخلاف ما بين العلماء في
 دخوله المرفوع العَصَد وعدمه والتعريف لا يشك دخوله بأثره

بمعنى منع وأن التامة تدخل في اللغة حيث لا منهل محسوس أن
 محمد المجاهد أحسن في الاستدعاء أو التمهيد مما يؤيد هذا التفسير
 لأنه إذا كان التامة المحمدية المشتركة بين الذراع والعصا فكان
 حاجته في إنبات دخوله إلى دليل التمهيد موضع الحاجة وقال المحقق
 الأنصاري: أظهر من كل نص على وجوب إدخال المرفقين والعسل
 هو إرادة الجمع لأن قال منه يظهر صحة الاستدلال بما تقدم
 عن الخلاص من أنه ثبت من الأئمة عليهم السلام أن في الآية بمعنى
 مع فأن ظاهر ذلك كون المرفقين خارجاً عما مر للدراع
 ولا يكون ذلك إلا مع إرادة الجمع فيكون معارضة للدراع باعتبار
 اشتراكه على جزء خارج منه وهو طرف العصب انتهى وقال ابن
 سينا في تشریح قانونه: والشارح الأمل والجيد أن ما حصل
 مضمونه: أن مفصل المرفق من إصافة العام إلى الخاص الحقيقة
 مفصلان فالرند الأعلى في طرف الأعلى فقرة فيها القبر من الطرف
 الوحش من العصب وأما الرند الأسفل فله رندتان بينهما خثرة
 فمن تحتها في الحرة الذي على طرف العصب الذي هو مقعر

الخ من العصب وميون العصب يقع في الرند
 ١٢٤
 أن البركة يقع في المثل وقال: إذا كان في المثل

يلتئم مفصل المرفق انتهى وأما ركبته فاصدا إلى اسفنتال *
 كيتفخ جليلة الحال * فاراني صاحب بعض الاموات وهو
 معلق * في بيت باب معلق * فاني بعد فتحه راكعا
 اتصال العندين بالثديين في المرفق * وصورة البعض بهذا الشكل
 وهو قريب من الاصل * الا ان الجسم والعظم باقيا من الحدة
 والتقير * تصويرهما على السطح عسيري * وفي العيان * غنية
 عن البيان * **المقصد الثاني** تحديد ما يغسل وهو كل
 من الذراعين والمرفقين * وعبر عنه العداوة في القوا
 وغيره في غيرهما يغسل اليدين * من المرفق الى اطراف الاصابع
 قال فان نكس او لم يدخل المرفق بطل انتهى وظاهره يقضي بانه المرفق
 مغسول بالاصالة لا من باب المقدمة كما عن الخلاف ان يغسل
 المرفقين واجبة مع اليدين * وبه قال جميع الفقهاء الا زوا والشافعي
 والراجح غسل الذراعين والمرفقين قال الشيخ علي في تعليقه عليها
 طاهره وجوب غسل المرفق اصله على انه من محل الفرض وهو اصح
 القولين وفي المتن كرهه يجب خال المرفقين في غسلهما

٥٢



١٧٨

التي علمت اجمع وتشمل اقرب من ما في المنهم ويؤيد ما ثبت
 من الاثر عليهم السلام ان الرقعة لا تبعد مع مولى ذلك ولا العبد
 على ما نقل عنه ويحجب غسل اليدين مع المرفقين وقال الشيخ في البسيط
 ويحجب غسل المرفق مع الذراعين وقال ابن حمزة في الوسيط الوضوء
 يشتمل على امور واجبة ومنه وية فالواجب فعل وكيفية
 وتركه وذكر في الكيفية ادخال المرفق في الغسل وقال الدلي في
 المراسم علم ان كيفية الطهارة الصغرى تشتمل على واجب مندب
 فالواجب منه اللينة وكذلك اذا ادخل المرفق في الغسل مرة مرة
 وقال الرضا في الناصيات المسئلة الثامنة والعشرون يدخل
 المرفقان في الوضوء وهذا صحيح وعندنا ان المرفق يجب غسلها
 مع اليدين وهو قول جميع الفقهاء الا فرقة المحدثين واحدة
 وحكى عن ابن بكير داود الاصفهاني مثل قولنا في هذه
 المسئلة وليكننا علم صح ما ذهبنا اليه اجماع الفرق المحقة
 وقوله تعالى اليد بيكم ال المرفق ولقطة الحقيقة في الغاية وفي
 معن مع قال نعم ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم اربابا مغلوبا

مع أموالكم وقال من انصارى الى الله اراد مع الله وبعد فخر الى على
 معن مع ادخل في الاحتياط ولان الحديث قد حصل يقينا فلا يجوز
 اسقاطه بالشك انتم ملخص كلامه وقد نقل شارح المنظومة
 عن الشيخ في باب المال بمعنى مع واورد له شواهد من الكتاب
 المصحح للعرب القراء وهو من اشعار الفصحاء البلغاء وقد قال الشهيد
 في المذكور يجب غسل المرفقين لجماع الامن شد من العام لقوله
 الى اللغز ونحوه لمعنى مع كثير فيعمل عليه توفيقا بينه وبين فعل
 النبي والامة ولان الغاية حيث لا مفصل محسوس ^{يقتل} في الغيبة والدخول
 المحذورات في الابتداء والانهاء مثل بعثت الثوب من هذا
 الطرف الى هذا ولو اية جابر كان النبي اذا توضع ادا راء على مرفقيه
 وتردى انه ادا راء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
 الا بربو وينا عن بكير وظهره لى عين اعماسا لا الباقى عن وضوء
 رسول الله وذكر الحديث وفي الطالب للظفرية شرح الحنفية
 ويجب ايضا غسل اليدين مع المرفقين نصا واجماعا وهذه العبارة
 كلها ظاهرة في الوجوب الاصل انه من العلام الواضحة للحلي

كتاب الصلاة

ان ذكرهم في الوضوء وغيره ذكر الواجبات الا ما ثبت وكيف يس
 هنا الخلط والجمع بين باب الاصل وما بالتبع على خلاف ما
 ياتي وما تقدم فيها غسل من الوجوه ويسح من الراس والقدم
 ولعل هذا اوضح ما ذكره صاحب الجواهر في جملة قوله لعله
 الطاهر من غير وجوب الغسل من الرغف كاشارة السبق والجملة
 والمعتل دخول ابتداء الغاية انتهى فانه مقتضى تعبيره في غسل
 الوجه بوجوبه من القصاص وبالجملة الوجوب لاصله هو ظاهر كما
 اطلق القول بالوجوب ومقتضى ما قلناه من الادلة بل هو ايضا ظاهر
 معاقل الاجماع في كونه الاجل ووجوبه الوجه لاصله
 اجماعيا كما اذاعه في الجواهر حتى انه قال فافزع من جملة من الساخرين
 كالمقداد والمحقق الثاني ان الاجماع منعقد على وجوب غسل
 المرفق مع الذراعين لكنه هو اصله ومن باب المقدرة فادخل
 الاجال في عبارات الاصحاب في غير محل وان تتبعها بعض من تاخر
 عنها انتهى وربما يعضد الوجوب لاصله ما دل على ان الاقطع يغسل
 ما بين من العضد كصبيته على بن جعفر عليه السلام عن اخيه موسى عليه السلام

عن خطفت يده من المرفق كيف يتوصفا قال فصل ما يقع من عضده و
 التقريب ان الخبر دل على وجوب الفصل وليس في ذلك الا ان المرفق
 جزء من المرفق للجماع على نفي وجوب ما عدل المرفق ولو كان وجوب غسل
 المرفق من باب المقدام لفصل الذراع لسقوط السقوط ذي المقدام
 ولا يخفى ان الاستدلال به مبني على ان يكون المرفق مجموع العظام
 لا المفصل ويكون مع ذلك المرفق السن كور في المرفق فصار في
 كلام السائل ولعل الشهيد من هنالك حمل هذا الخبر في الذكرك
 كما سياتي على قطع المرفق بتمامه لطابق الجواب لسؤال ويدفع ذلك
 بان المرفق هو المجموع في كلام السائل ايضا ولكن المراد من القطع قطع
 البعض وبقاء البعض يصدق في ان قطع من المرفق وبما يحل فلان غنية
 عن الاحتجاج بهذه الرواية وفيها من الدلالة كفاية وقد بان
 لك بكل ذلك سقوط قول من قال ان غسل المرفق من باب المقدام
 وثمره الذراع في هذه المسئلة واضحة وان هذا القائل لم يقف بفصل
 وعلى ما ذكرناه في فصل شيء من العضد من باب المقدام وكذا اذا
 قطعت اليد من غير الفصل وجب ما يقع من المرفق على الشاؤخون

الاول وقد تلخص ان الواجب غسل تمام المرفق الى اطراف الاصابع
 اتفاقا اما لو قطعت اليد ففنا مسائل **الاولى** من قطع يده
 من تحت مرفقه يغسل ما يليه من الذراع والمرفق وجوبا للوقت
 المذكور في كشف اللثام ولذكروا المسئلة من غير تردد ولا اشارة
 الى الخلاف كما في الشرايع والذكرى التذكرة ويؤكد الاستصحاب
 وان الميسور لا يسقط بالمعسور وقول الصادق ع في خبر قاع
 وقد سأل عن الاقطع قال يغسل ما قطع منه وقول الباقر ع في خبر
 بابراهيم وقد سأل عن الاقطع اليد والرجل قال يغسلهما وقول
 الصادق ع في خبر قاع قد سأل عن الاقطع اليد والرجل
 كيف يتوضا قال يغسل ما قطع ذلك المكان الذي قطع منه ويتد
 يتأقش في المويديات التثنية برجوه ضعا ف لا يصح اليهما
 بعد تحقق المسئلة وسدتهما عن الخلاف به وسنظا
 عند الكلام به في سحر الاقدام به على تضعيفها في الاضعاف
الثانية من قطعت يده من المرفق بحيث أبين الذراع
 وبطرف العضد فان فتر المرفق بمجموع العظامين وبغيره

الخبر الاول والثاني كلاهما مذكوران في كتابي

العصء لكونه جزء من المرفق ولعله اظهر مع كونه راحط واذ فترناه
بالمفصل والحد المشترك وبعبارة اخرى بطرف الساعد فقط
فلا يجب على اظهر الاحتمالات فيه اذ لم يبق شيء من المرفق وهذا
هي الثمرة للترافع للسند كور في المرفق وفي الوجوب الاصل والبقية التوضيح
ان هذه المسئلة اختلف الاصحاب فيها ولكن وجهه هو
مولها **قال العلامة في المتن** ذكره الشهيد في الدرر واللفظ
لاخيه لو قطعت من مفصل المرفق والاوتوب وجوب غسل الباقي
لان المرفق مجموع عظم العصد وعظم الذراع فاذا فقد بعضه
غسل البواقي **وقال في المتن** وانقطعت يده من المرفق سقط غسلها
لغوات المحل المشافعي في غسل العظم الباقي وهو طرف العصد
وجهاان اضمهما عنده الوجوب لان غسل العظمين المتلاقيين
من العصد والمرفق واجب فاذا زال احدهما غسل الاخر ونحو قول
انما وجب غسل طرف العصد توصلا الى غسل المرفق ومع سقوط
الاصل انتهى الوجوب انتهى **وقال في الشارح** وان قطعت من المرفق سقط
غسلها وجملة من العبارات التي حكم فيها بسقوط الغسل العباد

الشرائح محتملة لا لاجبة قطع المرفق بتكملة على تفسير الجمع فلو يكون
 مانعاً فيها ومحتملة لأن يكون المرفق عندهم مفصلاً فيكون حكمهم
 بالسقوط لعدم بقاء المرفق ولا سبيل لسقوط الغسل على التفسير
 بالجمع على ما هو المختار بل بما يقال على تفسير الفصل أيضاً
 بوجوب الغسل لاحتمال بقاء صدق المرفق وتفصيل ذلك ان
 المرفق اذا كان عبارة عن المفصل فعند قطع اليد منه لا يخلو
 اما ان يطلو المرفق على طرف العنصر بان يكون كل من الخطين
 المتداخلين اللذين هما طرف الساعد والعنصر متقاطعين
 القطع يبقى الاطلاق على الخط الباقي او لا بان يكون الاطلاق للمرفق
 على الحد المشترك باعتبار كون طرف الساعد وبسطه المتداخل
 فعند القطع ينتفي محل الاطلاق قطعاً على الثاني لا يجب غسل الباقي
 وعلى الاول لا يجب الا على احتمال الوجوب الذي مر بيان سقوطه
 لكن هل يجب غسل الخط الدائر فقط لأنه الذي كان يفصل في
 اليد الصحيحة او يغسل تمام السطح الباقي نظراً الى انه لم يكن عند المرفق
 طاهراً فاذا اظهر وجب غسله وجهان مبنيان على ما ذكر او

على ان صدق المرفوع ان هل هو على الخطام على تمام السطح لكن
الظاهر غسل تمام السطح عمدا بالاكخبار بالامرة بغسل ما بقى من العضد
وان توقفنا في ذلك او في صدق المرفوع بعد القطع او في اصل معنى
المرفوع في الامر على وجوب الاتيان بالمسكوك احتياطاً ثم اعلم
ان ما ذكرناه من كون هذه المسئلة ثمرة النزاع في معنى المرفوع انما هو
بالنظر الى الامر بغسل الوارد في السنة والكتاب . واما بالنظر الى
الاخبار الواردة في الباب . بالامرة بغسل الاقطع فاعلم وجوب
غسل العضد . ثابت من غير تردد . وان قلنا ان المرفوع
هو المفصل وطرف الساعد **المشاكفة** لا قطع من فوق
المرفوع سقط الغرض قطعاً وهل يستحب غسل الباقي عن العضد
مسحجاً في الذكر الى الاول عمداً وبصحة علي بن جعفر المتقدمه
على ذلك . وقد عرفت حالها هناك . **تدب** . اعلم ان
الشيخ الزاهد المعاصر ثلث الاقوال في شرب على الشرع وجعل
ثالثها قول بعض اصحاب الثلاثة الضادل . حيث قال . **عليما**
ذكره المتأخرون يكون الاقوال في المسئلة ثلثة الوجوب الاصلي والاعتد

وعلم الوجوب راساً المنسوب الى فرد من تبهروا نظائره
الاقوال لشكها لان في المرتبة عين واحد فمن آتاه غيره
الاقوال حمل على خلاف في الوجوب لا يميز رتبة من ياد
في وجوب الوجود لانه مقدم او عدمه ليس على اختلاف
فوميزته فرق بين الوجود الوجوب راساً لا يميز الوجود على وجه
الغدير المتدخلة من الدماء والعدو في هذا المعنى
يمكن في وجوب عدمه بل لا يميزه من الوجود
لعل الدماء في الملة استخرج من طرف الصد وان اقول
فيه اولاً انه زمره في الاصحاب مما لا يميز به في
داعي التوجيه والتعرض لمختلفة مع العلم باعتبار
وثاناً ان لا نقف ما وجبه في الملة وانما في وجوب المجموع
لعل الذي عليه خرج عن حصول الملة في وجه بغيره
منه في الوجوب من هو فرب وجبه في وجه
ما كسب وجه الحكم في وجوب عنه عدمه في وجه
ان لا يميز من عدمه من وجهه في وجهه

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة



واما في قوله تعالى من شأنها ان يخرج من بين يديها من ماء متدا
 واليه من بين يديها من الماء المتدا واليه من بين يديها من الماء المتدا
 الكلام على هذه الجزئية في هذا المقام على ان الجزء ثابت غير
 منقطع عن الكل الكلام في واجبه فكما هو في حق الله لا يخرج عن
 انما يتبادر الى الالبان في جعله ما ذكره المحقق انما يتبادر الى الالبان في جعله ما ذكره
 وآما في تفسيره في قوله تعالى من شأنها ان يخرج من بين يديها من ماء متدا
 في قوله تعالى من شأنها ان يخرج من بين يديها من ماء متدا
 المعنى انهم لم يفرقوا بين غسل المرفق على القول المطلق وهو
 الباطل الذي قد مرهق في اوفى الوجوب الاصل بعض اهل
 الحق ومن نظر الى ما ورد في تفسيره من اهل الذكركم رايته
 بامتهاد في الية الفكر في جعله في معنى مع وهو قول المحققين
 اجمعين فواجب غسل المرفق بالاصالة وهو الثابت بالاسلف
 من وجوه الدلالة قال في شرح الدرر قد وقع الاجماع
 متاعل دخول المرفقين وخالف في بعض العامة مستدلان
 للغة الغاية والغاية خارجة عن ذي الغاية انتهى وقد سبق مسبق

من شأنها ان يخرج من بين يديها من ماء متدا
 واليه من بين يديها من الماء المتدا
 الكلام على هذه الجزئية في هذا المقام على ان الجزء ثابت غير
 منقطع عن الكل الكلام في واجبه فكما هو في حق الله لا يخرج عن
 انما يتبادر الى الالبان في جعله ما ذكره المحقق انما يتبادر الى الالبان في جعله ما ذكره
 وآما في تفسيره في قوله تعالى من شأنها ان يخرج من بين يديها من ماء متدا
 في قوله تعالى من شأنها ان يخرج من بين يديها من ماء متدا
 المعنى انهم لم يفرقوا بين غسل المرفق على القول المطلق وهو
 الباطل الذي قد مرهق في اوفى الوجوب الاصل بعض اهل
 الحق ومن نظر الى ما ورد في تفسيره من اهل الذكركم رايته
 بامتهاد في الية الفكر في جعله في معنى مع وهو قول المحققين
 اجمعين فواجب غسل المرفق بالاصالة وهو الثابت بالاسلف
 من وجوه الدلالة قال في شرح الدرر قد وقع الاجماع
 متاعل دخول المرفقين وخالف في بعض العامة مستدلان
 للغة الغاية والغاية خارجة عن ذي الغاية انتهى وقد سبق مسبق

من الاجماع المستفيض بل المحقق + وهو صريح المحقق نحو احتسابه +
 كما ترى + وان استضعف المقدس لانه ما رى + غير بعيد عن حق
 حيث لو رد عليه ان بعض مدعيه حكم بسقوط غسل الجزء الباقي
 من المرفق + بعد قطعه اذا انشقق + وحاصله ان الاجماع على
 اصالة المرفق عند سلامة اليد ضعيف او غير واقع لا سيما فيهم
 في غسل الجزء الباقي منه في اليد المقطوعة + وفيه مضافا الى امر اما
 اوله فان هذه المقدسة متنوعة + غير منقطعة + لان هذا الجزء
 من العضد في الاصل + وانما تعد جزء من المرفق عند الوصل +
 ولكن لا فائدة + اذ هو من العضد لا مما يمتثل به نريد + فلعل
 القائل بالنظر الى ذلك حكم بسقوط غسل مع الاعتراف بان كان
 مضمولا + عند كونه موصولا + لاجل التوصل الى غسل ما هو الكراهة
 في حالة السلامة + ولعل هذا هو الذي اراد العلامة + و
 قد قلنا كلامه + ولون شيء مضمولا بالذبح لا تسئل ذلك
 الشيء لاني في عند التاميل + اصالة مضمولية الكل + وبالحقيقة
 الوجه لا ينافي عترة + وانما ان كان من خلافه + اذا انجزه قد

ملا غير بقوله فصل ولا وجه لغسله اذا انجزه

حوت الجبله وهو المغسوله بالليل المذكوذ الموتى بالاحبار
 المنقوله واما ثانياً فاسئلنا ان هؤلاء خالفوا الاجماع و
 لكن لا يفتح فيه مخالفه معلوم النسب على ما تقر في اصول الدين
 تحقيق لا يجوز النكس على الاظهر لكثير ما مر ولا نزع كـ
 موافقا للاحتياط المطلوب في الشرع لا تورب مخالف لمن الزند
 في خلافهم كما سيد كره ولا نه هو قول الاكثر بل عليه الاجماع
 عن البيان مضافا الى الوضوءات الواقعة عنهم عن البيان
 في الصحيح احوال الوضوء النبويه انه غمس كف اليدين فغرف بهما
 فافزع على ذراع اليمنى فغسل بهما ذراعه من المرفق الى الكف لا يرد
 الى المرفق ثم غمس كف اليمنى فافزع بهما على ذراعه من المرفق رصع
 بهما فغسل ما صنع باليمنى ومفاده وان كان على جوار الزند بعد
 الاخذ من المرفق وهو حق من الدعوى ولكنه يدل على ان
 جواره مطلقا بالحق في ذراعه في جملة حديث ثم غمس
 كف اليسرى في الماء فافزع بهما من الماء فغسل بهما اليمنى من
 المرفق الى الاصابع لا يرد الماء الى المرفق ثم غمس كف اليمنى في الماء

فأغترف بهما من الماء فأفرغه على يده اليسرى من المرفق إلى الكف
 لا يرد الماء إلى المرفق كما صنع باليمن وهو في الدلالة كالولاية الأولى
 بل العاد لا يها وضوح واجله وعن تفسير العياشي في جملة حديث
 عن الإمام الحسن عليه السلام ما فيه الأمر بصب الماء على المرفق وظاهره الوجوب
 وهو معتقد بما في آخره قلت له هل يرجع الشعر قال إذا كان عنده
 آخر فعل والأفلا وهو صريح في المنع من الرد إلا عند التقية وفي
 الكافي عن أبي بصير عن محمد بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن قول الله عز وجل فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 فَقُلْتُ هَكَذَا وَمَسَحْتُ مِنْ ظَهْرِي إِلَى الْمَرَافِقِ أَيْدِيكُمْ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا
 أَنَا هِيَ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ثُمَّ أَيْدِيكُمْ مِنْ مَرْفِقِكُمْ
 أَصَابِعُهَا وَهِيَ كَالصَّيْحِ فِي الْوُجُوبِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَيْسَ
 هَكَذَا تَنْزِيلُهَا أَيْ مَعْنَاهَا لَا أَنْ لَا يَبْدُو نَازِلَةً مِنْ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ مِنَ
 الْقِرَاطَاتِ الشَّاذَّةِ لَمْ تَرْوُكَ فِي هَذَا الزَّمَنِ وَأَمَّا حَاصِلُ التَّنْزِيلِ
 مَعْنَاهُ التَّسْطِيرُ وَالنَّائِلُ بِإِيَّانِ الْمَطْلُوبِ فِي الْفَسْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ
 الْأَيْدِي مِنَ الْمَرْفِقِ فَلْيُعَاوِضْ مَا مِنْهُ مِنْ أَيْدِيكَ عَنْ الْأَيْدِي عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

قال في الوسائل لا يخرج عن هذه الرواية ما رواه عن أبي بصير عن محمد بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فَقُلْتُ هَكَذَا وَمَسَحْتُ مِنْ ظَهْرِي إِلَى الْمَرَافِقِ أَيْدِيكُمْ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا أَنَا هِيَ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ثُمَّ أَيْدِيكُمْ مِنْ مَرْفِقِكُمْ أَصَابِعُهَا وَهِيَ كَالصَّيْحِ فِي الْوُجُوبِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَيْسَ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا أَيْ مَعْنَاهَا لَا أَنْ لَا يَبْدُو نَازِلَةً مِنْ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْقِرَاطَاتِ الشَّاذَّةِ لَمْ تَرْوُكَ فِي هَذَا الزَّمَنِ وَأَمَّا حَاصِلُ التَّنْزِيلِ مَعْنَاهُ التَّسْطِيرُ وَالنَّائِلُ بِإِيَّانِ الْمَطْلُوبِ فِي الْفَسْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ الْأَيْدِي مِنَ الْمَرْفِقِ فَلْيُعَاوِضْ مَا مِنْهُ مِنْ أَيْدِيكَ عَنْ الْأَيْدِي عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

